



Distr.
GENERAL

اتفاقية مكافحة التصحّر



ICCD/COP(1)/5
25 June 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأطراف

الدورة الأولى

روما، ٢٩ أيلول/سبتمبر - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
البند ٧(هـ) من جدول الأعمال

الآلية العالمية: تجميع العروض المنقحة المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مذكرة من إعداد الأمانة

١- ورد في المقرر ٣/١٠، الذي اعتمده لجنة التفاوض الحكومية الدولية في القسم الأول من دورتها العاشرة، أن اللجنة:

(أ) توافق على النص الوارد في مرفق ذلك المقرر بشأن وظائف الآلية العالمية ومعايير اختيار مؤسسة لإيوائها، وذلك باستثناء الفرع ألف-٤؛

(ب) تقرر إحالة النص الوارد في مرفق المقرر إلى الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف؛

(ج) تدعو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يقدموا إلى الأمانة المؤقتة، في موعد لا يتجاوز ١ أيار/مايو ١٩٩٧، صيغا منقحة لأي عناصر جديدة تدرج في عروضهما الرامية إلى إيواء الآلية العالمية، والواردة في الوثيقة A/AC.241/33، بما في ذلك إمكانية اشتراكهما في إيواء تلك الآلية، والعمليات الإدارية المقترحة لها، مع المراعاة التامة لمرفق المقرر، وكذلك للآثار المالية المترتبة في الميزانية على أداء الآلية العالمية لمهامها؛

(د) تطلب إلى الأمانة المؤقتة تجميع العروض التي يقدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وثيقة لعرضها على الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف.

٢- يورد التذييل الأول للوثيقة الحالية النص المتعلق بمهام الآلية العالمية ومعايير اختيار مؤسسة لاستضافتها، كما ورد من لجنة التفاوض الحكومية الدولية. ويتضمن التذييلان الثاني والثالث العروض المنقحة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوالي.

التذييل الأول

مهام الآلية العالمية ومعايير اختيار مؤسسة لإيوائها

ألف - مهام الآلية العالمية

من أجل زيادة فعالية وكفاءة الآليات المالية القائمة، تُنشأ آلية عالمية لتعزيز التدابير التي تفضي إلى تعبئة موارد مالية كبيرة وتوجيهها.

ووفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، ولا سيما المواد ٧ و ٢٠ و ٢١، وللأحكام المالية من مرفقات التنفيذ الإقليمية ذات الصلة، تؤدي الآلية العالمية وظائفها تحت سلطة وتوجيه مؤتمر الأطراف، بما في ذلك ما يتعلق منها بالسياسات وطرائق التشغيل والأنشطة، وتكون مسؤولة أمام مؤتمر الأطراف وتقديم إليه تقارير منتظمة، وفقاً لمبادئ الشفافية والحياد والشمولية. وينبغي للآلية العالمية، وهي تضطلع بولايتها وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٢١ من الاتفاقية، أن تؤدي الوظائف التالية:

١ - جمع ونشر المعلومات

(أ) تعيين مصادر التمويل المحتملة من المانحين الثنائيين، ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والآليات المالية الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات وكيانات القطاع الخاص الأخرى، وإقامة علاقات معها والبقاء على اتصال بها.

(ب) وضع واستيفاء جرد للاحتياجات المالية للبلدان النامية الأطراف المتأثرة لتنفيذ برامج العمل، فضلاً عن القيام بالأنشطة الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية استناداً إلى المعلومات الواردة بموجب المواد ذات الصلة من الاتفاقية.

(ج) تعيين وجرّد برامج التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ذات الصلة والموارد المالية المتاحة في شكل قاعدة بيانات شاملة، تدرج فيها المعلومات من الأطراف ومن شتى الآليات المالية على السواء، وتشمل:

١٠ مصادر التمويل المتاح عن طريق الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف بما في ذلك أنماط تمويلها ومعايير أهليتها، باستخدام التقارير التي تقدمها الأطراف إلى مؤتمر الأطراف وكل البيانات الأخرى المتاحة؛

١١ مصادر التمويل من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات، والمؤسسات الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص الأخرى، التي يمكن تشجيعها على تقديم التمويل، بما في ذلك أنماط تمويلها ومعايير أهليتها؛

٣٣ التمويل الوطني في البلدان الأطراف المتأثرة لتمويل الإجراءات الرامية إلى مكافحة التصحر وأو تخفيف آثار الجفاف.

(د) نشر المعلومات المجمعة وفقا للفقرات (أ) و (ب) و (ج) وتوزيعها على الأطراف بشكل منظم وإتاحتها، عند الطلب، للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المهمة بالأمر.

٢ - التحليل وإسداء النصح عند الطلب

(أ) تعزيز التوافق بين الموارد المتاحة وبين مشاريع وبرامج البلدان النامية المتأثرة المتصلة بمكافحة التصحر؛ بما في ذلك مساعدة هذه البلدان على إيجاد موارد جديدة وإضافية لتنفيذ الاتفاقية.

(ب) التحليل وإسداء النصح بشأن مصادر المساعدة المالية وبشأن آليات توجيه الموارد إلى المستويات المحلي والوطني ودون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق المنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص.

(ج) إسداء النصح بشأن إنشاء وتمويل وإدارة صناديق التصحر الوطنية.

(د) تعيين وتشجيع الأساليب المبتكرة والحوافز لتعبئة الموارد وتوجيهها وإسداء النصح بشأنها.

٣ - تشجيع الإجراءات التي تفضي إلى التعاون والتنسيق

(أ) نشر المعلومات التي تجمعها الآلية العالمية لتيسير تقييم فعالية المساعدة المالية وتبادل المعلومات بشأنها، بما في ذلك إمكان الحصول على هذه المساعدة والتنبؤ بها ومرونتها ونوعيتها وتوجيهها على المستوى المحلي.

(ب) تزويد وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بالمعلومات وتنسيق التنسيق فيما بينها، بما في ذلك تنسيق التمويل المتعدد المصادر.

(ج) تشجيع وتيسير التنسيق عن طريق توفير المعلومات وغير ذلك من التدابير بشأن النهج والآليات والترتيبات المناسبة للتمويل المتعدد الأطراف ذي الصلة، مثل التمويل المشترك والتمويل الموازي والاتحادات المالية والبرامج المشتركة.

(د) زيادة الوعي بالاتفاقية وتعزيز مشاركة المؤسسات والهيئات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص الأخرى المعنية في تنفيذ الاتفاقية وتيسير اتصالات الأطراف المعنية معها من أجل الإسهام في تعبئة موارد مالية كبيرة وتوجيهها.

(هـ) توفير المعلومات والاستفادة من مؤتمر الأطراف والمحافل الأخرى القائمة ذات الصلة، بما يؤدي إلى:

- ١١' تيسير مناقشة القضايا ذات الصلة في هيئات إدارة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛
- ١٢' إبلاغ الأطراف بشأن معايير الأهلية ومشاريع الصكوك والآليات المالية الدولية، بما في ذلك على وجه الخصوص مرفق البيئة العالمية، فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقية؛
- ١٣' إبلاغ البلدان الأطراف المتأثرة بالأنشطة ذات الصلة للأطراف الأخرى؛
- ١٤' نشر المنهجيات التي تضعها الأطراف من أجل تعيين الاحتياجات المالية لبرامج العمل على كافة المستويات وتحديد أولوياتها.
- ١٥' العمل على الإفادة التامة من مصادر التمويل التي ستستخدم لتنفيذ الاتفاقية والمشار إليها في الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية ومواصلة تحسينها.
- (و) تحديد مصادر التمويل لنقل واحتياز وتطوير وتطويع التكنولوجيا المناسبة بيئياً والصالحة اقتصادياً والمقبولة اجتماعياً لمكافحة التصحر و/أو تخفيف آثار الجفاف، ثم توفير المعلومات وإسداء النصح بشأنها.
- (ز) التشجيع على إقامة الشراكة فيما يتصل بدعم تعبئة موارد مالية لتنفيذ الاتفاقية على كل من المستوى المحلي ودون الإقليمي والإقليمي.
- (ح) تيسير تمويل تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات المستخدمة في مكافحة التصحر و/أو تخفيف آثار الجفاف على المستوى المحلي في البلدان النامية الأطراف المتأثرة.

٤ - تعبئة وتوجيه الموارد المالية

- (أ) تشجيع الإجراءات التي تؤدي إلى تعبئة الموارد وتوجيهها إلى المستويات كافة وفقاً لأحكام الاتفاقية.
- (ب) الاضطلاع بأعمال و/أو أنشطة في إطار الشراكة مع البلدان الأطراف، لا سيما المتقدمة النمو منها، والمؤسسات المختصة، يكون من شأنها [تمشيا مع الفقرة ٤ من المادة ٢١] تعبئة موارد مالية كافية ووفيرة لخدمة أغراض الاتفاقية وزيادة تلك الموارد إلى أقصى حد ممكن، مما يشمل [حسبما أقر في الاتفاقية] [تمشيا مع الاتفاقية] تعبئة موارد جديدة وإضافية، على أساس منح أو، عند الاقتضاء، بشروط تساهلية، من أجل تمويل الأنشطة في برامج عمل البلدان النامية الأطراف المتأثرة، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا، على كافة المستويات تمثياً مع الاتفاقية ومع الظروف الخاصة للمناطق الواردة في مرفقات التنفيذ الإقليمية ذات الصلة.

(ج) تشجيع استخدام الموجود من الآليات والترتيبات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف التي من شأنها تعبئة موارد مالية كبيرة وتوجيهها إلى البلدان النامية الأطراف في إطار مكافحة التصحر وتخفيف من حدة آثار الجفاف.

(د) الاضطلاع بأعمال و/أو أنشطة [تؤدي إلى] [من أجل] تعبئة موارد مالية كافية وحسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بها، تشمل تمويلا جديدا وإضافيا، من مرفق البيئة العالمية، للتكاليف الإضافية المتفق عليها للأنشطة المتعلقة بالتصحر وذات الصلة بمجالات الاهتمام الأربعة للمرفق، طبقا للأحكام ذات الصلة الواردة في الصك المنشئ لمرفق البيئة العالمية.

(هـ) القيام، حسب الاقتضاء، بطريقة يمكن التنبؤ بها ويتوخى فيها حسن التوقيت، بتوجيه الموارد التي عيئت لأغراض الاتفاقية، بما في ذلك مواردها الخاصة المتاحة من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف، إلى كل من المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي من أجل تنفيذ برامج عمل ومشاريع مكافحة التصحر وتخفيف حدة آثار الجفاف في البلدان النامية الأطراف المتأثرة، لا سيما الواقعة منها في أفريقيا.

أو

(هـ) القيام، عند الطلب وحسب الاقتضاء، بطريقة يمكن التنبؤ بها ويتوخى فيها حسن التوقيت، بإرشاد وتوجيه عملية تخصيص الموارد التي عيئت لأغراض الاتفاقية، بما في ذلك الموارد التي تتيحها المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف لأنشطة الآلية العالمية من خلال المنظمات التي تأوي تلك الآلية أو غيرها من المنظمات، إلى المستويات المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي من أجل تنفيذ برامج عمل ومشاريع مكافحة التصحر وتخفيف حدة آثار الجفاف في البلدان النامية الأطراف المتأثرة، لا سيما الواقعة منها في أفريقيا.

(و) القيام، اقترانا بمؤتمر الأطراف، بتشجيع مختلف الآليات داخل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على توفير الدعم على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي للأنشطة التي تمكن البلدان النامية الأطراف من الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية.

(ز) زيادة كفاءة وفعالية الآليات المالية القائمة، والتعاون معها من أجل تيسير وحفز قيامها بتعبئة وتوجيه موارد مالية كافية وكبيرة، تشمل موارد جديدة وإضافية، من أجل تنفيذ الاتفاقية.

(ح) الاضطلاع، ضمن مهام أخرى، بدور حراز في كفاءة توافر الموارد من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تصميم المشاريع والبرامج وتنفيذها.

(ط) القيام، عن طريق الإجراءات الواردة في الفقرات (أ) إلى (ح) بتشجيع وتيسير:

١١ نقل واحتياز وتطوير وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا والصالحة اقتصاديا والمقبولة اجتماعيا والمناسبة لمكافحة التصحر و/أو تخفيف آثار الجفاف في البلدان النامية المتأثرة، وفقا للاتفاقية؛

١٢ الاستفادة من المعارف والتكنولوجيات المحلية والتقليدية، ومن الخبرات المحلية، على كافة المستويات في البلدان النامية المتأثرة.

٥ - تقديم التقارير إلى مؤتمر الأطراف

(أ) تقديم التقارير إلى دورات مؤتمر الأطراف عن أنشطتها، على أن تتضمن هذه التقارير ما يلي:

١١ عمليات وأنشطة الآلية العالمية، بما في ذلك فعالية أنشطتها في العمل على تعبئة الموارد المالية الكبيرة المشار إليها في الفقرة ٤ (أ) أعلاه وتوجيهها إلى البلدان النامية الأطراف المتأثرة؛

١٢ تقييم احتمالات توافر الأموال مستقبلا لتنفيذ الاتفاقية، فضلا عن الوسائل والسبل الفعالة لتوفير هذه الأموال.

باء - معايير لاختيار مؤسسة لإيواء الآلية العالمية

١ - القدرة الوظيفية

(أ) ملاءمة ولاية المؤسسة وأهدافها العامة وأنشطتها للهدف الشامل للآلية العالمية المتمثل في "زيادة فعالية وكفاءة الآليات المالية القائمة" ولمهمتها في "تشجيع الإجراءات التي تُفضي إلى تعبئة وتوجيه موارد مالية كبيرة، بما في ذلك لنقل التكنولوجيا، على أساس منح و/أو بشروط تساهلية أو غير ذلك من الشروط، إلى البلدان النامية الأطراف المتأثرة".

(ب) قدرة المؤسسة على تنظيم الآلية العالمية لأداء وظائفها بكفاءة، لمساعدة مؤتمر الأطراف، وكذلك فرادى الأطراف ومجموعات الأطراف، وخاصة تلك الواقعة في أفريقيا، على تلبية التزامات الاتفاقية فيما يتعلق بالتمويل.

(ج) الطرائق التي يمكن بها للمؤسسة أن تؤدي وظائف الآلية العالمية، بما في ذلك الترتيبات اللازمة مع الكيانات الأخرى.

(د) الإطار الذي توفره المؤسسة لإقامة صلات فعالة مع كيانات أخرى ذات صلة، بما في ذلك خبرتها وإلمامها بعمليات المؤسسات المالية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، فضلا عن المنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص الأخرى.

(هـ) إمام المؤسسة بقضايا التصحر والجفاف، وخبرتها في العمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى في البلدان النامية المتأثرة، وخاصة في أفريقيا، في إدارة الأراضي الجافة وتنمية المناطق المحلية والميادين الأخرى ذات الصلة.

(و) خبرة المؤسسة وقدرتها على دعم أنشطة البحث وتيسير نقل واحتياز وتطوير وتطويع التكنولوجيا السليمة بيئياً والصالحة اقتصادياً والمقبولة اجتماعياً.

(ز) خبرة المؤسسة وقدرتها على مساعدة البلدان النامية الأطراف المتأثرة في التعامل مع مسائل القضاء على الفقر والتنمية، وفقاً للأولوية الممنوحة لأفريقيا في المادة ٧ من الاتفاقية.

(ح) إظهار المؤسسة، عن طريق الممارسة، لمبادئ الشفافية والحياد والشمولية في إدارتها وعملياتها.

٢ - الصلة بمؤتمر الأطراف

(أ) وضع الآلية العالمية داخل المؤسسة، بما في ذلك الترتيبات التنظيمية والإدارية ضماناً لمساءلة الآلية العالمية أمام المؤتمر والاستجابة للمبادئ التوجيهية للمؤتمر.

(ب) طرائق مساءلة الآلية العالمية أمام مؤتمر الأطراف وتقديم التقارير عن أنشطة الآلية العالمية.

(ج) إجراءات دخول مؤتمر الأطراف في اتفاقات مع المؤسسة بشأن وظائف وطرائق الآلية العالمية، بما في ذلك الطبيعة والشكل والتوقيت.

٣ - الدعم الإداري وغيره

(أ) الهياكل الأساسية الإدارية المتاحة لدعم أنشطة الآلية العالمية، بما يشمل الموقع، والحيز المكتبي، والموظفين، والشؤون المالية، والاتصالات، وإدارة المعلومات وأطر المكاتب الميدانية.

(ب) طرائق تزويد الآلية العالمية بالموظفين.

(ج) التكاليف المسقطة لتشغيل الآلية العالمية، ومدى استيعاب المؤسسة لهذه التكاليف، وطبيعة الأعباء التي يتحملها مؤتمر الأطراف عن التكاليف غير المستوعبة، إن وجدت.

التذييل الثاني

العرض المنقح للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية

الرئيس

١٢ أيار/مايو ١٩٩٧

السيد ديالو،

أود الإشارة إلى المقرر الذي اعتمده الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، والذي يدعو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم عروضهما المنقحة بشأن الآلية العالمية.

وقد أوليت أنا ومعاوني اهتماماً بالغاً لهذه الدعوة. وتوصلنا في النهاية، وخاصة على ضوء المفاوضات الأخيرة التي أجرتها لجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن تحديد مهام الآلية العالمية بمزيد من التفصيل إلى أن ضمان كفاءة الآلية العالمية يستلزم إيوائها لدى مؤسسة مالية دولية. كما توصلنا إلى أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يتمتع بالقدر المناسب لإيواء الآلية. ويسرني عظيم السرور أن أرفق طي هذا اقتراح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للنظر فيه أثناء الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

ووفقاً للطلب الوارد في المقرر المذكور للجنة التفاوض، يقوم كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستكشاف إمكانية اتخاذ ترتيبات "الإيواء المشترك".

المخلص

فوزي ح. السلطان

Mr. Hama Arba Diallo
Executive Secretary
Interim Secretariat of the
Convention to Combat Desertification
Geneva Executive Centre
11/13 Chemin des Anémones
CH-1219 Châtelaine
Geneva

97-62229F1

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

اقتراح مستوفى لإيواء الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر

أعدَّ للعرض على لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما

نيسان/أبريل ١٩٩٧

المحتويات

<u>الصفحة</u>	
١٣	مقدمة ومعلومات أساسية
١٤	القسم الأول تشغيل الآلية العالمية
١٤	أولا - ولاية الآلية العالمية ومهامها
١٥	ثانيا- المبادئ الأساسية
١٦	ثالثا- التوجهات البرنامجية
١٧	ألف - المجال البرنامجي ألف: تعبئة وتوجيه الموارد المالية
	باء - المجال البرنامجي باء : خدمات توفير المعلومات والمعارف
٢٠	والمشورة بشأن التمويل
٢٣	جيم - تشجيع الإجراءات التي تفضي إلى التعاون والتنسيق
٢٥	القسم الثاني التنظيم والإدارة
	أولا - مركز الآلية العالمية داخل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
٢٥	والترتيبات التشاركية
٢٦	ثانيا- الإدارة والموظفون والميزانية
٢٩	ثالثا- المرافق المالية
٣١	القسم الثالث ملاحظات ختامية
	المرفقات
٣٣	المرفق الأول معايير اختيار مؤسسة تكون مقراً للآلية العالمية
٤٢	الجدول ١ - اتفاقات التعاون والوظائف المحددة
	المرفق الثاني الجزء ١ الميزانية الإدارية والتشغيلية الإرشادية للآلية العالمية
٤٥	(١٩٩٨)
٤٥	الجدول ١-١ تكاليف موظفي الآلية العالمية
٤٦	الجدول ٢-١ تكاليف توفير مقر للآلية العالمية
٤٧	الجدول ٣-١ تكاليف تشغيل الآلية العالمية
٤٧	الجدول ٤-١ التكاليف الإجمالية

المحتويات (تابع)

الصفحة

	الجزء ٢	المرفق الثاني (تابع)
٤٨	الميزانية الإدارية والتشغيلية الإرشادية للآلية العالمية (١٩٩٩)	
٤٨	الجدول ١-٢ تكاليف موظفي الآلية العالمية	
٤٩	الجدول ٢-٢ تكاليف توفير المقر للآلية العالمية	
٥٠	الجدول ٣-٢ تكاليف تشغيل الآلية العالمية	
٥٠	الجدول ٤-٢ التكاليف الإجمالية	

اقتراح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإيواء الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر

مقدمة ومعلومات أساسية

١- استجابة لعودة من رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وخاصة في أفريقيا، قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى لجنة التفاوض، في أيار/مايو ١٩٩٥، عرضاً أوضح فيه اهتمامه وقدرته على استضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وخاصة في أفريقيا. ودعا إلى تفسير لدور الآلية العالمية ووظائفها، باعتبارها أداة منشطة لتحسين الموارد المتاحة للاتفاقية ولزيادة فعالية وكفاءة الآليات المالية القائمة. واقترح دعم الآلية العالمية بـ"نظام استضافة" لدى مؤسسة مالية دولية، ذات ولاية مناسبة وخبرة وقدرة أساسية. وأخيراً، أوضح العرض قدرة الصندوق على استضافة الآلية، وأكد اهتمامه بهذا الشأن، وذلك رهنا بتبدي رؤية مشتركة للآلية العالمية بوصفها وسيلة فعالة لتعبئة الموارد، ورهنا كذلك بموافقة المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٢- ولقد نظرت لجنة التفاوض الحكومية الدولية أثناء دورتها السابعة في آب/أغسطس ١٩٩٥ في عرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وكذلك في عروض كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمية. ورحبت اللجنة بالعرضين الإيجابيين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقررت مواصلة تحديد مهام الآلية العالمية ومعايير اختيار مؤسسة لاستضافتها. وتابعت مناقشاتها بشأن دور ومهام الآلية العالمية في دوراتها الثامنة والتاسعة والعاشر، وذلك في إطار بند جدول الأعمال "تحديد منظمة لإيواء الآلية العالمية" من أجل توفير أساس لمؤتمر الأطراف لاختيار مؤسسة مستضيفة في دورته الأولى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وأدت هذه المفاوضات الآن إلى توطيد دور الآلية العالمية في تعبئة الموارد الذي دعا إليه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وبالنظر إلى ذلك، يتضح الآن بجلاء أن الحل الأمثل هو أن تقوم مؤسسة مالية دولية باستضافة الآلية العالمية، وأن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مستعد للنهوض بهذه المسؤولية. وقد أبلغ الصندوق مجلسه التنفيذي بالتقدم الذي أحرزته مفاوضات لجنة التفاوض الحكومية الدولية، عن طريق الوثائق التي قدمت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٣- والغرض من العرض الحالي هو الاستجابة لمقرر الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية A/AC.241/WG.I(X)/L.2 بشأن "تحديد منظمة لإيواء الآلية العالمية"، الذي جاء به، في جملة أمور، أنها "تدعو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يقدموا إلى الأمانة في موعد لا يتجاوز ١ أيار/مايو ١٩٩٧، صيغاً منقحة لأي عناصر جديدة تدرج في عروضهما الرامية إلى إيواء الآلية العالمية، والواردة في الوثيقة A/AC.241/33، بما في ذلك إمكانية اشتراكهما في إيواء تلك الآلية، مع المراعاة التامة لمرفق هذا المقرر، وكذلك للآثار المالية المترتبة في الميزانية على أداء الآلية العالمية لمهامها".

٤- وينقسم هذا العرض، الذي يأخذ شكل تقرير أساسي ومرفقين، كما يلي. القسم الأول يتضمن اقتراحاً لتشغيل الآلية العالمية. والقسم الثاني يقدم اقتراحاً لتنظيم وإدارة الآلية العالمية. ويعرض القسم الثالث

ملاحظات ختامية حول قدرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على استضافة الآلية العالمية ودعمها. وبينما يتناول النص الرئيسي الطرائق التي سيعتبعها الصندوق في مساعدة الآلية العالمية في تنفيذ مهامها، يقدم المرفق الأول استجابة "المعايير اختيار منظمة لإيواء الآلية العالمية" التي حددتها لجنة التفاوض الحكومية الدولية والتي لم يتناولها النص الأساسي بالتفصيل. ويقدم المرفق الثاني تقديرات إرشادية للميزانية الإدارية والتشغيلية للآلية العالمية لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

القسم الأول: تشغيل الآلية العالمية

أولا- ولاية الآلية العالمية ومهامها

٥- تحدد الفقرة ٤ من المادة ٢١ من الاتفاقية، وعنوانها "الآليات المالية"، ولاية الآلية العالمية كما يلي: "بغية زيادة فعالية وكفاءة الآليات المالية القائمة، تنشأ... للنهوض بالإجراءات التي تؤدي إلى تعبئة وتوجيه موارد مالية كبيرة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، بمنحها و/أو بشروط تساهلية أو غير ذلك من الشروط، إلى الأطراف من البلدان النامية المتأثرة". لذا فولاية الآلية العالمية هي زيادة تدفق الموارد من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، مع تحسين كفاءة وفعالية الآليات المالية القائمة.

٦- واصلت اللجنة الحكومية الدولية تحديد وظائف الآلية العالمية بالاستناد إلى المادة ٢١ وغيرها من المواد ذات الصلة من الاتفاقية، بما في ذلك المادة ٢٠ المعنونة "الموارد المالية"، ويصف النص الذي ناقشته اللجنة خمس وظائف، تترتب عليها ٢٦ مهمة، يتعين على الآلية العالمية أدائها للنهوض برسالتها:

- جمع ونشر المعلومات؛
- التحليل وإسداء النصح عند الطلب؛
- تشجيع الإجراءات التي تفضي إلى التعاون والتنسيق؛
- تعبئة وتوجيه الموارد؛
- تقديم التقارير إلى مؤتمر الأطراف.

٧- وفي وقت إعداد العرض الحالي، لا يزال التفاوض دائرا بشأن الوظيفة المعنونة "تعبئة وتوجيه الموارد المالية"، وخاصة في الفقرة الفرعية (هـ). وأيا كانت التباينات بين النصين المطروحين للخيار اللذين ينظر فيهما الآن لهذه الفقرة الفرعية، فكلهما ينطوي على ما يلي: '١' إن للآلية العالمية دورا رئيسيا في إدارة وتوجيه الموارد المعبأة لغرض الاتفاقية؛ و'٢' إن الموارد ستتاح للآلية العالمية، إما مباشرة أو عن طريق المنظمة المستضيفة لها أو غيرها من المنظمات.

٨- وتنحو الاتفاقية منحى متعدد المصادر والقنوات في التمويل، وذلك بدلا من استنادها إلى آلية تمويلية وحيدة. لذا يتضح أن فعالية عمل الآلية العالمية ترتهدن باستنادها الراسخ إلى شراكة لا تقتصر على المنظمة المستضيفة لها فحسب وإنما تضم أيضا كامل مجموعة الجهات الفاعلة في مجال تعبئة الموارد واستخدامها لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وبذا يمكن تحديد مواصفات الآليات العالمية كما يلي:

- عملية لتعبئة الموارد وتوجيهها من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛
- شبكة من الشركاء المنخرطين في هذه العملية؛
- عامل حفاز في تيسير تعبئة الموارد وتوجيهها وتعزيز تطوير الشبكة وفي تحسين التعاون والتنسيق بين الشركاء؛
- خدمة للأطراف (ومؤتمر الأطراف) توفر لهم المعلومات والتحليلات والمشورة عند الطلب، وتعمل بمثابة وسيط نزيه ما بينهم يعمل على تشجيع الشراكة والمساعي الجديدة، وتقوم بتحديد الفجوات والفرص، وبتقديم التقارير المرحلية إلى مؤتمر الأطراف والتماس الإرشاد والتوجيه منه.

ثانيا- المبادئ الأساسية

- ٩- بغية خدمة الأطراف خدمة فعالة في الوفاء بالأحكام المالية للاتفاقية، ينبغي للآلية العالمية:
- أن تحصر توجهها في شؤون التمويل (بما في ذلك لنقل التكنولوجيا)؛
 - أن يكون عملها مدفوعا بالطلب عليه، مع الاستجابة بنشاط لاحتياجات الأطراف وأولوياتهم؛
 - ألا تشكل ازدواجا مع الآليات والمرافق القائمة، بل تعزز قيمتها؛
 - ألا تكون احتكارية وأن تتجه نحو تشجيع التمويل المتعدد المصادر والقنوات؛
 - أن تتسم بمرونة كبيرة في العمل وأن تستجيب للفرص الناشئة؛
 - أن تتوخى الاقتصاد والفعالية، وتستفيد قدر الإمكان من إنجازات المؤسسات الأخرى، بما فيها المؤسسة المستضيفة لها.

٣٠ تقديم التقارير إلى مؤتمر الأطراف.

ألف- المجال البرنامجي ألف: تعبئة وتوجيه الموارد المالية

١٢- تتعلق أنشطة هذا المجال البرنامجي في الأساس بالأنشطة المذكورة في الباب الرابع من نص اللجنة الحكومية الدولية التفاوضي بشأن وظائف الآلية العالمية، ولكنها لا تنحصر فيها. ويرى النص التفاوضي أن الآلية العالمية ستنفذ المهام المنوطة بها إما بالاضطلاع بدور تشجيعي أو تيسيري أو حفاز، أو بالاضطلاع المباشر بتنفيذها، الأمر الذي سيكسبها مرونة في الاستجابة الفعالة للظروف الناشئة. وسيتسنى لها الخيار بين شتى البدائل والوسائل وفقا للاحتياجات المحددة والفرص المتاحة. وقد تم تصور طرائق العمل التالية للآلية العالمية، وذلك بمراعاة ضرورة سعي الآلية العالمية نحو تحديد وتشجيع مصادر وآليات تجديدية لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر، على أن تطبق بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كلما كان ذلك مناسباً.

١٠- تسويق وتشجيع تمويل اتفاقية مكافحة التصحر

١٣- التسويق والتشجيع. الهدف: إيجاد موارد مالية جديدة وإضافية لتنفيذ الاتفاقية عن طريق: (أ) الحفز على تقديم المزيد من التمويل السخي للاتفاقية في إطار المرافق الكائنة؛ (ب) تشجيع إنشاء مرافق جديدة مناسبة لاحتياجات الاتفاقية في إطار المؤسسات المالية القائمة؛ (ج) مواءمة الاحتياجات المالية مع الإمكانيات المتاحة في حالة عدم تمكن البلدان النامية، والعمليات الاستشارية الداعمة لها، من القيام بذلك؛ (د) تشجيع المصادر التمويلية الجديدة التي لا تشارك حالياً في مكافحة التصحر، بما فيها المصادر من القطاع الخاص. وينبغي عدم الخلط بين هذا التسويق والأنشطة العامة التي تستهدف النوعية العامة باتفاقية مكافحة التصحر، والتي ستكون عموماً من اختصاص الأمانة الدائمة.

١٤- تمثل المصادر المالية الحالية والمحتملة عالماً واسعاً جداً. وهو يتألف من المنظمات التي أتاحت إلى الآن موارد مالية هامة لتنمية الأراضي الجافة، مثل مصادر التمويل الثنائية الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك. وبإمكان الآلية العالمية أن تؤدي دوراً يكفل تحقيق أقصى قدر ممكن من القدرات التمويلية لهذه المصادر في مجال تردي التربة؛ وسيضمن ذلك تحقيق أقصى قدرة لمرفق البيئة العالمي في هذا المجال. ويتمثل التحدي في تحديد مصادر مالية محتملة لا تعمل الآن بنشاط في مجال مكافحة التصحر والعمل مع هذه المصادر، وستكون معظمها من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات والشركات التجارية في البلدان المتقدمة والنامية. وبالنظر لصغر حجم الآلية العالمية، فإنها لن تكون لديها القدرة على الاضطلاع بالكثير من "التسويق الواسع النطاق"؛ وينبغي لها بالأحرى توجيه أنشطتها نحو المؤسسات التي تبدو واعدة.

١٥- ويجب على الآلية العالمية أيضاً التأكيد على دور الموارد المحلية الحاسم على الصعيد الوطني والمحلي (المادة ٢٠-٣ من اتفاقية مكافحة التصحر). وفي هذا السياق، سيكون لها جمهور خاص في البلدان المتأثرة التي كثيراً ما تهملها حملات التوعية المعتادة لاتفاقية مكافحة التصحر، والمقصود بذلك "مجال التمويل على المستوى المحلي" وهو يشمل وزارات المالية والتخطيط وكذلك وسطاء التمويل الريفي. ويمكن للآلية العالمية متابعة هذا الهدف من خلال التشجيع على اعتماد سياسات ونهج معينة من قبل مؤتمر

الأطراف وتقديم المشورة في هذا الشأن، والمشاركة والتفاعل مع الأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي لتشجيع إدماج برامج الاستثمار المتصلة ببرامج العمل الوطنية في برامج الاستثمار العام وبرامج الإنفاق العام في البلدان المتأثرة. وبالمثل ينبغي لأنشطة التسويق للألية العالمية أن تشجع الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والنظم الوطنية للبحوث الزراعية على المساعدة في تحقيق أهداف الآلية العالمية المتصلة بتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا.

١٦- وبالرغم من الموارد المحدودة للألية العالمية، فإنه ينبغي أن يكون بوسعها استخدام مجموعة واسعة من وسائل التسويق. وينبغي أن يكن نهج إقامة الاتصالات الشخصية ومواصلتها حجر الزاوية لأنشطة التسويق، ولكن الأمر يقتضي استكمال الاتصالات بما يلي: (أ) تنظيم حلقات دراسية ومؤتمرات وبرامج تدريبية بشأن تمويل الاتفاقية والنهج التجديدية في هذا المجال؛ (ب) الإسهام في اجتماعات هيئات إدارة المؤسسات ذات الصلة من أجل التأثير على توجيه سياساتها وأنماط توزيع الموارد فيها لصالح اتفاقية مكافحة التصحر؛ (ج) إجراء حوارات هادفة مع الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعات الرفيعة المستوى؛ (د) التفاعل والتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية من أجل تسويق اتفاقية مكافحة التصحر؛ (هـ) إعداد مواد أساسية للعلاقات العامة توجه إلى عالم مصادر التمويل المعنية عامة، ويشمل ذلك المطبوعات والكتيبات وأشرطة الفيديو وموقعا لشبكة ويب على النطاق العالمي؛ (و) إعداد مواد العلاقات العامة الموائمة للمؤسسات المستهدفة أو للبلدان المعنية. وسيساعد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الآلية العالمية في هذا المجال من خلال روابط العمل مع مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والإقليمية، وكذلك عن طريق المصادر الثنائية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم قسم السياسات الاقتصادية واستراتيجيات الموارد التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتعزيز الأنشطة ذات الصلة التي شرع فيها دعما للاتفاقية.

٢٤- حفز التمويل المتعدد المصادر والتقنوات

١٧- التمويل الحفاز. الهدف: المبادرة والمشاركة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عملية للتمويل المتعدد المصادر والتقنوات في شكل مشاركة في التمويل (تمويل مشترك أو مواز، وفق ما هو مناسب) للمشاريع والبرامج والترتيبات الاستثمارية المتعلقة ببرامج العمل الوطنية. وسيخصص الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ١٠٠ مليون دولار أمريكي من مساعداته السنوية الكلية للأراضي الجافة، والبالغة ٢٥٠-٣٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى جانب من القدرة المؤسسية للاستثمار في برامج العمل الوطنية والمشاريع المتصلة بها بالاشتراك مع جهات مانحة أخرى. ويتوقع أن يجتذب مبلغ الـ ١٠٠ مليون دولار هذا نحو ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون دولار من الموارد من مصادر تمويلية أخرى. وفي إطار هذه العملية ستحدد الآلية العالمية الأولويات فيما يتعلق بالبلدان والقطاعات الفرعية أو نوع المشروع، وذلك بالاستناد إلى قائمة حصر الاحتياجات التمويلية (انظر أدناه)، وستبينها للإدارة المعنية بإدارة البرامج التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التي ستتابع بدورها سير المشاريع بالتشاور عن قرب مع الآلية العالمية. وستتولى هذه الإدارة أيضا مسؤولية ضمان جودة المشاريع والبرامج التي ستمول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والممولين المشاركين المحتملين. وستنهض الآلية العالمية، بالطبع، بدور فعال في المشاركة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تعبئة موارد التمويل المشترك من أجل تكملة الموارد التي يخصصها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وستتولى الصندوق تقييم المشاريع المعنية لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي للصندوق.

١٨- وبالنظر إلى أن تأثير أنشطة التسويق لن يظهر بوضوح إلا على مدى فترة طويلة الأجل، فسوف يساعد الدور التنشيطي الذي ستؤديه الآلية العالمية في هذا المجال على الحد من مخاطر عدم موثوقية التمويل لاتفاقية مكافحة التصحر، وخاصة خلال المرحلة الأولية من تشغيل الآلية العالمية. وتبدو في هذا السياق أهمية جانبيين معينين من قدرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هما: (أ) قدرته على المشاركة بشكل هام من حيث مقدار التمويل ومن حيث الخبرة في البرامج الاستثمارية؛ (ب) اطلاعه الجيد على العمليات التي تقوم بها مؤسسات التمويل الدولية والثنائية الأطراف. وسيقدم الصندوق مساعدته إلى الآلية العالمية في صياغة وتشجيع المبادئ التوجيهية من أجل تنسيق اعتماد المشاريع/البرامج، وأساليب الإنفاق المتصلة بها.

١٩- الاتحادات المالية المتعددة المصادر والقنوات. الهدف: تشجيع أو تيسير أو مساعدة التمويل المتعدد المصادر والقنوات استجابة لمتطلبات برامج العمل الوطنية أو البرامج والمشاريع التي تندرج فيها. وقد يقتضي هذا الإجراء أو لا يقتضي مساهمة مالية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وستضطلع الآلية العالمية بتنظيم الاتحادات عند الطلب وبتقديم التسهيلات اللازمة في المراحل الحرجة من العملية. وبينما يتبين من خبرة مؤسسات التمويل الدولية فعالية هذا النهج في تعبئة الموارد، فإنه لا يخلو في الوقت ذاته من بعض المشاكل والصعوبات التي تؤثر على كفاءته وتحد من قدرة البلد المستفيد في تنسيق سياسات وأساليب عمل المشاركين في التمويل. وتتعلق تلك المشاكل في الغالب بتنسيق عمليات الإنفاق، والمشتريات، ودورات البرمجة لدى الشركاء المعنيين. وتوضح هذه المشاكل المحتملة حتى من ثنانيا الخبرة القصيرة جدا لمجموعات المانحين لبرامج العمل الوطنية. وينبغي للآلية العالمية، التي ستستفيد من خبرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشبكتها التي تضم مؤسسات متعاونة تشمل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط وبنك التنمية الإسلامي، توفير المشورة والمساعدة في تنظيم عملية اتخاذ القرارات والإنفاق التي يقوم بها المانحون المشاركون. وهذه الخدمات التي تقدمها الآلية العالمية ستكون استجابة للاحتياجات وبناء على طلبات من البلدان المتأثرة أو مجموعات المانحين.

٣٠- التمويل المباشر بالمنح لأنشطة التمكين

٢٠- بالإضافة إلى الموارد التي سيخصصها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المذكورة آنفا، ينبغي ان يتاح للآلية العالمية الحصول على موارد معينة يخصصها المانحون. وسيقوم الصندوق بإدارة هذه الموارد في حساب يطلق عليه اسم "الموارد الخاصة لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر". بيد أن إدارة الآلية العالمية هي التي ستتولى تنظيم استخدام الحصائل. وسيجري استعراض وفحص الاقتراحات عن طريق فريق استشاري تقني يرأسه المدير الإداري للآلية العالمية (انظر التنظيم والإدارة أدناه). وسيتيح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منحة قدرها ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة كجزء من رأس المال الأوّلي للموارد الخاصة لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر. ويتوقع أن يقدم المانحون المعنيون مقابلاً معقولاً لهذا المقدار.

٢١- صياغة برامج التمويل وإعداد الخطط. الهدف: مساعدة البلدان المتأثرة على إعداد خطط للمشاريع والبرامج التي تستجيب لبرامج العمل الوطنية. وستستخدم الموارد المخصصة لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر في: ١٠ تمويل المساعدات التي تقدم إلى الحكومات والهيئات الإقليمية/دون الإقليمية في إعداد برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ ٢٠ تمويل المساعدة التي تقدم لإعداد برامج لتنمية المناطق المحلية تستجيب لبرامج العمل الوطنية، مع مراعاة النهج الثنائي المسار لبرامج تنمية المناطق المحلية وبرنامج العمل الوطنية الذي قد تتبعه بعض البلدان؛ ٣٠ تقديم تمويل حفاز لصناديق التصحر الوطنية المصممة في إطار برامج العمل الوطنية.

٢٢- **تمويل المجتمع المدني.** الهدف: ضمان توافر التمويل للمجموعة الرئيسية من المعنيين من غير الأطراف في الاتفاقية. ولقد أبرز نص الاتفاقية بوضوح أهمية منظمات المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات غير الحكومية بشكل خاص في تنفيذ الاتفاقية. ويتوقع أن تستجيب الأطراف استجابة إيجابية لهذه الحاجة. وينبغي مع ذلك للآلية العالمية أن تقوم برصد ذلك لضمان تدفق الموارد بشكل مناسب عن طريق المنظمات غير الحكومية. وستنهض الآلية العالمية بدور حفاز في تحقيق هذا الهدف باستخدام الموارد المالية المتاحة لها. وستترواح الأنشطة التي ستمول بهذا الأسلوب بين التوعية والمبادرات التي تنطلق من القاعدة، وخاصة المبادرات المرتبطة بتعبئة الموارد. وسيستكمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ذلك بتخصيص ٣٠ في المائة من برنامجه للتعاون الموسع مع المنظمات غير الحكومية، الذي يقدر حالياً بنحو مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، للأنشطة النموذجية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية/المنظمات الشعبية دعماً لاتفاقية مكافحة التصحر.

٢٣- **تمويل التعاون التقني.** الهدف: ضمان توافر التمويل لنقل التكنولوجيا واستخدام المعارف المحلية والتقليدية على كافة المستويات في البلدان النامية المتأثرة. وستنهض الآلية العالمية بدور حفاز في السعي لضمان ما يلي: '١' تأمين التمويل لتبادل المعلومات بشأن التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا المحلية؛ '٢' إتاحة التمويل لمساعدة البلدان النامية على إعداد قوائم حصرية بالتكنولوجيات المحلية المشار إليها في المادة ١٨ من اتفاقية مكافحة التصحر. وستسعى، عن طريق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، للتأكد من توجيه اهتمام كاف للبحوث في مجال الأراضي الجافة في إطار مجمع الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية/نظم البحوث الزراعية الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن الآلية العالمية ستتابع في جميع مهامها الجوانب التكنولوجية لدورها، وذلك على الرغم من الحاجة إلى التمويل الحفاز.

٢٤- **صناديق التصحر الوطنية.** الهدف: النهوض بدور العامل الحفاز على إنشاء صناديق وطنية للتصحر. فكما تتضمن آلية اتفاقية مكافحة التصحر، ستقوم صناديق التصحر الوطنية، والآليات المماثلة كصناديق التنمية القروية، بدور دعم هام في إنجاز الأنشطة الريفيه والمشاركة في صنع القرارات. وستساهم عملية تعبئة الموارد المحلية، إلى جانب الإسهامات الخارجية، في تأسيس واستثمار صناديق التصحر الوطنية. وتؤكد الآلية العالمية على هذا الإجراء في جميع وظائفها، بما في ذلك وظيفة إسداء النصح وأنشطة التسويق، ولكنها ستؤدي أيضاً دوراً حفازاً في الإسهام المالي في تأسيس صناديق التصحر الوطنية.

باء- المجال البرنامجي باء: خدمات توفير المعلومات والمعارف والمشورة بشأن التمويل

٢٥- يستهدف المجال البرنامجي باء دعم وتعزيز "الغرض الاستراتيجي" للآلية العالمية، أي تعزيز الأنشطة التي تؤدي إلى تعبئة وتوجيه الموارد المالية وزيادة فعالية الآليات المالية الكائنة. والأنشطة المعنية هي في المقام الأول، وليس حصراً، الأنشطة المحددة في الفروع ١ و٢ و٣ من النص التفاوضي للجنة التفاوض الحكومية. وسيوجه المجال البرنامجي بالأحرى نحو توفير "المعرفة" بدلاً من الإعلام البسيط. فعلى سبيل المثال، ستقوم الآلية العالمية بتحويل المعلومات عن مصدر تمويلي إلى معرفة بشأن ملاءمته وفائدته لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وينطبق المبدأ ذاته على المعلومات المتعلقة بالاحتياجات التمويلية التي سيتعين تحويلها إلى معرفة بشأن الاستخدام الفعال للموارد. وبذلك سيكون التحدي في عملية التحويل هذه، التي تؤدي لاكتساب المعرفة وتيسير المشورة، وبغية القيام بهذا التحويل، يمكن للآلية العالمية الاستناد إلى البنى

الأساسية الكائنة، والقدرات المؤسسية والأجهزة، بيد أنه يتعين عليها أيضا إعداد البرامج والأدوات التحليلية ذات الصلة. وسيتولى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مساعدة الآلية العالمية خلال السنة الأولى من التشغيل، وذلك في إعداد خطة استراتيجية لتحقيق هذا الهدف. وفي هذه المرحلة، يمكن أن يشكل ما يلي مبادئ توجيهية لإعداد هذه الخطة، الذي سيجري بالتشاور الوثيق مع الشركاء ذوي الصلة.

١٠ جمع المعلومات ونشرها

٢٦- إن عمل الآلية العالمية لن يجري في فراغ وإنما وسط مجموعة من الآليات العاملة بالفعل. لذا فمن الأمور الأساسية للآلية العالمية أن تقوم بجمع ونشر المعلومات عن احتياجات التمويل ومصادره، وعن التدفقات المالية وأنماطها وما بها من ثغرات. وهنا أيضا سيكون من اللازم إجراء فحص نقدي دقيق للقيمة التي ستضيفها الآلية العالمية. فهناك حاليا عدد من الآليات التي تقوم بجمع المعلومات ونشرها في المجال الواسع الذي يشكله التعاون الدولي للتنمية وحماية البيئة. وتحتفظ كل مؤسسة من المؤسسات الثنائية أو المتعددة الأطراف العاملة في مجال المساعدات التقنية والاستثمار بسجلات للمشاريع والبرامج التي جرى إعدادها وتمويلها، وذلك باستخدام نظام بيانات محوسب. وبالنظر إلى عدم كفاية مصادر البيانات الكائنة وعدم إمكانية التعويل عليها، حتى في المجالات التي تجمع فيها حاليا، وبالنظر كذلك إلى محدودية قدرة الآلية العالمية، فسيكون من الخطأ بناء ركيزة أساسية للآلية العالمية استنادا إلى هذه القاعدة، وتخصيص موارد هامة لذلك، دون تحديد دقيق لمجالات القيمة المضافة المحتملة. وبالتالي، سيتعين على الآلية العالمية الشروع في إجراء يستهدف تأسيس وتعزيز شبكة عالية التخصص للمعلومات والمعارف. ولضمان الاستفادة الفعالة من قائمة حصر الاحتياجات المالية ومن قاعدة بيانات مصادر التمويل، ينبغي أن تتوفر فيهما المميزات التالية: ١٠ توافرها للمشاركين في العمليات الاستشارية لاتفاقية مكافحة التصحر؛ ٢٠ نشرهما باستخدام شتى القنوات بما فيها الإنترنت؛ ٣٠ تجهيزهما لتلبية احتياجات الزبائن؛ ٤٠ استيفاؤهما بصورة متواترة.

٢٧- **قائمة حصر الاحتياجات المالية. الهدف: الاحتفاظ بقائمة حصر للاحتياجات المالية لبرامج العمل المتعلقة باتفاقية مكافحة التصحر ونشر هذه القائمة.** فليس هناك نهج موحد للإبلاغ بالاحتياجات المالية ما بين البلدان المتأثرة والمنظمات دون الإقليمية/الإقليمية. وكخطوة أولى، ستعمل الآلية العالمية بالتعاون الوثيق مع الفعاليات الاستشارية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، لضمان أن تشمل جميع جهود إعداد برامج العمل لاتفاقية مكافحة التصحر تحديداً للاحتياجات المالية في فئات واضحة ومترابطة مع بيان التفاصيل اللازمة. وبعد إنشاء النظام اللامركزي للإبلاغ عن الاحتياجات المالية، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي توفرها الآلية العالمية، سيكون من السهل عليها نسبياً الاحتفاظ بقائمة الحصر الكلية وتقديم المعلومات بشأن الاحتياجات التمويلية في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. وسيتسنى أيضاً للآلية العالمية، عن طريق وظيفتها الاستشارية، المساعدة في تحديد الاحتياجات التمويلية للبلدان المتأثرة، والهيئات دون الإقليمية والإقليمية، حسبما يكون مناسباً وحسب الطلب.

٢٨- **قاعدة البيانات عن المصادر المالية. الهدف: الاحتفاظ بقاعدة بيانات عن المصادر المالية ونشرها من أجل تحسين مستوى وفعالية تمويل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.** ويقترح النص التفاوضي للجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تشمل قاعدة البيانات عن المصادر المالية معلومات عن أنماط التمويل ومعايير الاستحقاق ومتغيرات الجودة والتوجهات على المستوى المحلي. وهنا أيضاً لا يوجد في الوقت الراهن نموذج قياسي تبين فيه

المصادر المالية تدفقاتها وتصنفها، وهذه هي الحالة بوجه خاص بالنسبة لأنشطة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وستتبع الآلية العالمية عنصريين في هذا السياق: '١' جمع المعلومات بشأن التدفقات الاجمالية الحالية والمقبلة، من المستفيدين ومن المصادر؛ '٢' تجهيز المعلومات بشأن مصادر التمويل المحتملة وكيفية الوصول إليها، ليتسنى للزبائن استخدامها بسهولة. ويتوقع أن يكون للعنصر الثاني (أي الوصول إلى مصادر التمويل)، مردود أعلى من الناحية العملية، على الرغم من الاعتراف بأن العنصر الأول يعتبر مع ذلك أداة هامة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وأنه سيساعد في أداء مهمة الآلية العالمية المتعلقة بتقدير مدى توافر الأموال لتنفيذ الاتفاقية في المستقبل. وهنا ينبغي أن يكون من الواضح أنه سيكون من الصعب الحصول على تغطية كاملة ودقيقة، على الأقل خلال السنوات الأولى من تشغيل الآلية العالمية.

٢٠ التحليل وتقديم المشورة

٢٩- الهدف: الاستجابة لطلبات التحليل وتقديم المشورة بشأن '١' تمويل مشاريع وبرامج معينة؛ '٢' آفاق التمويل ونهج تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ومن الخطأ استباق الحكم على طبيعة وأشكال الطلبات التي سترد إلى الآلية العالمية لتقديم خدمات التحليل وإسداء المشورة بشأن تمويل برامج ومشاريع معينة. ويمكن للآلية العالمية أيضاً تقديم/تنظيم التحليل والمشورة بشأن آفاق ونهج حشد الموارد بوجه عام.

٣٠- التحليل وإسداء المشورة بشأن تمويل برامج ومشاريع معينة. سيجري التركيز بشدة على هذه المهمة والنهوض بها بأسلوب لا مركزي. وستحدد الآلية العالمية بشكل تمهيدي "امكانيات المواءمة بين الطلبات ومصادر التمويل" وترك فيما بعد للشركاء المحتملين أنفسهم مهمة تحليل إمكانياتهم التعاونية. وينبغي للآلية العالمية تحديد الشركاء المحتملين ومصادر الخبرات اللازمة في الجانبين التقني والمالي للبرامج والمشاريع. وينبغي أن يتسنى لها أيضاً اقتراح الحلول المالية المناسبة للاحتياجات المعنية، بما في ذلك الترتيبات المتعددة المصادر/القنوات. وسيستند إسداء المشورة بالطبع إلى قائمة حصر الاحتياجات المالية وقاعدة البيانات عن المصادر المالية والمعرفة المكتسبة من خلال أنشطة التسويق.

٣١- التحليل وإسداء المشورة بشأن آفاق ونهج التمويل. لعل أكثر أدوار الآلية العالمية فعالية هو دورها في إسداء المشورة بشأن "إنشاء وتمويل وإدارة صناديق التصحر الوطنية" وبشأن "الأساليب التجديدية والحوافز لتعبئة الموارد وتوجيهها". وسيتعين على الآلية العالمية تطوير خبراتها وتجاربها الخاصة تدريجياً في هذين المجالين بالنظر لعدم توافر هذه الخبرات بيسر في المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات القائمة؛ وسيتعين مواءمة تلك الخبرات والتجارب للأغراض المعنية لاتفاقية مكافحة التصحر. ويمكن أن تكون خدمات الآلية العالمية في هذا المجال عظيمة الفائدة حيث أنها ستكون الوحيدة من نوعها، وأنه سيكون لها دور استراتيجي على المستوى القطري وبين مصادر التمويل الخارجية. وبالنظر للأهمية المحتملة لصناديق التصحر الوطنية، والحاجة إلى إيجاد السبل والوسائل اللازمة للحصول على موارد جديدة وإضافية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، فإنه سيكون لهذه الوظيفة المعنية للآلية العالمية أثر حاسم في تعبئة وتوجيه الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقية. وسيجري، بالإضافة إلى إسداء المشورة بشأن إنشاء الصناديق الوطنية لمكافحة التصحر وغيرها من المرافق، القيام بالتحليل وإسداء المشورة في عدد آخر من المجالات، من بينها: '١' تعبئة الموارد المحلية؛ '٢' التمويل من القطاع الخاص؛ '٣' التمويل من المساعدات الخيرية؛ '٤' إدارة الديون، بما فيها "تبادل الديون" حيثما يمكن تطبيقه. ومن المجالات التي ستكون لها أهمية خاصة القطاع المالي الريفي، بما في ذلك تعبئة المدخرات وتدويرها.

٣٢ - تقديم التقارير إلى مؤتمر الأطراف

٣٢- الهدف: الاستجابة لمتطلبات تقديم التقارير إلى مؤتمر الأطراف، ويشمل ذلك أنشطة وفعالية الآلية العالمية وتقدير التمويل الذي يحتاج في المستقبل لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر واقتراحات بشأن السبل والوسائل الفعالة لانتهاج تلك الأموال. ولهذه الوظيفة أهمية حاسمة، بالرغم من أنها ترد في آخر لائحة وظائف الآلية العالمية، إذ إن من شأنها أن تتيح لمؤتمر الأطراف تقييم التقدم المحرز في تعبئة الأموال لاتفاقية مكافحة التصحر، وكذلك في وظائف الآلية العالمية ذات الصلة. ولا ينبغي إهمال هذه الوظيفة باعتبارها وظيفة بيروقراطية، وإنما ينبغي اعتبارها جزءاً ضرورياً من مهمة الآلية العالمية في تعبئة الموارد. وينبغي أن تستخدم كقاعدة يستند إليها الأعضاء في مؤتمر الأطراف، فرادى أو بصورة جماعية، ما قد يلزم من الإجراءات التصحيحية، ولتقديم التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الحكومات بشأن تمويل برامجها، وإلى مؤسسات التمويل الدولية وغيرها من الجهات المانحة وكذلك إلى المنظمات غير الحكومية المعنية. ويمكن أن تتضمن تقارير الآلية العالمية إلى مؤتمر الأطراف بيانات عن التدفقات المالية وأنماطها وعن التوازن والثغرات، وكذلك عن الطلبات التي لم تجر تلبيتها ومصادر التمويل غير المستخدمة استخداماً كافياً. وينبغي أيضاً أن تتضمن معلومات بشأن أنشطة الآلية العالمية، وعن موظفيها واستخدام مواردها وكذلك عن استخدام موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وينبغي كذلك أن يشمل تقرير الآلية العالمية إلى مؤتمر الأطراف اقتراحات بشأن الأنشطة المقبلة للآلية العالمية في شكل برنامج للعمل وميزانية مع بيان الموارد المقترحة لتمويلها كيما يعتمدها مؤتمر الأطراف. وبالاستناد إلى هذا التقرير، تقوم كل حكومة على حدة ومؤتمر الأطراف مجتمعاً باتخاذ الإجراءات المتصلة بالعمل المقبل للآلية العالمية. وستتلقى الآلية العالمية بوجه خاص توجيه وارشاد مؤتمر الأطراف والأولويات التي يحددها لها. وينبغي تعديل أسلوب تقديم التقارير حسبما يكون مناسباً، لتفادي الإزدواجية في تقديم التقارير والوثائق الأخرى التي تعدها الأمانة الدائمة.

جيم - تشجيع الإجراءات التي تفضي إلى التعاون والتنسيق

٣٣- ترد مجموعة من المهام تحت الفرع ٣ من النص التفاوضي للجنة التفاوض الحكومية الدولية وعنوانه "تشجيع الإجراءات التي تفضي إلى التعاون والتنسيق". ويتعلق معظم هذه المهام بنشر المعلومات على جميع الفاعلين المحتملين في اتفاقية مكافحة التصحر والتي تبين قدرات كل منهم وفرصهم للعمل معاً بكفاءة أكبر في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها لاتفاقية مكافحة التصحر. وفضلاً عن ذلك، يمكن للآلية العالمية أن تؤدي دوراً مسانداً هاماً في هذا الخصوص لدى مؤسسات التمويل الدولية وغيرها من المؤسسات. والواقع أن وظائف الآلية العالمية المحددة في المجالين البرنامجيين ألف وباء ينبغي أن تسهم في تحسين التعاون والتنسيق.

٣٤- وتجدر الإشارة إلى أن الآلية العالمية مدعوة إلى "توفير المعلومات" و"حفز التنسيق" و"تيسير" التعاون، بيد أنها ليست مكلفة بوظائف تنسيقية فعلية. فالحكومات هي المسؤولة، على الصعيد الوطني، عن تنسيق مصادر التمويل (الداخلية والخارجية). أما فيما يعني منظومة الأمم المتحدة، فيمكن أن تتلقى الحكومة المساعدة في مهمتها التنسيقية من المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة، ولكن مهمة تنسيق المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف يمكن أن تضطلع بها الحكومة وحدها. ويجوز للحكومة في بعض الحالات أن تقرر اللجوء إلى مؤسسة تمويلية معينة لتيسير تعاون عدد من المصادر التمويلية، ويمكن لهذه المؤسسات التمويلية الاتفاق على أن تتولى إحداهما قيادة عملية تقديم المساعدة للحكومة في هذا الخصوص. ويمكن القيام بهذا

الدور بناءً على طلب مشترك من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والآلية العالمية أو من الآلية العالمية بالاشتراك مع وكالة ممولة أخرى أو يمكن أيضاً للآلية العالمية أن تكون مجرد مشارك كجهة فاعلة بين جهات أخرى في إطار فريق استشاري.

٣٥- وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، نجد أن الآليات الكائنة للتنسيق والتعاون كثيرة ومتنوعة، وما لم توجد فجوة معترف بها في مجال معين، ينبغي للآلية العالمية أن تعزز بالأحرى هذه الآليات الكائنة بدلاً من الشروع في مبادرات تنسيقية وتعاونية جديدة. ويمكن، بدعم من مؤتمر الأطراف والأمانة الدائمة، إدراج بند دائم عن تمويل اتفاقية مكافحة التصحر في جدول أعمال هذه الآليات التنسيقية، ويمكن للآلية العالمية أن توفر المعلومات الأساسية اللازمة وتكفل أعمال المتابعة.

القسم الثاني: التنظيم والإدارة

أولاً- مركز الآلية العالمية داخل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والترقيات التشاركية

٣٦- **مركز الآلية العالمية داخل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.** إن الوظائف التي حددت للآلية العالمية في المادة ٢١ الفقرتين ٤ و ٥، وفي لائحة المهام التي حددتها لجنة التفاوض الحكومية الدولية وكذلك المعايير التي وضعتها لاختيار مؤسسة مستضيفة، تقتضي ضمناً ألا تكون المؤسسة المختارة مجرد مقر لإيواء الآلية العالمية فقط. والواقع أن القراءة الدقيقة للمادة ٢١-٥ تبين ضمناً أن الآلية العالمية والمؤسسة المستضيفة لها يجب أن تتقاسماً تلك الوظائف أو تتعاونوا على إنجازها. فالمجموعة الأولى من معايير الاختيار التي ذكرتها لجنة التفاوض الحكومية الدولية تتعلق في الواقع بـ "القدرة الوظيفية" للمؤسسة على العمل مع الآلية العالمية أو حتى العمل من أجلها أو بالنيابة عنها (على سبيل المثال، في الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) من الفرع باء الفقرة ١ من النص التفاوضي للجنة التفاوض الحكومية الدولية).

٣٧- وسترتبط الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بعلاقة تكافلية. فمن ناحية وكما ورد أعلاه، ستعتمد الآلية العالمية على دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ومن ناحية أخرى، يجب على المؤسسة المستضيفة التأكد من أن استضافتها الآلية العالمية تتفق مع ولايتها، وأنها تحقق آثاراً مؤازرة لعملياتها الخاصة وعمليات الآلية العالمية. وبذا، فإن الآلية العالمية بينما ستمتع بذاتية مستقلة وتكون مسؤولة أمام مؤتمر الأطراف، ستكون في الوقت ذاته جزءاً عضواً من بنية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وينبغي منح الآلية العالمية السلطة والثقل الكافيين للتأثير على شركائها ولاتخاذ المبادرات، ولضمان التقديم الفعلي للموارد التي تم حشدتها والالتزام بها بفضل "مساعيها الحميدة". ولهذا الغرض، ستمتع الآلية العالمية وموظفوها بمركز وموقع يتناسبان مع الأدوار المناطة بهم، في إطار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٣٨- وسيكون من مصلحة مؤتمر الأطراف والصندوق الدولي للتنمية الزراعية كليهما أن يجري التصرف بموارد الآلية العالمية حسب الإجراءات الإدارية والمالية للمؤسسة المستضيفة، وآليات مراقبة الجودة فيها. فذلك سيؤدي إلى تيسير الإدارة وإعداد التقارير وتدقيق الحسابات. وسيتيح للآلية العالمية أيضاً الاستفادة من جهاز المحاسبة وإدارة شؤون الموظفين التابع للمؤسسة المستضيفة، مما يقلص وييسر احتياجات الآلية العالمية من الدعم الإداري. وستراعى هذه المبادئ بالتالي في ترتيبات الاستضافة التي سيجري الاتفاق عليها مع مؤتمر الأطراف.

٣٩- **الترقيات التشاركية مع مؤسسات أخرى.** هناك أيضاً عدد كبير من الفاعلين والداعمين الماليين من خارج الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكلهم معني، بشكل فعلي أو محتمل، بمسألة تمويل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وستدخل الآلية العالمية، عن طريق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في ترتيبات مع مؤسسات أخرى كلما كان ذلك مناسباً. وسيتاح للآلية العالمية، في حدود التطبيق الممكنة، اتباع الإجراءات التي تتبعها المؤسسة المستضيفة في الدخول في اتفاقيات مع مؤسسات أخرى. ومن بين الترتيبات التي يمكن تصورها:

- الترتيبات التي ستعقد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الاستفادة من القدرة المؤسسية لهذه الوكالة لجمع البيانات ونشرها حسب الخطة الاستراتيجية التي نوقشت في الفرع ثانياً - باء. وواضح أن البرنامج الإنمائي سيكون من بين الشركاء الرئيسيين في الاستشارات التي ستجرى بشأن إعداد هذه الخطة. وكما ورد آنفاً فإن بإمكان مكتب المنسق المقيم أيضاً، وهو الممثل الميداني للصندوق، تقديم عدد من الخدمات المساندة الأخرى.
- سيتم قريباً عقد اتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي ستتيح للآلية العالمية، عن طريق الصندوق، الاستفادة من خدمات مركز الاستثمار والخدمات التقنية. وقد أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالفعل أنها ستتيح خدماتها الميدانية للصندوق لخدمة أغراض الآلية العالمية.
- سيتم قريباً عقد اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتعلق بأنشطة الترويج لاتفاقية مكافحة التصحر.
- كذلك سيغطي اتفاق بين الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي تعبئة الموارد لأنشطة اتفاقية مكافحة التصحر حيث يلزم الحصول على المساعدات الغذائية والموارد من برنامج الأغذية العالمي.
- سيجري تعديل الاتفاقات القائمة بين الصندوق وجميع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لاتاحة حصول الآلية العالمية على الخدمات الاستشارية والتعاونية التي تنطوي عليها تلك الاتفاقات.

ثانياً - الإدارة والموظفون والميزانية

٤٠- العلاقة بمؤتمر الأطراف. ستعمل الآلية العالمية تحت سلطة مؤتمر الأطراف وبتوجيه منه وتكون مسؤولة أمامه. وسيقدم مؤتمر الأطراف توجيهه بشأن الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية. وسيتولى استعراض واعتماد برنامج العمل والميزانية السنويين. كما سيتيح التوجيهات الأخرى المتعلقة بالسياسة والتشغيل كلما كان ذلك مناسباً. وستتدرج سلسلة المساءلة مباشرة من مؤتمر الأطراف إلى رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى المدير الإداري للآلية العالمية. ويحبد، من الناحية التنظيمية، عدم وجود تدرجات داخل المؤسسة المستضيفة في إطار هذه الدائرة. بيد أنه ينبغي أن يكون المدير الإداري للآلية العالمية شخصية مستقلة لها مكانتها في المجتمع الدولي. لذا يمكن للمدير الإداري تقديم تقريره مباشرة إلى مؤتمر الأطراف بالنيابة عن رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٤١- الإدارة. يتولى رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالتشاور مع مكتب مؤتمر الأطراف، تعيين المدير الإداري للآلية العالمية الذي سيكون مسؤولاً عن برنامج عمل الآلية العالمية وميزانياتها، ويقوم رئيس الصندوق باستعراضهما واعتمادهما قبل عرضهما على مؤتمر الأطراف. ويعمل رئيس المجال البرنامجي ألف كنانث للمدير الإداري.

٤٢- سيجري إنشاء هيئة استشارية رفيعة المستوى لشؤون التمويل والسياسات لتقديم المشورة إلى المدير الإداري بشأن المسائل المتعلقة بتعبئة الموارد الاستراتيجية. سيرأسها رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وستألف على النحو التالي: رئيس مؤتمر الأطراف وممثلون من ٣ أو ٤ دول أعضاء يتولى مؤتمر الأطراف تعيينهم؛ والأمين التنفيذي للأمانة الدائمة؛ ورئيس اللجنة المعنية بالعلوم والتكنولوجيا؛ وأحد مساعدي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ واثنان من ممثلي المنظمات غير الحكومية؛ وممثل لإحدى المؤسسات التمويلية الخاصة الكبرى؛ وممثلون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وإحدى المؤسسات المالية الرئيسية المتعددة الأطراف.

٤٣- يتولى فريق استشاري تقني، برئاسة المدير الإداري، تقديم المساعدة في إجراء الاستعراض التقني والمالي لشتى الاقتراحات المتعلقة بتوفير الموارد الخاصة لاتفاقية مكافحة التصحر حسب الحاجة. ويتألف الفريق من: أخصائي في التحليل الاقتصادي والمالي للمشاريع (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛ وأخصائي في مجال الخدمات المالية الريفية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛ وأخصائي في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛ وخبير في مجال المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي المنزلي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)؛ واثنين من موظفي الآلية العالمية (البرنامجين ألف وباء)؛ وموظف واحد من مركز الاستثمارات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٤٤- الموظفون: يتألف موظفو الآلية العالمية، إضافة إلى القسم الإداري الذي يضم المدير الإداري ومساعداً إدارياً من ثلاثة أفرقة، فريق لكل من المجالين البرنامجيين وفريق للإدارة والتمويل. وسيجري تجميع الموظفين، حسبما يكون مناسباً، لأداء أعمال قصيرة الأجل لإنجاز مهام معينة.

القسم الإداري

- مدير إداري، مد -٢ (أو حسبما يكون مناسباً).
- سكرتير ومساعد إداري، خ.ع -٧.

المجال البرنامجي ألف

- رئيس فريق البرنامج ألف ورئيس مخططي استراتيجيات الموارد، ف-٥. ويتولى/تتولى، بالإضافة إلى إدارة فريق البرنامج ألف، الاضطلاع بمسؤولية العلاقات مع المنظمات المتعددة الأطراف.
- مخطط استراتيجيات الموارد (الثنائية الأطراف)، ف-٤. يكون هذا الموظف مسؤولاً عن العلاقات مع المانحين على أساس ثنائي.
- مخطط استراتيجيات الموارد (القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية)، ف-٤. يكون هذا الموظف مسؤولاً عن العلاقات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

- مخطط استراتيجيات مساعد، ف-٢.

- سكرتيرة، خ.ع-٣.

المجال البرنامجي باء

- رئيس فريق البرنامج باء وأخصائي لتحليل الموارد، ف-٥. يتولى(تتولى) بالإضافة إلى إدارة فريق البرنامج باء، ومسؤولية تحليل التدفقات المالية.

- منسق شبكة المعلومات، ف-٤. يكون هذا الموظف مسؤولاً عن إعداد قائمة الحصر وقاعدة البيانات المتعلقة بالموارد والاحتياجات المالية.

- محلل موارد مساعد، ف-٢.

- مساعد إداري لقاعدة البيانات، خ.ع-٦.

- سكرتيرة، خ.ع-٢.

الإدارة والمالية

- مسؤول إداري ومالي، ف-٤.

- سكرتير ومساعد إداري، خ.ع-٥.

٤٥- الميزانية الإدارية والتشغيلية. يطلب القرار ١٠ للجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن "تحديد منظمة لإيواء الآلية العالمية" تقديراً للمتضمنات المالية لميزانية الآلية العالمية. ويقدم المرفق ٢ تقديراً لتكلفة الآلية العالمية من حيث الموظفين والمرافق المكتبية وميزانية التشغيل، وذلك لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ كل على حدة. وترد المجاميع في الجدول ١ أدناه. وستقدم التقديرات المنقحة لسنة ١٩٩٩ إلى الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في ١٩٩٨ لغرض اعتمادها.

الجدول ١- ميزانية الآلية العالمية بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية

الفئة	١٩٩٨	١٩٩٩
الموظفون	١ ٧٤٤ ٠٠٠	١ ٣٤٤ ٠٠٠
المكتب	٧٨ ٣٢٤	٧٨ ٣٢٤
المعدات والأثاث	١١٣ ٢٦٩	صفر
ميزانية التشغيل	١ ٠٣٩ ٢٠٠	١ ٠٣٩ ٢٠٠
النفقات الطارئة (%١٠)	٣٠٠ ١١٩	٢٤٨ ٧٩٢
المجموع	٣ ٣٠١ ٣١٢	٢ ٧٣٦ ٧١٦

٤٦- ومن المفهوم أن الميزانية الإدارية والتشغيلية للآلية العالمية ستمول من الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، وسيوضح ذلك في ترتيبات الاستضافة التي سيجري الاتفاق عليها مع مؤتمر الأطراف. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه يلزم فحص تكاليف الإيواء في إطار اتفاق المقر للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لكي يحدد بدقة المبلغ الذي يمكن تغطيته من جانب الحكومة المستضيفة في إطار هذا الاتفاق. وستصبح ترتيبات الاستضافة نافذة عند تأمين مبلغ مساوٍ للميزانية الإدارية والتشغيلية للسنة الأولى.

٤٧- **الحساب الخاص للآلية العالمية.** يتوقع أن يغطي مؤتمر الأطراف الميزانية الإدارية والتشغيلية للآلية العالمية فيما يتعلق بأنشطتها العادية. وقد يلزم الآلية العالمية في بعض الظروف موارد إضافية، إلى جانب اعتمادات ميزانيتها، لتنفيذ عملياتها. فعلى سبيل المثال، قد تضطلع الآلية العالمية بمهمة مشتركة مع هيئة أخرى وفقاً لترتيب لتقاسم التكلفة. وهناك أيضاً بعض الحالات التي تتلقى الآلية العالمية فيها أموالاً مقابل خدمات تقدمها لمناخ معين أو لمجموعة من المانحين. ولهذا الغرض، سيحتفظ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بحساب خاص للآلية العالمية لإيداع هذه الحصائل وقيدها.

ثالثاً - المرافق المالية

٤٨- **الموارد الخاصة لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر.** تشير الفقرة ٤(هـ) من النص التفاوضي للجنة التفاوض الحكومية الدولية إلى توافر موارد تعباً للآلية العالمية مباشرة أو عن طريق الوكالة المستضيفة لها. وينبغي أن تبلغ هذه الموارد الحد الأدنى الضروري ليكون للآلية العالمية أثر ملموس وثقل في أداء الأنشطة المتعلقة ببعض مهامها، وخاصة المهام الوارد ذكرها في المجال البرنامجي ألف. وينبغي منح الآلية العالمية ولاية إعداد واعتماد إطار للعمل يمكن من خلاله تعبئة هذه الموارد واستخدامها. وسيوصي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المجلس التنفيذي لهذا الصندوق بأن يقوم الصندوق، كإجراء حافز، بالإسهام في الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية بمبلغ قدره ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة من موارده الخاصة.

ويتوقع أن يقابل هذا المبلغ على أساس معقول بآخر من المانحين المعنيين بحيث يتم تأمين كتلة حرجة دنيا من الموارد المخصصة للاتفاقية.

٤٩- تتألف الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية من موارد المنح التي ستوضع تحت تصرف الآلية العالمية، ولكن المسؤولية الائتمانية (المحاسبية، والصرف،... الخ) ستناط بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيكفل الصندوق، فضلاً عن ذلك، خضوع المقترحات لمراقبة مناسبة للجودة، وسيضمن للمانحين الدقة المالية اللازمة في عمليات المرفق. وستستخدم الموارد الخاصة للاتفاقية في الأنواع التالية من أنشطة التمكين:

- المساعدات التمويلية للحكومات والهيئات الإقليمية/دون الإقليمية في إعدادها لبرامج العمل الوطنية، وبرامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية؛
- المساعدات التمويلية لإعداد برامج تنمية المناطق المحلية التي تستجيب لبرامج العمل الوطنية؛
- التمويل الحفاز للصناديق الوطنية لمكافحة التصحر المصممة في إطار برامج العمل الوطنية؛
- تمويل مبادرات المنظمات الشعبية غير الحكومية/المنظمات المحلية لدعم اتفاقية مكافحة التصحر؛
- تمويل الأنشطة الحاسمة التي ستؤثر على توجيه وحجم الموارد اللازمة لنقل العلوم والتكنولوجيا.

٥٠- ترتيبات مسبقة لمرافق مالية أخرى. مع بلوغ تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر مرحلة النضج، سيكون من المستحسن جداً أن تنشئ الأطراف مرفقاً ذا حجم ونطاق يتيحان له المساعدة في تمويل برامج العمل الوطنية وغيرها من برامج العمل التي تنفذ من خلال الوكالات الوطنية باستخدام القدرات الكائنة على الصعيدين الدولي والإقليمي. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على استعداد للنظر في أفضل أسلوب لإنشاء مثل هذا المرفق، الذي ستضطلع الآلية العالمية بتنظيم وتوجيه موارده.

القسم الثالث: ملاحظات ختامية

٥١- تمثل برامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وخبرته المكتسبة من المشاريع المنفذة في مناطق الأراضي الجافة مصدراً للمعرفة وقاعدة عمل تشغيلية في وقت تجدد فيه الالتزام الدولي بمعالجة الجفاف والتصحر بوصفهما من المشاكل العالمية ذات الحلول المحلية. وبالنظر للتوافق بين نهج التركيز على السكان الذي نادى به الاتفاقية والتوجهات الخاصة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية نحو التنمية التشاركية على صعيد المجتمع المحلي والأسرة، فلقد لقي الصندوق الاعتراف الذي يجدر به من لجنة التفاوض الحكومية الدولية بوصفه أداة هامة لتحقيق أهداف اتفاقية مكافحة التصحر سواء كان بصورة فورية في الفترة الحالية، أم بعد بدء نفاذ الاتفاقية.

٥٢- ويعترف الصندوق بدوره بأن الاتفاقية تمثل وسيلة هامة لتحسين فعالية جهوده الرامية لتعزيز التنمية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر الريفي وتشجيع المبادرات المحلية في مناطق الأراضي الجافة. فاتفاقية التصحر توفر أساساً طيباً لايجاد إطار عمل متماسك لتيسير تنسيق الجهود الرامية لمعالجة مشاكل البيئة والأمن الغذائي وتخفيف شدة الفقر كأبعاد في عملية تنمية الأراضي الجافة. ويعتبر الصندوق برامج العمل الوطنية ومكملاتها الإقليمية ودون الإقليمية بمثابة عملية دينامية متواصلة للتكيف السياسي والمؤسسي والتكنولوجي المقترن بالاستثمار من أجل تحسين تلبية احتياجات مناطق الأراضي الجافة وسكانها. وفي هذا المجال، يعتبر الصندوق الآلية العالمية عنصراً ذا أهمية حاسمة لنجاح تنفيذ الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بالترابط المتبادل بين تعبئة الموارد واستخدامها الفعال على الصعيد المحلي.

٥٣- وفي السياق الأوسع للالتزام بالصندوق بمساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاقية، يشعر الصندوق بالثقة في إمكان تطويع الخبرات والقدرات المؤسسية التي تجمعت لديه لأداء دور دينامي وتكافلي في استضافة الآلية العالمية وتيسير عملها. وبإيجاز، تعتبر الخصائص التالية ملائمة بصفة خاصة للآلية العالمية:

- يتميز الصندوق بالخبرة والدراية في تمويل المشاريع والبرامج الموجهة نحو ضمان أقصى تدفق ممكن للموارد إلى السكان المحليين. وتشتمل خبرته في التمويل الإنمائي على تصميم البرامج وتقديرها وتقييمها.
- للصندوق سجل طويل في تعبئة موارد ضخمة، بما في ذلك لنقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى موارده الخاصة بتطبيق طرائق مختلفة، بما في ذلك أداء دور العامل الحفاز، بإجراءات ترتيبات للتمويل المشترك وإنشاء آليات تجديدية كتلك التي استخدمت لتنفيذ برنامجه الخاص بالبلدان الأفريقية جنوب الصحراء المتأثرة بالجفاف والتصحر، والصندوق البلجيكي للبقاء/الحساب الخاص للبرامج المشتركة لتنفيذ برنامج مشترك مع ثلاث وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.
- برنامج المساعدة المقبل الذي سيضطلع له الصندوق، بما فيه موارد المنح المخصصة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات، ويؤكد هذا البرنامج بشكل خاص على مكافحة الجفاف والتصحر،

وبذا فهو يؤمن دوراً حفازاً هاماً سيضطلع به الصندوق في المستقبل في المناطق التي تعتبر ذات أولوية في إطار عمل اتفاقية مكافحة التصحر.

- يتمتع الصندوق بالقدرة المؤسسية على إجراء تحليلات لتوافر الموارد وتدفقاتها. وقد عززت هذه القدرة مؤخراً بوصفها إجراءً أساسياً لإدارة الأعمال في هذه المؤسسة.
- للصندوق قاعدة واسعة من اتفاقات العمل التعاوني مع كافة مؤسسات التمويل الدولية تقريباً ومع مصارف إنمائية إقليمية، وكذلك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. كما يرتبط بعلاقات تشغيلية متينة مع منظمات غير حكومية، ويقوم بتنمية التعاون مع القطاع الخاص.
- يقدم الصندوق دعماً فعالاً للأنشطة ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك المساعدة على برمجة الأعمال الوطنية وبرامج العمل الإقليمية. كما شرع أيضاً في إجراء دراسات تمهيدية تتصل بالتشغيل المحتمل للآلية العالمية.

٥٤- في سياق استضافة الآلية العالمية، يبدي الصندوق استعداداً لدعم دورها على النحو التالي:

- تخصيص مبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار أمريكي من برنامجه السنوي للمساعدات لتوجيهه حسب الأولويات المحددة من جانب الآلية العالمية والمعالجة وفقاً للإجراءات المعتادة للصندوق بالتعاون الوثيق مع الآلية العالمية؛
- تقديم منحة قدرها ١٠ ملايين دولار للموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية لسنة التشغيل الأولى، والنظر في تجديدها بناءً على الخبرة المكتسبة واستجابة المانحين؛
- تخصيص ٣٠ في المائة من برنامجه التعاوني الموسع للمنظمات غير الحكومية الذي يقدر حالياً بنحو مليوني دولار، للأنشطة التجريبية للمنظمات غير الحكومية/المنظمات الشعبية دعماً لتنفيذ الاتفاقية؛
- توفير الخدمات الاستشارية التقنية في أداء وظيفة الفريق الاستشاري التقني؛
- إتاحة الدعم المؤسسي والمشورة والأنشطة المساندة الأخرى لتعبئة الموارد من خلال قسم السياسات الاقتصادية واستراتيجيات الموارد التابع للصندوق.

٥٥- يركز اهتمام الصندوق باستكشاف طبيعة الدعم الذي يمكن أن يقدمه على توقعات تطوير الآلية العالمية كأداة فعالة لتعبئة موارد إضافية للمقراء في مناطق الأراضي الجافة. ويرتبط هذا الاهتمام أيضاً باستعراض المجلس التنفيذي للصندوق لمتضمنات تشارك الصندوق مع الآلية العالمية وموافقته على الدور الذي سيضطلع به الصندوق لهذه الغاية.

المرفق الأول

معايير اختيار مؤسسة تكون مقراً للآلية العالمية

١- إن الفرع باء من النص التفاوضي للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا يحدد ثلاث مجموعات من المعايير لاختيار مؤسسة تكون مقراً للآلية العالمية. وعناوينها هي "القدرة الوظيفية" (باء ١)؛ و"العلاقة بمؤتمر الأطراف" (باء ٢)؛ و"الدعم الإداري وغيره" (باء ٣). ويعالج النص الرئيسي المعيارين الأخيرين، وكذلك المعيار ١ (ج) معالجة كاملة، ولذلك لن تُعاد هنا.

المعيار ١: القدرة الوظيفية

المعيار ١(أ)- مدى صلة ولاية المؤسسة وأهدافها العامة وأنشطتها بالهدف الإجمالي للآلية العالمية وهو "زيادة فعالية الآليات المالية القائمة وكفاءتها" وبمهمتها المتمثلة في "تشجيع الأنشطة المؤدية إلى تعبئة وتوجيه موارد مالية كبيرة، بما فيها لأغراض نقل التكنولوجيا، في شكل منح و/أو بشروط تساهلية أو غيرها، إلى الأطراف من البلدان النامية المتأثرة.

٢- تأسس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ كمؤسسة مالية دولية. وتنص المادة ٢ من اتفاق تأسيس هذا الصندوق على أن "الهدف من الصندوق هو تعبئة موارد إضافية لإنتاجها، بشروط تساهلية، للتنمية الزراعية في الدول النامية الأعضاء". وتحدد سياسات الصندوق ومعايير الإقراضية بأن الصندوق سوف "يركز موارده على الأنشطة التي تعد بأن تؤدي، بطريقة فعالة من حيث الكلفة، إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية حيث يعيش ويعمل معظم الفقراء". ووفقاً لرؤية هذا الصندوق يتعين أن يعمل الصندوق مع شركائه على ضمان "تصميم وتنفيذ برامج مبتكرة، وفعالة من حيث الكلفة، ويمكن محاكاتها، وذات تأثير مستدام، وتستجيب لتوقعات فقراء الريف، والدول الأعضاء في الصندوق". ومنذ بدء العمليات، رصد الصندوق أكثر من ٣ مليارات دولار أمريكي لبرامج في مناطق جافة، مع تركيز رئيسي على تنمية للمناطق المحلية وقدم ما قيمته ١٦٥ مليون دولار أمريكي كمنح من المساعدات التقنية للبحث الزراعي وما يتصل به من أنشطة نقل التكنولوجيا، وبناء المؤسسات، وتدريب الفلاحين الفقراء على تنمية مواردهم. ومنذ أن تم اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر، رصد الصندوق أكثر من ٦٠٠ مليون دولار أمريكي لبرامج تنمية المناطق المحلية في المناطق الجافة.

٣- قاعدة الموارد. منذ عام ١٩٧٨ تلقى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مساهمات من الأعضاء قيمتها حوالي ٢ ٩٠٠ مليون دولار أمريكي، في إطار موارده الأولية، وثلاث عمليات لاحقة لتحديد موارده. وفي عام ١٩٩٧ نجح الصندوق في إنجاز عملية تجديد رابعة للموارد تعهد بموجبها الأعضاء بتوفير مبلغ إضافي يصل إلى حوالي ٤٢٠ مليون دولار أمريكي. وهناك مورد ثانوي للتمويل الخارجي يقدم بموجب برامج خاصة واتفاقات تمويل تكميلي مع مانحين لأكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. والمصدر الهام الثالث للأموال هو ما تولده عمليات الصندوق. فهو يتوقع أن يتلقى خلال السنوات الثلاث القادمة حوالي ٤٩٠ مليون دولار من التدفقات الجديدة، ومبلغ ٤٢٠ مليون دولار إضافي من دخل الاستثمار.

٤- التوزيع الإقليمي. قدم الصندوق تمويلا لأكثر من ٤٦٠ مشروعا في ١١٠ بلدان. وعلى امتداد الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٦ تلقت أفريقيا ٣٠.٥ في المائة من موارد الصندوق المنتظمة (أي ٣٧٦,٧٥ مليون دولار أمريكي) أو ٣٤.٩ في المائة (٦٩٩,٨٧ مليون دولار) عندما تحسب الموارد التي تم توفيرها في إطار البرنامج الخاص للصندوق لصالح بلدان أفريقيا جنوب الصحراء المتأثرة بالجفاف والتصحر؛ وحصلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على ٣٥,٤٠ في المائة (٥٩٤,٠٧ مليون دولار)؛ وتلقت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٦,٨ في المائة (أي ٧٥٦,٤١ مليون دولار أمريكي) تمثل زيادة مطردة على امتداد العقد الماضي؛ كما تلقت الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ١٦,٨ في المائة (أي ٨١٨,٠٤ مليون دولار أمريكي). أما بلدان الدخل المنخفض والنقص الغذائي، كما حددتها منظمة الأغذية والزراعة فهي لا تزال تتلقى الجزء الأكبر من تمويل الصندوق. وقد ارتفعت الحصة الإجمالية للإقراض الميسر للغاية إلى ٦٢,٤ في المائة من إجمالي القروض الممنوحة في إطار البرنامج العادي خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٦.

٥- التمويل الإجمالي في عام ١٩٩٦. سجل تمويل الصندوق في عام ١٩٩٦ زيادة كبيرة عما كان عليه مستواه في السنوات الماضية حتى وصل إلى إجمالي قدره ٤٠٧,٩١ مليون دولار أمريكي (٣٣ مشروعا و ٩٥ منحة من المساعدة التقنية). وفي عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ تم تنفيذ عدد من المشاريع يفوق ما تم تنفيذه في الأعوام السابقة، بينما ظل متوسط حجم المشاريع ثابتا تقريبا (١٢,٣٦ مليون دولار أمريكي).

المعيار ١(ب) - قدرة المؤسسة على تنظيم آلية عالمية تؤدي وظائف الآلية العالمية بكفاءة من أجل مساعدة مؤتمر الأطراف، وكذلك فرادى الأطراف ومجموعات الأطراف، ولا سيما في أفريقيا، على الوفاء بالتزامات الاتفاقية فيما يتعلق بالتمويل.

القدرة على تعبئة الموارد

٦- إن المهمة الأساسية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية هي تعبئة موارد إضافية لإحداث تحسن مباشر في الإنتاج وفي القدرة على توليد الدخل لدى فقراء الريف، وكذلك المساعدة في تهيئة سياسة وبيئة مؤسسية مؤاتية للانتفاع بتلك الموارد، وبالموارد التي يوفرها الفقراء أنفسهم لأنشطتهم الاقتصادية. ومنذ بدء العمليات في عام ١٩٧٨ وحتى الوقت الحاضر، وصل إجمالي التمويل الذي قدمه الصندوق في إطار برامجه العادية والخاصة إلى ٥,١ مليار دولار أمريكي، تمت من خلاله تعبئة مبلغ إضافي من المشاركة الخارجية في التمويل قدره ١٠,٨ مليار دولار أمريكي (أي ٣١,٣ في المائة من كلفة المشاريع الإجمالية) وإسهامات المتلقين (٣٩ في المائة من كلفة المشاريع الإجمالية). وهذا يمثل اثتلافا واسع النطاق وروابط تنفيذية طوَّرها الصندوق مع جميع المصارف الدولية والإقليمية تقريبا، ومع حوالي ٢٥ جهة مانحة ثنائية من البلدان المتقدمة والنامية. وبفضل هذا الائتلاف توفرت للصندوق معرفة مفصلة بطرائق عمل هذه الوكالات واشتراطاتها في مجال الإقراض. وتولى أهمية كبرى للمحاولات الرامية إلى تحقيق الانسجام بين العمليات في عدد من المجالات ذات الأهمية الحساسة بالنسبة لسلسلة وفعالية المشاركة في التمويل، مثل طرائق الشراء والإنفاق، وتصميم المشاريع المشتركة واستعراضها، وتقييم المشاريع. وإلى جانب عدد من الصناديق الاستثمارية التقليدية، بادر الصندوق إلى إقامة عدد من التحالفات الاستراتيجية مع شركاء متنوعين بهدف تعبئة موارد إضافية، مركزا اهتمامه على أولويات إنمائية محددة. والأمثلة البارزة التي تظهر قدرة الصندوق في هذا الميدان هي:

(أ) البرنامج الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لصالح البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء والمتأثرة بالجفاف والتصحر (المذكور أعلاه). ففي إطار هذا البرنامج، عبأ الصندوق ٤٠٠ مليون دولار أمريكي من الموارد الإضافية من ٢٥ جهة مانحة (من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أساساً). وقد تم استخدام هذه الموارد والالتزام بها بالاقتران مع ١٨٠ مليون دولار أمريكي من الموارد الخارجية الآتية من التمويل المشترك، و١٢٠ مليون دولار أمريكي عبّئت من البلدان المقترضة والجهات المستفيدة من المشاريع. ولتنفيذ هذا البرنامج يتم استلام إسهامات المانحين نقداً أو على شكل سندات إذنية في آلية خاصة تُدعى الموارد الخاصة لأفريقيا جنوب الصحراء.

(ب) الصندوق البلجيكى من أجل بقاء العالم الثالث. كان هذا البرنامج يركز في البداية على منطقة القرن الأفريقي، وقد تلقى تمويلًا على شكل منحة قدرها ٧٠ مليون دولار أمريكي من الحكومة البلجيكية خلال مرحلته الأولى. وأدت النتائج المشجعة للتقييم الذي أجراه البلد المانح، وتقدير البرلمان البلجيكي لأداء البرنامج، إلى تخصيص مبلغ ٦٠ مليون دولار إضافي لمرحلة ثانية بدأت عام ١٩٩٦. ويتم تنفيذ البرنامج من خلال برنامج تعاوني بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة بلجيكا. ويكفل الصندوق - بوصفه الوكالة المضيفة والرائدة للبرنامج - حشد التجارب والخبرات المؤسسية المترابطة للوكالات المشاركة باتجاه تحقيق أقصى ارتفاع بموارد البرنامج. ويتم تسجيل التبرعات المقدمة إلى هذا البرنامج في حساب خاص يديره الصندوق.

٧- ومن الأهمية بمكان بالنسبة للآلية العالمية أن تتوفر للصندوق القدرة والإمكانات ليكون بمثابة حفاز لتعبئة الموارد نحو تمويل المشاريع والبرامج في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة في جميع المناطق النامية، بما في ذلك الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ورغم أن الصندوق لا يأخذ بتخصيص قطري أو قطاعي معين، فإن وزن الموارد التي يخصصها ضمن برامجه الإقراضية للأراضي الحدية سيظل ذا شأن في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك فإن قدرة الصندوق المعترف بها في مجال تعبئة الموارد المحلية والخدمات المالية الريفية، بما في ذلك تعبئة المدخرات، ستظل مهمة في هذا الشأن.

القدرة على تحليل اتجاهات الموارد وآفاقها المرتقبة

٨- استجابة للتحديات الناشئة، ولا سيما اعتراف الصندوق بمسؤوليته عن مواصلة جهده الهادف إلى تعبئة وتوجيه الموارد الإضافية، عزز الصندوق قدرته المؤسسية في مجال تعبئة الموارد بإنشاء إدارة للسياسة الاقتصادية واستراتيجية الموارد في أواخر عام ١٩٩٤، وأسند إليها على وجه التحديد مهمة وضع وتنفيذ استراتيجيات لتعبئة موارد إضافية لصالح فقراء الريف. وتستمر هذه الإدارة في بناء قدرة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بتوافر الموارد ومصادر التمويل. وعن طريق إقامة روابط مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيتم توسيع نطاق احتياز البيانات. ويركز برنامج العمل الحالي للإدارة على الأراضي الجافة، وبالتحديد على تعزيز قدرة الصندوق على إقامة التحالفات لمساعدة دوله الأعضاء على مكافحة التصحر واعتماد استراتيجيات بعيدة الأمد لتخفيف أثر الجفاف.

٩- وتركز العمليات الرئيسية المحددة للإدارة على أبعاد تعبئة الموارد على النحو التالي: '١' المعلومات عن السوق؛ '٢' تقييم الأولويات والفرص الكبرى؛ '٣' إعداد استراتيجيات ممكنة لتعبئة الموارد تتفق مع

الأولويات والفرص؛ '٤' إيجاد قاعدة بيانات وتوثيق حول توفر الموارد والمصادر؛ '٥' بناء الشبكات؛ و'٦' تقديم المشورة للجهات المستفيدة.

المعيار (د) ١ - السياق الذي توفره المؤسسة لإقامة علاقات فعالة مع هيئات أخرى ذات صلة. بما في ذلك تجربتها في مجال عمليات المؤسسات المالية الثنائية، والإقليمية، والمتعددة الأطراف، ومعرفتها بها، وكذلك العمل مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من هيئات القطاع الخاص.

الانتماءات الاستراتيجية مع المنظمات الأخرى

١٠- تتمثل طرائق عمل الصندوق، بوصفه مؤسسة صغيرة تؤدي بوضوح دورا حافزا في تعبئة الموارد، في العمل في شراكة مع مؤسسات التنمية الأخرى (انظر الجدول ١). وهذا يتمشى بصورة خاصة مع توجه الاتفاقية وسوف يشكل عماد جهود الصندوق في تنفيذها. وللصندوق علاقة عمل وثيقة مع البنك الدولي في سياق اتفاق تعاوني اعتمد في عام ١٩٧٨. ومما له صلة خاصة بأعمال الآلية العالمية الاتفاقات مع مصارف التنمية الإقليمية. ففي عام ١٩٩٤ عقد الصندوق اتفاقات تعاون تكميلية مع مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية تركز على تقوية النهج المتبعة لتخفيف الفقر استنادا إلى ميزة الصندوق النسبية. وتجري مناقشة ترتيب مماثل مع مصرف التنمية الأفريقي.

١١- وبالمثل، فإن للصندوق اتفاقا قديما العهد مع مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، من أجل تحديد وصوغ مشاريع استثمار في مجال الزراعة والتنمية الريفية وغير ذلك من الخدمات الاستشارية. فضلا عن ذلك، هناك تعاون وثيق بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة في مجال المساعدة على إعداد عدد من برامج العمل الوطنية والإقليمية. واشتركت منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق في تنظيم حلقة عمل، بمشاركة من الأمانة المؤقتة لاتفاقية مكافحة التصحر، لاستكشاف النهج وطرائق العمل المشترك لمساعدة البلدان في هذا الشأن. ويقوم الصندوق بالبناء على قاعدة هذه العلاقة وتوسيعها لتشمل مجالات تعاون أخرى. ومن الأمثلة على ذلك البرنامج المقترح للتعاون بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة الذي سيوفر بيانات نظم الاستشعار عن بعد والمعلومات الجغرافية للمشاريع التي يمولها الصندوق. وقد ضم الصندوق جهوده إلى وكالات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى المعنية بالزراعة والأغذية - منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي - لإنشاء الفريق التقني المعني بإدارة الجفاف لأجل المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، وذلك استنادا إلى ما يقوم به الصندوق من عمل رائد في مجال استقصاء إمكانية تأثر المناطق بالجفاف، وتعزيز استراتيجيات مواجهة الجفاف المحلية والوطنية. كما دخل الصندوق في اتفاق مع البنك الدولي حول عمليات مرفق البيئة العالمية. ويركز الاتفاق على إيجاد مشاريع توضيحية مستقبلية لمعالجة تدهور الأراضي من خلال نهج قائمة على أساس مجتمعي في سياق المناطق المعنية التي يركز عليها مرفق البيئة العالمية المذكور.

آليات استشارة المنظمات غير الحكومية والصلات بها

١٢- يشدد اتفاق تأسيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي عقد في عام ١٩٧٧ على أهمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وقد أقام الصندوق عملية استشارية رسمية مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، يعقد بموجبها محفلا سنويا تشترك فيه المنظمات غير الحكومية من الشمال والجنوب معا في إجراء

مناقشات والتوصل إلى استنتاجات حول تعزيز التعاون في برامج الصندوق ومشاريعه المستقبلية. وتناقش هذه الاجتماعات أيضا موضوعا محددا في كل عام، مثل الائتمان بوصفه قناة لتخفيف الفقر، والمشاركة من أجل تمكين فقراء الريف، ودور المنظمات غير الحكومية في وقف تدهور الأرض وتخفيف الفقر. وقد ركزت مشاورات عام ١٩٩٦ على بناء القدرة على المستوى المحلي في سياق برنامج تنمية المناطق المحلية المتوقع في إطار اتفاقية مكافحة التصحر.

١٣- وعلى الصعيد الميداني، كان الصندوق عند نهاية عام ١٩٩٤ قد تعاون مع أكثر من ١١٠ منظمة غير حكومية. والواقع أن إشراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة مشاريع الصندوق قد تسارع إلى حد كبير خلال السنوات الخمس المنصرمة. ومن بين المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الصندوق، هناك ما يقرب من ٤٩ في المائة تعمل في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، بالمقارنة مع ٢٨ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و١٩ في المائة في آسيا والمحيط الهادئ و٤ في المائة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ومن بين المشاريع الـ ٣٣ التي ووفق عليها عام ١٩٩٦ هناك ٢٦ مشروعا تنطوي على مشاركة كبيرة من جانب المنظمات غير الحكومية. وقد بذل الصندوق - لدى اختيار المنظمات غير الحكومية التي سيتعاون معها - جهدا كبيرا للعمل مع منظمات غير حكومية من الجنوب. ونتيجة لذلك فإن ثلثي المنظمات غير الحكومية المشتركة في مشاريع الصندوق هي من الجنوب وتضم سكان المناطق التي ينفذ فيها الصندوق مشاريعه.

١٤- وهناك عدد من المصادر والآليات التي يُقدّم عن طريقها التمويل إلى المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الصندوق على المستوى الميداني. وفي بعض الحالات يُقدّم التمويل في سياق مكونات المشاريع الممولة في إطار البرنامج العادي أو البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية على السواء. وتقوم بعض المنظمات غير الحكومية بتعبئة الموارد لأنشطتها الخاصة بها. وقدم الصندوق مبالغ محدودة من التمويل على شكل منح في إطار مرفق العمليات الخاصة التابع له. وبالإضافة إلى ذلك، استحدث عام ١٩٨٨ مرفق منح يعرف باسم برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية للنهوض بأنشطة ريادية ترسي الأساس لاستثمارات مقبلة في مجال تخفيف الفقر الريفي، أو في دعم المشاريع الجارية. وعند نهاية عام ١٩٩٦ كان قد تم الالتزام في إطار هذا البرنامج بأكثر من ٥٠ منحة من هذا القبيل، لا تتجاوز قيمة كل منها ٧٥ ٠٠٠ دولار أمريكي. ومما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لاتفاقية مكافحة التصحر وللآلية العالمية المنحة التي قدمت لنداء "نجدة الساحل" العاجل من أجل استعراض وتحليل أثر الهجرة إلى الخارج على عمل المرأة الريفية وما يترتب عليه من نتائج في مجال حفظ الموارد؛ والمنحة المقدمة إلى "معهد الموارد العالمية" لتعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية في حوار السياسة لدى تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛ والمنحة المقدمة إلى "مؤسسة مكافحة الجوع الكندية" لبحث جدوى إنشاء شبكة لتخفيف أثر الجفاف؛ والمنحة المقدمة إلى مركز "من أجل مستقبلنا المشترك" لإعداد نسخة مبسطة لاتفاقية مكافحة التصحر؛ والمنحة المقدمة لمشروع المنظمات غير الحكومية/المنظمة الطوعية الخاصة - نظام إدارة الموارد الطبيعية لإقامة تحالف من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في ثمانية بلدان.

التحالف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر

١٥- تأسس التحالف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر في المؤتمر المعني بالجوع والفقر الذي انعقد في بروكسل عام ١٩٩٥. وقد عهد إلى الصندوق بدور مركز التنسيق للتحالف الذي يركز على استحداث ودعم

أنشطة عملية يتركز توجهها الأساسي على تمكين منظمات المجتمع المدني من خلال سياسة الحوار وترتيبات التعزيز وإقامة الشبكات، والدعم المباشر لبرامج منطلقة من القواعد الشعبية. وقد أولى التحالف أولوية عليا للتنفيذ المبكر لاتفاقية مكافحة التصحر، التي هي واحدة من خمسة برامج رئيسية تم اعتمادها في المؤتمر المعني بالجوع. ويتلقى الائتلاف التوجيه من لجنة مؤلفة من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمفوضية الأوروبية، وممثلي خمس من الشبكات الكبرى التابعة للمنظمات غير الحكومية في مناطق مختلفة، وكذلك ممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

المعيار ١(هـ) - معرفة المؤسسة فيما يختص بقضايا التصحر والجفاف، وضربتها في العمل مع الحكومات، والمجتمعات المحلية والهيئات الأخرى في البلدان النامية المتأثرة، وتنمية المناطق المحلية والمجالات الأخرى ذات الصلة.

١٦- كان أول رد قوي متماسك للصندوق على تحدي التصحر هو إطلاق البرنامج الخاص لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء المتأثرة بالجفاف والتصحر. فاعتمد مجلس إدارة الصندوق المرحلة الأولى في عام ١٩٨٦، والثانية في عام ١٩٩١. ويكمن توجه الحماية الأساسي لهذا البرنامج في تطوير أنظمة لاستخدام الأراضي وإدارتها يجمع بين حفظ الموارد على أساس الأساليب التقليدية وبين توليد الدخل بطرق مستدامة وموسعة. أما الخبرة والمعرفة والذاكرة المؤسسية التي تولدت من خلال البرنامج الخاص المذكور فسوف تصب في المجرى الرئيسي لبرنامج الصندوق العادي، حيث تستمر في تلبية احتياجات فقراء الريف في المناطق الجافة، وتشكل أساسا قويا لدور الصندوق في دعم البلدان في مكافحتها للفقير وتردي الأراضي، وفي تنفيذ الاتفاقية في جميع المناطق النامية.

١٧- وقد تركزت تجربة الصندوق في مكافحة تردي الأراضي على القضايا التالية: عمليات المزارع على مزرعته باستخدام الموارد والحفاظ عليها؛ وإدارة المجتمع للأموال العامة، والموارد القائمة بالفعل والتي يمكن الوصول إليها؛ وتعزيز الأنشطة غير الزراعية والبعيدة عن المزارع؛ والأمن الغذائي للمنازل؛ ومكافحة الجفاف والتمويل الغذائي على مستوى المجتمع المحلي في سياق استراتيجيات صفار الملاكين لمواجهة الجفاف؛ وتقوية العلاقات على مستوى المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي؛ وتطوير النظم المالية الريفية، والاتصالات، والمشاركة السهمية، بما في ذلك التخزين والتصنيع على المستوى المحلي، والتسويق.

١٨- إن دروس البرنامج الخاص لأفريقيا، بل ودروس البرنامج العادي للصندوق تشير بقوة إلى أنه يجب معالجة مشكلة الجفاف والتصحر عن طريق إدارة الأراضي بأيدي مستخدمي الموارد. وقد نجحت مشاريع الصندوق في هذا المجال لأنها سعت إلى معالجة الجفاف والتصحر بتشجيع الانتقال إلى أنظمة أكثر استدامة لاستخدام الأراضي، بدلا من الأخذ بتدابير غير واضحة ومنعزلة لمكافحة التصحر. ونقطة الانطلاق لمشاريع الصندوق في المناطق المعرضة للتصحر هي احتياجات السكان الذين يعتمدون على إنتاجية موارد الأراضي الجافة وقدرتها على تجديد حيويتها من أجل بقائهم. كما قام الصندوق بتحويل التركيز في مجابهة الجفاف من الإغاثة الطارئة إلى استعادة الحيوية على المدى البعيد، وهذا نهج يشمل مفاهيم جديدة في تصميم وتنفيذ المشاريع التي تركز على الأساليب المرنة لمساعدة السكان المحليين على أخذ زمام المبادرة.

١٩- ونظرا للتقارب والالتقاء بين نصوص الاتفاقية وعمليات الصندوق، فإن الصندوق يتوقع أن يؤدي دورا فاعلا ومؤثرا في تنفيذ الاتفاقية. فتحقيق أهداف اتفاقية مكافحة التصحر في المرحلة الانتقالية يتجلى

بوضوح في استراتيجية برنامج الصندوق في مجال الإقراض، كما هي محددة في برنامج عمل الصندوق وميزانيته منذ عام ١٩٩٥. كما أن أكبر مساهمات الصندوق المباشرة في مكافحة التصحر وآثار الجفاف هي على المستوى المحلي من خلال تنمية البرامج والمشاريع التي يمكن أن تكون بمثابة استجابات (قابلة للتكرار والمحاكاة) لأسباب وعواقب الفقر والتدهور البيئي في مناطق الأراضي الجافة. وضمن سياق برامج العمل الوطني ستكون هناك حاجة إلى مساعدة عدد أكبر من المجتمعات والجماعات على تحديد احتياجاتها والعمل بطريقة مرنة على تنفيذ برامج متوسطة وطويلة الأجل. وهذا يتطلب قدرة محلية كبيرة على البرمجة، وأن تتراكم الخبرة عن طريق "برامج المناطق المحلية" كتلك التي يمولها البرنامج الخاص لأفريقيا التابع للصندوق، وبرنامج العادي. وكما ذكر آنفاً، فمنذ اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر، رصد الصندوق أكثر من ٦٠٠ مليون دولار أمريكي لبرامج المناطق المحلية في الأراضي الجافة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥ وافق المجلس التنفيذي للصندوق على برنامج رائد هو برنامج توفير المساعدة التقنية للبلدان الأفريقية في تنفيذ القرار الخاص بالعمل العاجل من أجل أفريقيا في المرحلة الانتقالية. وتمشيا مع التوجه الإجمالي للصندوق، فإن هذا البرنامج من المنح موجه نحو تسهيل دمج المستوى المحلي في برمجة العمل الوطني أثناء المرحلة الانتقالية واستخلاص الدروس من أجل توسيع هذا التوجه.

٢٠- ولتقوية التوجه الإجمالي للمؤسسة نحو تنفيذ الاتفاقية، قام الصندوق بتشكيل فرقة عمل مشتركة بين الإدارات وعهد إليها بالإشراف على تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، ويرأسها مساعد رئيس إدارة برنامج الصندوق. وتوسع فرقة العمل هذه إلى تشجيع أفضل "توافق" بين عمليات الصندوق والاتفاقية. كما أنشأ الصندوق قدرة للاضطلاع بسلسلة من الدراسات الموضوعية بشأن إدارة الموارد الطبيعية في "حافظته" من المشاريع ذات الصلة بمكافحة التصحر، وتطوير وحدات نموذجية للمساعدة في تحليل ومحاكاة النهج الناجحة لتنمية المناطق الحدية. وبالإضافة إلى ذلك فقد أدرك الصندوق ضرورة إيجاد سياسة بيئية تؤدي إلى إشراك مستخدمي الموارد في حفظ الموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة مستدامة. ولذلك أطلق الصندوق برنامجاً شاملاً من الدراسات للنظر في السياسة والقضايا المؤسسية وثيقة الصلة بالموضوع على المستويين الوطني والمحلي. ولهذه الغاية تم تشكيل لجنة استشارية دولية تتألف من المراكز الجامعية الكبرى في الشمال وفي الجنوب ومن المنظمات غير الحكومية. ويتم نشر وتعميم استنتاجات وتوصيات هذه الدراسات من خلال حملات توعية عامة للجمهور، وتطوير أساليب دعم الاتصالات وتقنياتها على مستويات مختلفة، من الهيئات التشريعية نزولاً إلى مستوى القاعدة الشعبية. وتشمل الأمثلة حلقة العمل بشأن تردي الأراضي والفقر التي عقدت في الكونغرس الأمريكي والندوة التي أقيمت بمناسبة يوم التصحر العالمي في حزيران/يونيه ١٩٩٥، والمحفل المشترك بين الصندوق واتفاقية مكافحة التصحر في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

المعيار (٩) - خبرة المؤسسة وقدرتها في دعم أنشطة البحث وتسهيل نقل التكنولوجيات السليمة بينيا وذات الجدوى الاقتصادية والمقبولة اجتماعياً، وهيأتها، وتكييفها وتطويرها.

٢١- وبينما يُقدّم جُلُّ موارد الصندوق إلى البلدان النامية، بشروط شديدة التساهل وبشروط عادية، فإن لديه كذلك برنامجاً فعالاً لتقديم المساعدة التقنية على شكل منح لصالح الفلاحين المفتقرين إلى الموارد للبحث في التكنولوجيات. ومنذ إنشاء الصندوق، قدم برنامج المساعدة التقنية ١٦٥ مليون دولار أمريكي للبحوث الزراعية والأنشطة المتصلة بها من نقل التكنولوجيا، وبناء المؤسسات، والتدريب. وبينما يمكن اعتبار مساهمة الصندوق متواضعة نسبياً من حيث الحجم مقارنة بإجمالي تدفق الموارد، فقد استطاعت هذه المساهمة أن تؤدي دوراً رائداً وحفاظاً في بحوث تشتد الحاجة إليها حول المحاصيل التقليدية المهملة وأنظمة

تربية الحيوانات الزراعية، وخاصة في بيئات معرضة للمخاطر، وحول معالجة القيود الضاغطة على فقراء الفلاحين. وتشمل الأمثلة البحث في الزراعة الحراجية القائمة على أساس استخدام التكنولوجيات في منطقة الساحل وفي أماكن أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء، وتنمية تكنولوجيات زراعية مستدامة ومتكاملة للنظم البيئية الزراعية التي تغذيها مياه الأمطار في آسيا، وتحسين مورثات نبات المنيهوت بخصائص نخوية عالية الودة، بما فيها تكيفه مع الجفاف في البيئات الجافة وشبه الجافة في أمريكا اللاتينية، وتنمية ونقل الحبوب المتحملة للضغط والبقول العلفية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وتأهيل أنظمة معيشية تقليدية ومجتمعية الأساس من خلال إقامة شبكات تهتم بالنخيل والإبل في المنطقة. كما كان الصندوق في الطليعة في تعزيز تضافر الجهود والتعاون الدائب بين مراكز البحوث الزراعية الدولية، وأنظمة البحوث الزراعية الدولية كما استمر في سعيه لإعادة توجيه البحث نحو اهتمامات صغار الملاكين وقضايا الفقر الريفي.

٢٢- وقام الصندوق مؤخرا برفع سقف منحة المساعدة التقنية من ٥ في المائة إلى ٧ في المائة من عمليات الإقراض الفعلية، أي حوالي ٣٠ مليون دولار أمريكي. وشمل ذلك موارد لمساعدة البلدان في صياغة البرامج، بما في ذلك المخصصات المحددة للأبعاد البيئية للتهيئة للاستثمار. وتوصي ورقة استراتيجية لمنح المساعدة التقنية أعدت مؤخرا بتخصيص ما يتراوح بين ٣٠ في المائة و٤٠ في المائة من هذه المنح لأنشطة تتعلق بالتصحر للسنوات الخمس القادمة. وقد أنشأ الصندوق برنامج منح المساعدة التقنية لتقديم المساعدة للبلدان الأفريقية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في الفترة الانتقالية. وقد تم تصور هذا البرنامج، الذي تجري له تجربة ريادية على مستوى ١.١٥ مليون دولار أمريكي، أثناء الفترة الانتقالية، لتمكين الصندوق من التمتع بمرونة لتلبية احتياجات البلدان المتأثرة إلى أنواع مختلفة من المساعدة الموجهة نحو الحفاظ على برامج العمل الوطنية بشأن مستخدمي الموارد على المستوى المحلي. كما أنه يهدف إلى تعجيل عملية تعليمهم كيفية القيام بذلك على أفضل وجه.

المعيار ١(ز) - خبرة المؤسسة وقدرتها على مساعدة الأطراف من البلدان النامية المتأثرة في معالجة قضايا التنمية واستئصال الفقر، تمشيا مع الأنظمة الممنوحة لأفريقيا بموجب المادة ٧ من الاتفاقية.

٢٣- توجه المشاريع والبرامج التي يمولها الصندوق نحو تعزيز أنظمة إنتاج الأغذية وتقوية السياسات والمؤسسات ذات الصلة ضمن إطار السياسة الوطنية. أما الأهداف المحددة فهي: تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين مستويات التغذية والدخل لأفقر سكان الريف، ممن لا أرض لهم، ومزراعي الأراضي الحدية، ورعاة المنتجعات، وصيادي السمك المحترفين، وأبناء الشعوب الأصلية؛ ونساء الريف الفقيرات في الفئات كلها. وقد قام الصندوق، في عملياته الممتدة على مدى ١٩ عاما، بتطوير نهج لتنفيذ ولايته المتمثلة في تخفيف الفقر الريفي، وأرسى لنفسه دورا في تمويل التدخلات الابتكارية الصغيرة النطاق، التي يمكن تكرارها على أساس أوسع. ومن المكونات الهامة لمشاريع الصندوق تقوية المؤسسات الريفية الرسمية وغير الرسمية لتمكينها من إدارة أفضل لعملية الانتقال إلى الزراعة المستدامة. وكان تصميم البرامج في السنوات الأخيرة يسترشد بضرورة ملحة هي تقوية الدور الاقتصادي للنساء الريفيات عن طريق دعم الأنشطة الإنتاجية، والتدريب، والتعليم، والصحة، والتغذية. وقام الصندوق بتعزيز متزايد لنهج عملي يعالج التنمية ويقوم على أساس التزام مرن وطويل الأجل بتلبية حاجات السكان المحليين. فكيف دورات مشاريعه بمقتضى ذلك مع الحفاظ على مستويات تقييم صارمة في الوقت نفسه. وعلاوة على ذلك فإن التصميم المرن، والقدرة على الاستجابة للظروف المتطورة أثناء تنفيذ المشاريع قد جعلوا الصندوق يقوي قدرته التقييمية، الموجهة الآن بوضوح نحو إشراك المؤسسات الأخرى في الدروس المستخلصة.

٢٤- إن برنامج الصندوق لمنح المساعدة الفنية للبحوث والتدريب هو أداة بالغة الأهمية لمتابعة استراتيجية الصندوق الموحدة فيما يتعلق بالتنمية وسائل مبتكرة وفعالة لاستئصال الفقر الريفي وذلك في عمليات الصندوق نفسه وكذلك، من خلال تعزيز سياسة الحوار والبرمجة التعاونية، في المجموعة الكاملة من عمليات المساهمين في التنمية الريفية. فوظيفته هي: تحديد القيود الأساسية المعرّقة لتوليد الدخل وتحقيق الأمن الغذائي بين فقراء الريف؛ والمساعدة في إيجاد الحلول الفعالة من حيث الكلفة، والتي يمكن أن تتبناها الجماعة التي يستهدفها الصندوق؛ والإسهام في نشر المعرفة بتلك الحلول في صفوف العاملين في مجال التنمية وصانعي السياسة، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني، والموظفون الحكوميون. فبرنامج توفير المساعدة التقنية هو واسطة تعاون بين الصندوق؛ ومراكز الإبداع المتميز، وفقراء الريف.

المعيار ١(ج) - أن تثبت المؤسسة في الممارسة العملية تقيدها بمبادئ الشفافية، والحياد، والعالمية في إدارتها وعملياتها.

٢٥- إن الصندوق، باعتباره وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة، يخضع لمبادئ الشفافية، والحياد، والعالمية في إدارته وعملياته.

الجدول ١
اتفاقات التعاون والوظائف المحددة

أخرى (بما فيها التمويل المشترك)	إدارة القرض	الإشراف على المشروع	تقييم المشروع	تعيين/إعداد المشروع	اتفاقات التعاون*
×	×	×	×	×	ألف- المؤسسات المالية الدولية
×	×	×	×	×	١- البنك الدولي
×	×	×	×	×	٧- بنك التنمية الأفريقي
×	×	×	×	×	٣- بنك التنمية الآسيوي
×	×	×	×	×	٤- بنك تنمية البلدان الأمريكية
×	×	×	×	×	٥- بنك تنمية منطقة الكاريبي
×	×	×	×	×	٦- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
×	×	×	×	×	٧- بنك تنمية غرب أفريقيا
×	×	×	×	×	٨- شركة الأنديز لدعم
×	×	×	×	×	٩- بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي
×	**×	×	×	×	١٠- البنك الأفريقي للتنمية في أفريقيا
×	×	×	×	×	١١- الصندوق المالي لتنمية حوض نهر بلات
×	×	×	×	×	١٢- بنك التنمية الإسلامي
×	×	×	×	×	١٣- برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية
×	×	×	×	×	١٤- بنك التصدير والاستيراد الأفريقي
×					باء- منظومة الأمم المتحدة
×		×	×	×	١- منظمة الأغذية والزراعة
×	×	×	×	×	٧- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أخرى (بما فيها التمويل المشترك)	إدارة القرض	الإشراف على المشروع	تقييم المشروع	تعيين/إعداد المشروع	اتفاقات التعاون*
×		×	×	×	٣- منظمة العمل الدولية
×			×	×	٤- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
×			×	×	٥- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
×				×	٦- منظمة الأمم المتحدة للطفولة
	×	×	×	×	٧- إدارة الأمم المتحدة لخدمات التنمية والدعم والإدارة
					جيم- المنظمات الإقليمية
×					١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية
×					٢- منظمة الوحدة الأفريقية
×					٣- منظمة المؤتمر الإسلامي
×					٤- خدمة الكنائس العالمية
×					٥- مجلس التعاون لدول الخليج
×		×			٦- المعهد الأمريكي للتعاون في مجال الزراعة
×			×		٧- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
×					٨- المركز الأفريقي الإقليمي للتكنولوجيا
×					٩- اللجنة الدولية الدائمة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل
					دال- منظمات أخرى
×					١- المؤسسة الدولية للنظرة العالمية
×					٢- الجمعية الدولية لدراسة الحياة البدائية
×					٣- الصندوق البلجيكى للبقاء

أخرى (بما فيها التمويل المشترك)	إدارة القرض	الإشراف على المشروع	تقييم المشروع	تعيين/إعداد المشروع	اتفاقات التعاون*
×					٤- هولندا
×					٥- النرويج
×					٦- فنلندا
×					٧- إيطاليا
٣٧	١٦	١٨	٢١	٢٢	المجموع

المصدر: الخدمات القانونية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

* حسب الترتيب الزمني، مع الفئات.

** فقط عند المشاركة في التمويل.

المرفق الثاني

الجزء ١: الميزانية الإدارية والتشغيلية الإرشادية للألية العالمية (١٩٩٨)

الجدول ١-١ تكاليف موظفي الآلية العالمية ١٩٩٨ (بالدولارات الأمريكية)

المجموع (بالدولارات الأمريكية)	العدد	الأجور (بالدولارات الأمريكية)	الفئة	١- الموظفون
١٦٠ ٠٠٠	١	١٦٠ ٠٠٠	مدير (مد-٢)	
٢٩٠ ٠٠٠	٢	١٤٥ ٠٠٠	ف٥ (الدرجة السادسة)	
٣٨١ ٠٠٠	٣	١٢٧ ٠٠٠	ف٤ (الدرجة السادسة)	
١٦٠ ٠٠٠	٢	٨٠ ٠٠٠	ف٢ (موظفون فنيون مشاركون)	
٨٠ ٠٠٠	١	٨٠ ٠٠٠	خدمات عامة ٧	
٧٠ ٠٠٠	١	٧٠ ٠٠٠	خدمات عامة ٦	
٦٠ ٠٠٠	١	٦٠ ٠٠٠	خدمات عامة ٥	
٥٣ ٠٠٠	١	٥٣ ٠٠٠	خدمات عامة ٤	
٤٧ ٠٠٠	١	٤٧ ٠٠٠	خدمات عامة ٣	
٤٣ ٠٠٠	١	٤٣ ٠٠٠	خدمات عامة ٢	
٤٠٠ ٠٠٠				٢- التعيين*
١ ٧٤٤ ٠٠٠				المجموع

* حسب مجموع التعيين على أساس التكاليف المقدرة للإعلان، ومقابلة ٣ مرشحين على الأقل لوظائف من الفئة الفنية، والسفر/الشحن عند التعيين والعودة إلى الوطن ومنح المهمات (مخصصات المعيشة اليومية + مبلغ مقطوع).

معدل سعر الصرف بالليرات الإيطالية ١ ٥٤٥ (٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

الجدول ٢-١ تكاليف توفير مقر للآلية العالمية ١٩٩٨ (بالدولارات الأمريكية)*

المجموع (بالدولارات الأمريكية)	كلفتة المعدات**	كلفتة الأثاث	التكاليف الأخرى (بالدولار سنويا)	غرف المكاتب (بالدولار سنويا)	أمتار مربعة	العدد	الموظفون/الاحتياجات
١٨ ٢٢٦	٣ ٨٨٣	٧ ١٢٠		٧ ٢٢٣	٣٠	١	مدير (مد ٢)
٥١ ٧١٤	١٩ ٤١٧	١٤ ٢٣٩		١٨ ٠٥٨	٧٥	٥	موظفون فنيون
١٦ ٥٥٧	٧ ٧٦٧	٥ ١٧٨		٣ ٦١٢	١٥	٢	(ف٤ - ف٥)
١٦ ٥٥٧	٧ ٧٦٧	٥ ١٧٨		٣ ٦١٢	١٥	٢	موظفون فنيون مشاركون
٣٣ ١١٣	١٥ ٥٣٤	١٠ ٣٥٦		٧ ٢٢٣	٣٠	٤	كبار موظفي الخدمات العامة
٦ ٢٠١		٢ ٥٨٩		٣ ٦١٢	١٥	١	الخدمات
١١ ٨٩٠		٦ ٤٧٢		٥ ٤١٨	٢٢.٥	١	الخدمات العامة
٢ ٤٥٣		٦٤٧		١ ٨٠٦	٧.٥	١	غرفة الاجتماعات
١ ٢٩٤	١ ٢٩٤					١	مكتب التسجيل
٥ ٥٩٢			٥ ٥٩٢			١	منطقة الانتظار
٥ ٨٢٥	٥ ٨٢٥					١+١	(المدير)
١٣ ٧٠١			١٣ ٧٠١				الفاكس
٦ ٧٩٦			٦ ٧٩٦				الناسخ
١ ٦٧٢			١ ٦٧٢				اللغات والطابعون المحليون
							المراسل (خ.ع.٢)
							الكهرباء
							التدفئة
							المكالمات الهاتفية
٧٨ ٣٢٤			٢٧ ٧٦١	٥٠ ٥٦٣			التكاليف الإجمالية المتكررة
١١٣ ٢٦٩	٦١ ٤٨٩	٥١ ٧٨٠					التكاليف الإجمالية "لمرة واحدة"
١٩١ ٥٩٣							المجموع الإجمالي الشامل

* معدل سعر الصرف بالليرات الإيطالية ١ ٥٤٥ (٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

** تشمل تجهيزات الحاسوب وخط الهاتف.

الجدول ٢-١ تكاليف تشغيل الآلية العالمية ١٩٩٨ (بالدولارات الأمريكية)

المجموع	العدد	الكلفة	البند	
٢١٦ ٠٠٠	٩	٣ ٠٠٠	الرحلات الجوية	١- السفر (٨ موظفين)
١٤٤ ٠٠٠	٩٠	٢٠٠	المخصصات اليومية	
٩٦ ٠٠٠	٣	٤ ٠٠٠	الرحلات الجوية	٢- الفريق الاستشاري الرفيع المستوى
٩ ٦٠٠	٦	٢٠٠	المخصصات اليومية	المعني بالتمويل (٨ أعضاء)
٢٥٠ ٠٠٠				٣- الخدمات الاستشارية
٢٥٠ ٠٠٠				٤- خدمات التعاقد من الباطن
١٠٠ ٠٠٠				٥- المنشورات وأجهزة الإعلام
١ ٠٦٥ ٦٠٠				المجموع

الجدول ٤-١ التكاليف الإجمالية ١٩٩٨ (بالدولارات الأمريكية)

١ ٣٤٤ ٠٠٠	تعيين الموظفين	١- تكاليف الموظفين
٤٠٠ ٠٠٠		
١١٣ ٢٦٩	الكلفة "لمرة واحدة"	٢- تكاليف توفير المقر
٧٨ ٣٢٤	الكلفة المتكررة	
٣٦٠ ٠٠٠	السفر	٣- تكاليف التشغيل
١٠٥ ٦٠٠	الاجتماعات	
٢٥٠ ٠٠٠	الاستشارات	
٢٥٠ ٠٠٠	التعاقد من الباطن	
١٠٠ ٠٠٠	المنشورات/أجهزة الإعلام	
٣٠٠ ١١٩		٤- الطوارئ (١٠ في المائة)
٢ ٣٠١ ٣١٢		المجموع

الجزء ٧: الميزانية الإدارية والتشغيلية الإرشادية للألية العالمية (١٩٩٩)

الجدول ١-٢ تكاليف موظفي الآلية العالمية لعام ١٩٩٩ (بالدولارات الأمريكية)

المجموع (بالدولارات الأمريكية)	العدد	الأجور (بالدولارات الأمريكية)	الفئة	١- الموظفون
١٦٠ ٠٠٠	١	١٦٠ ٠٠٠	مدير (مد-٢)	
٢٩٠ ٠٠٠	٢	١٤٥ ٠٠٠	ف٥ (الدرجة السادسة)	
٢٨١ ٠٠٠	٣	١٢٧ ٠٠٠	ف٤ (الدرجة السادسة)	
١٦٠ ٠٠٠	٢	٨٠ ٠٠٠	ف٢ (موظفون فنيون مشاركون)	
٨٠ ٠٠٠	١	٨٠ ٠٠٠	خدمات عامة ٧	
٧٠ ٠٠٠	١	٧٠ ٠٠٠	خدمات عامة ٦	
٦٠ ٠٠٠	١	٦٠ ٠٠٠	خدمات عامة ٥	
٥٣ ٠٠٠	١	٥٣ ٠٠٠	خدمات عامة ٤	
٤٧ ٠٠٠	١	٤٧ ٠٠٠	خدمات عامة ٣	
٤٣ ٠٠٠	١	٤٣ ٠٠٠	خدمات عامة ٢	
١ ٣٤٤ ٠٠٠				المجموع

معدل سعر الصرف بالليرات الإيطالية ١ ٥٤٥ (٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧).

الجدول ٢-٢ تكاليف توفير المقر للآلية العالمية لعام ١٩٩٩ (بالدولارات الأمريكية)*

المجموع (بالدولارات الأمريكية)	التكاليف الأخرى (بالدولار سنويا)	غرف المكاتب (بالدولار سنويا)	أمتار مربعة	العدد	الموظفون/الاحتياجات
١٨ ٢٢٦		٧ ٢٢٢	٣٠	١	مدير (مد٢)
٥١ ٧١٤		١٨ ٠٥٨	٧٥	٥	موظفون فنيون
١٦ ٥٥٧		٣ ٦١٢	١٥	٢	(ف٤ - ف٥)
١٦ ٥٥٧		٣ ٦١٢	١٥	٢	موظفون فنيون مشاركون
٣٣ ١١٣		٧ ٢٢٢	٣٠	٤	كبار موظفي الخدمات العامة
٦ ٢٠١		٣ ٦١٢	١٥	١	الخدمات
١١ ٨٩٠		٥ ٤١٨	٢٢,٥	١	الخدمات العامة
٢ ٤٥٣		١ ٨٠٦	٧,٥	١	غرفة الاجتماعات
١ ٢٩٤				١	مكتب التسجيل
٥ ٥٩٢	٥ ٥٩٢			١	منطقة الانتظار
٥ ٨٢٥				١+١	(المدير)
١٣ ٧٠١	١٣ ٧٠١				الفاكس
٦ ٧٩٦	٦ ٧٩٦				الناسخ
١ ٦٧٢	١ ٦٧٢				اللغات والطابعون المحليون
					المراسل (خ.ع.-٢)
					الكهرباء
					التدفئة
					المكالمات الهاتفية
٧٨ ٣٢٤	٢٧ ٧٦١	٥٠ ٥٦٣			التكاليف الإجمالية المتكررة

* معدل سعر الصرف بالليرات الإيطالية ١ ٥٤٥ (نيسان/أبريل ١٩٩٧)

الجدول ٢-٧ تكاليف تشغيل الآلية العالمية ١٩٩٩ (بالدولارات الأمريكية)

المجموع	العدد	الكلفة	البند	
٢١٦ ٠٠٠	٩	٣ ٠٠٠	الرحلات الجوية	١- السفر (٨ موظفين)
١٤٤ ٠٠٠	٩٠	٢٠٠	المخصصات اليومية	
٩٦ ٠٠٠	٣	٤ ٠٠٠	الرحلات الجوية	٢- اجتماعات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتمويل (٨ أعضاء)
٩ ٦٠٠	٣	٢٠٠	المخصصات اليومية	
٢٥٠ ٠٠٠				٣- الخدمات الاستشارية
٢٥٠ ٠٠٠				٤- خدمات التعاقد من الباطن
١٠٠ ٠٠٠				٥- المنشورات وأجهزة الإعلام
١ ٠٦٥ ٦٠٠				المجموع

الجدول ٤-٢ التكاليف الإجمالية ١٩٩٩ (بالدولارات الأمريكية)

١ ٣٤٤ ٠٠٠	الموظفون	١- تكاليف الموظفين
٧٨ ٣٢٤	التكاليف المتكررة	٢- تكاليف توفير المقر
٣٦٠ ٠٠٠	السفر	٣- تكاليف التشغيل
١٠٥ ٦٠٠	الاجتماعات	
٢٥٠ ٠٠٠	الاستشارات	
٢٥٠ ٠٠٠	التعاقد من الباطن	
١٠٠ ٠٠٠	المنشورات/أجهزة الإعلام	
٢٤٨ ٧٩٢		٤- الطوارئ (١٠ في المائة)
٢ ٧٣٦ ٧١٦		المجموع

التذييل الثالث

اقترح منح مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
التنمية البشرية المستدامة

المسؤول الإداري

١ أيار/مايو ١٩٩٧

عزيزي السفير دياللو

الموضوع: اقتراح مستوفى من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

يسعدني أن أقدم إليكم بيانا مستوفى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن قدراته فيما يتعلق باستضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، حسبما طلبت الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر التي عقدت في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وقد اتبعنا عن كثب، لدى إعداد اقتراحنا، المعايير الواردة في الوثيقة A/AC.241/WG.1(X)/L.2. ولئن كانت لا تزال هناك بعض المسائل المعلقة فيما يتصل بمهام الآلية العالمية، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ثقة من أنه يمكن إيجاد حل يتيح تشغيل هذه الأداة الهامة لاتفاقية مكافحة التصحر، في أسرع وقت ممكن.

وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يظل على استعداد لتقديم أية توضيحات أخرى و/أو معلومات إضافية يمكن أن تيسر عمل مؤتمر الأطراف فيما يتعلق باختيار منظمة لاستضافة الآلية العالمية. وحيث إن المناقشات الوشيكّة للجنة التفاوض الحكومية الدولية سوف تبدأ الآن في التركيز بشكل أكثر تحديداً على مسألة اختيار منظمة لاستضافة الآلية العالمية، فإنني سأطلع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التطورات في هذا الصدد، وسألتمس منه المشورة، عند الاقتضاء.

المخلص

جيمس غوستاف سبيث

السفير هاما أربا دياللو

الأمين التنفيذي

الأمانة المؤقتة لاتفاقية مكافحة التصحر

11/13 Chemin des Anémones

CH-1219 Châtelaine, Geneva

Switzerland

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والآلية العالمية

لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

اقترح مستوفى

مقدم إلى

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لاتفاقية مكافحة التصحر

نيسان/أبريل ١٩٩٧

المحتويات

الصفحة

٥٥	مقدمة عامة
		أولا -
	آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية	٥٥
	١-١ اتفاقية مكافحة التصحر: إطار متعدد القطاعات للتنمية المستدامة للأراضي الجافة	٥٥
	٢-١ الآلية العالمية: أداة مبتكرة لتعزيز تعبئة الموارد	٥٦
	
٥٧	ثانيا - القدرة الوظيفية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استضافة الآلية العالمية
	١-٢ مدى صلة ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهدافه وأنشطته بعمل الآلية العالمية وباتفاقية مكافحة التصحر؟	٥٧
	٢-٢ دراية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسألتَي التصحر والجفاف وخبراته الأخرى ذات الصلة	٦٠
	٣-٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تطبيق مبادئ الشفافية والحياد والعالمية في عملياته	٦٢
	٤-٢ خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته على دعم البحوث ونقل التكنولوجيا	٦٢
	٥-٢ خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته فيما يتعلق باستئصال الفقر	٦٣
	
٦٥	ثالثا - العلاقة مع مؤتمر الأطراف
	١-٣ الترتيبات التنظيمية للآلية العالمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٦٥
	٢-٣ طرائق المساءلة أمام مؤتمر الأطراف وتقديم التقارير إليه	٦٦
	٣-٣ إجراءات التوصل الى اتفاقات مع مؤتمر الأطراف	٦٧
	
٦٨	رابعا - الدعم الإداري وأوجه الدعم الأخرى
	١-٤ التكاليف المتوقعة للآلية العالمية	٦٨
	٢-٤ الهياكل الأساسية الإدارية والتشغيلية لدعم أنشطة الآلية العالمية	٦٩
	٣-٤ طرائق تزويد الآلية العالمية بالموظفين	٧١

المحتويات (تابع)

الصفحة

خامسا - قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنظيم الآلية العالمية والطرائق التي
ستُدعم بها مهامها ٧٢

سادسا - خاتمة ٧٦

المرفقات

المرفق ١ - دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر أثناء
المرحلة الانتقالية ٧٧

المرفق ٢ - ميزانية ارشادية لبدء تشغيل الآلية العالمية ٨٠

مقدمة عامة

دعت الدورة العاشرة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر، المعقودة في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى "أن يقدموا إلى الأمانة المؤقتة، في موعد لا يتجاوز ١ أيار/مايو ١٩٩٧، صيغة منقحة لعرضيهما الراجيين إلى استضافة الآلية العالمية، والواردين في الوثيقة A/AC.241/33، بما في ذلك إمكانية المشاركة في الاستضافة، والعمليات الإدارية المقترحة لهذه الآلية..." (A/AC.241/WG.1(X)/L.2). وإن هذه المذكرة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تستجيب لهذا الطلب، وتشكل صيغة مستكملة للمقترحات السابقة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الآلية العالمية.

وتعرض الوثيقة A/AC.241/WG.1(X)/L.2 مهام الآلية العالمية ومعايير اختيار مؤسسة لاستضافتها. وقد أعدت هذه الورقة بطريقة منهجية استجابة للمعايير، حسبما حدّدت خطوطها العريضة في تلك الوثيقة.

وفيما يتعلق بمسألة المشاركة في الاستضافة، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بإعداد مذكرة منفصلة، وإتاحتها للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

أولاً- آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية

١-١ اتفاقية مكافحة التصحر: إطار متعدد القطاعات للتنمية المستدامة للأراضي الجافة

إن الفقر مستوطن في المناطق الجافة من العالم التي تشمل أكثر من مائة بلد نام في كافة الأقاليم. وفي أغلب الأحيان، تكون البلدان ذات المناطق الجافة الهامة و/أو عدد السكان الكبير من أفقر بلدان العالم. وعلاوة على ذلك، هناك دليل قاطع على الارتباط الذي لا ينفصم بين الفقر وتردي الأراضي الجافة. ولذا فإن اتفاقية مكافحة التصحر تحتل مكانة مركزية بالنسبة للجهود المبذولة من أجل استئصال شأفة الفقر في البلدان النامية المتأثرة بالتصحر وهذه المكانة تجعلها في رأي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداة هامة متعددة القطاعات لتعزيز التنمية البشرية المستدامة في البلدان ذات الأراضي الجافة. وفي هذا السياق، فإن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز سبل المعيشة المستدامة يمكن أن يسهم إسهاماً هاماً في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه ينبغي النظر إلى اتفاقية مكافحة التصحر على أنها إطار عمل عريض من أجل دعم تنمية الأراضي الجافة، وليس إطار عمل قطاعي ضيق (مثل الزراعة، أو إدارة الأرض، أو الحراثة، إلخ). ولهذا السبب، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببرنامج ذي القاعدة العريضة من أجل التنمية المستدامة، وبقدرته الفنية والتقنية (بما في ذلك عمله في تقرير التنمية البشرية)، وبوجوده الميداني العملي، وقدرته المثبتة على تعبئة موارد من المنح دعماً للتنمية، هو في وضع يؤهله بشكل جيد لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وللعمل كمضيف للآلية العالمية.

وعلاوة على ذلك، فإن خبرة وقدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الطويلتي الأجل في مجال دعم التنمية، تستكملان الآن بقدرة قوية في الميدان البيئي (من خلال شعبة البرنامج للطاقة المستدامة والبيئة) مما يجعل البرنامج من المنظمات الرائدة في التصدي للصلة بين البيئة والتنمية، وهي مهمة تنطوي على تحد كبير في المناطق الجافة.

ومنذ اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر في عام ١٩٩٤، شدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا على مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف كشاغلين مشتركين هامين. وهكذا قام البرنامج، استنادا إلى الخبرة الكبيرة التي اكتسبها في هذا الميدان، بتكثيف جهوده لدعم كافة البلدان النامية المتأثرة (انظر المرفق ١).

٢-١ الآلية العالمية: أداة مبتكرة لتعزيز تعبئة الموارد

ينطوي مفهوم الآلية العالمية على تحسن هام عن الترتيبات السابقة لتعبئة الموارد من أجل أنشطة مكافحة التصحر، وعلى وجه الخصوص خطة العمل لمكافحة التصحر لعام ١٩٧٧، والفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١. ولئن كان من المسلم به أن الآلية العالمية لم تختبر بعد، فإنها تشكل فرصة وتحديا هامين لخلق أداة جديدة ومبتكرة لدعم جهود الأطراف في الاتفاقية من أجل تعبئة فعالة للموارد وبناء الشراكات.

ما هو المتصور المتوخى للآلية العالمية؟

ينبغي أن تكون الآلية العالمية قوية وعملية المنحى ومبدعة كي تعزز بشكل فعال وخلق تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقية. وهذا أمر هام نظرا لضخامة وتعقّد المشاكل التي يتعين معالجتها، والدروس التي يتعين استخلاصها من إخفاقات الجهود الماضية في مكافحة التصحر.

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا أن الآلية العالمية ينبغي أن تتفادى في عملها التركيز المفرط للموارد، وأن تسعى بدلا من ذلك إلى تأمين إمكانية الوصول السريع إلى الموارد بالنسبة للبلدان النامية المتأثرة، وأن تستند في أنشطتها إلى الاحتياجات المحددة على الصعد المحلي والوطني ودون الإقليمي وغيرها.

هل ينبغي أن يكون هناك تسلسل هرمي لمهام الآلية العالمية؟

إن مهمة الآلية العالمية في تعزيز تعبئة وتوجيه الموارد هي أهم مهامها. وللآلية العالمية أيضا دور رئيسي في المساعدة على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد القائمة. ولئن كانت مهام جمع ونشر المعلومات وخدمات التحليل وإسداء النصح، والمهام المتعلقة بالتنسيق هامة، فإنها قد تحتاج إلى وقت غير قليل حتى يتسنى تلمس آثارها. ولذا، ونظرا لإلحاح التصدي لتحديات تنمية الأراضي الجافة، سيتطلب الأمر القيام بعمل مباشر في الأجل القصير لتعزيز تعبئة الموارد. ومع ذلك، فإن جميع مهام الآلية العالمية هي في النهاية مهام مترابطة ترابطا وثيقا ويعزز بعضها البعض.

أمنُ المهم أن تركز الآلية العالمية على المنح في مقابل الإفراض التساهلي؟

يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ذلك مهم. فلئن كانت المنح والإفراض التساهلي، على السواء، ضروريين لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، فإنه ينبغي للآلية العالمية أن تسعى في عملها إلى منح الأولوية، في الأجل القصير، لتعزيز تعبئة الموارد من المنح، نظراً للمديونية الثقيلة بالفعل لكثير من البلدان المتأثرة. وقد تبين من دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً أن أكثر من نصف البلدان الأفريقية السبعة والعشرين المتأثرة بالتصحر والجفاف، يمكن تصنيفها على أنها بلدان فقيرة مثقلة بالديون. فبالنسبة للبلد النامي المتأثر الذي يعاني من عبء دين ثقيل، فإن تدهور الموارد يمكن أن يزداد حدة عندما لا تترك خدمة عبء هذا الدين إلا القليل جداً من الموارد العامة المحدودة أصلاً لدعم تنمية المناطق الجافة. وإن الموارد من المنح ستكون مهمة إلى حد كبير لأنها ستجعل في إمكان البلدان المتأثرة وفردى الشركاء أن يضعوا ويجربوا نهجاً مبتكرة لإدارة الأراضي، وتهيئة الظروف اللازمة لاستثمار تكميلي في الأجل الطويل.

ثانياً- القدرة الوظيفية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استضافة الآلية العالمية

١-٢ مدى صلة ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهدافه وأنشطته بعمل الآلية العالمية وباتفاقية مكافحة التصحر؟

إن المهمة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي دعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتحقيق تنمية بشرية مستدامة مع التشديد على القضاء على الفقر، والتجدد البيئي، وخلق فرص العمل، والنهوض بالمرأة. وبسبب هذا التركيز، وعمل البرنامج في الماضي، هناك تقارب بين أهداف الاتفاقية وجدول الأعمال الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يجعل من البرنامج شريكاً هاماً في دعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

وعلاوة على ذلك، فإن لولاية وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأثيراً مباشراً على مهمة الآلية العالمية. ولإيراد مجرد أمثلة قليلة على ذلك، يشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- هو أكبر كيان متعدد الأطراف في منظومة الأمم المتحدة لتعبئة الموارد من المنح التي تخصص لجميع المناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر؛
- قد أثبت عن طريق صناديقه الاستثمارية وبرامجه المتخصصة الأخرى قدرة على تعبئة الموارد لأغراض خاصة؛
- لديه، بوصفه أحد الشركاء الثلاثة الذين يديرون مرفق البيئة العالمية، الخبرة في مساعدة البلدان على وضع مشاريع/برامج تكون مؤهلة للحصول على تمويل في إطار المرفق؛
- لديه معرفة بتدفقات الموارد لدعم الأنشطة الإنمائية؛

- لديه القدرة على تصميم وتنفيذ طائفة متنوعة من آليات التمويل؛
- لديه خبرة في تعبئة موارد إضافية لاستكمال موارده.

١-١-٢ خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعبئة موارد مالية من المنح من أجل البلدان النامية

أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرة باعتباره أكبر كيان متعدد الأطراف لتعبئة موارد على أساس منح (عن طريق التبرعات) ضمن منظومة الأمم المتحدة.

- ففي عام ١٩٩٦، بلغ مجموع الموارد التي عيئت كتبرعات (أساسية وغير أساسية) زهاء مليارين من دولارات الولايات المتحدة. وبالنسبة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، حدّد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هدفا للتبرعات للموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبلغ ٣,٣ مليار من دولارات الولايات المتحدة. ومن المتوقع أيضا أن يستمر اتجاه النمو التصاعدي للموارد غير الأساسية مما يجعل مجموع الموارد المشتركة المرتقبة أكثر من مليارين من دولارات الولايات المتحدة، سنويا؛

- إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استطاع بصفة ثابتة خلال العقود الأربعة الماضية أن يقوم سنويا بتعبئة مبالغ هامة من الموارد على أساس منح، وأن يضع هذه الموارد تحت تصرف البلدان النامية.

ويمكن استخدام هذه الخبرة في دعم مهمة الآلية العالمية في تعزيز تعبئة الموارد لمساعدة البلدان النامية المتأثرة في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٢-١-٢ أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غير الأساسية وبرامجه المتخصصة

لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخبرة والقدرة على القيام بمهام خاصة ووضع برامج تعبئ وتحقق موارد إضافية. فمن ذلك مثلا أنه عن طريق صناديقه الاستثمارية وبرامجه الخاصة (مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة الساحلية السودانية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وقدرات القرن ٢١، ومرفق البيئة العالمية، ووحدة بروتوكول مونتريال، إلخ)، زادت موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غير الأساسية زيادة ضخمة خلال العقود الماضية لدرجة أنها أصبحت تشكل الآن قرابة نصف مجموع موارد البرمجة التابعة للبرنامج. ويمكن للآلية العالمية أن تعمل بشكل وثيق مع هذه الكيانات داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز تعبئة الموارد لأغراض اتفاقية مكافحة التصحر.

٣-١-٢ درايته الواسعة بتدفق الموارد من أجل التنمية

ينبغي للمؤسسة المضيفة للآلية العالمية أن تقدم معلومات مستكملة وشاملة عن تدفق الموارد إلى البلدان النامية من جميع المصادر وتتوافر هذه القدرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسبما يظهر من عمله في:

- تقرير التعاون الإنمائي الذي يقدم صورة تفصيلية عن تدفقات الموارد إلى فرادى البلدان النامية؛
- الجداول الاجتماعية - الاقتصادية والنقدية وجداول الموارد (SMART Profiles) التي تقدم معلومات إضافية عن الالتزامات المالية الإنمائية الرسمية، وما يتصل بها من بيانات موزعة حسب القطاع على الصعيد الوطني، وتشمل كلا من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان النامية.

ويمكن أن تكون قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الميدان أداة هامة لتعزيز القيام بجهود لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد القائمة. كما يمكن تعديل/مواصفة قواعد البيانات التي تستمد منها هذه التقارير، لجمع وتحليل ونشر المعلومات عن تدفقات الموارد لمكافحة التصحر، ولتقديم المعلومات إلى الأطراف وإلى الكيانات الأخرى عن مصادر الأموال.

٤-١-٢ خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعبئة الموارد من مرفق البيئة العالمية

حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نجاحاً في تعبئة الموارد من مرفق البيئة العالمية لمساعدة الأقطار الداخلة في برنامجه منذ إنشاء المرفق. وبلغت قيمة حافطة مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي عبئت من مرفق البيئة العالمية لجميع الأقاليم ٤٣٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٩٦. وإذا اختير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستضافة الآلية العالمية، يمكن استخدام هذه الخبرة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المتأثرة في تعيين ووضع المشاريع والبرامج التي ستكون مؤهلة للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية مكافحة التصحر (المادة ٢٠، الفقرة ٢(ب)). ووفقاً لولاية مرفق البيئة العالمية.

٥-١-٢ خبرة البرنامج في تصميم شتى آليات التمويل وفي تعبئة الموارد

لدى البرنامج خبرة في مجال تصميم شتى طرائق التمويل والتفاوض بشأنها وإدارتها مثل تقاسم التكاليف، وترتيبات التمويل الموازي، وآليات الصناديق الاستثمارية، واتفاقات الخدمات الإدارية، وعمليات الموائد المستديرة وغيرها من الآليات التي يمكن استخدامها في دعم مهمة الآلية العالمية في مجال تعبئة الموارد. فمن ذلك مثلاً أن البرنامج الإنمائي يؤدي، عن طريق آلية المائدة المستديرة، دوراً حاسماً في مساعدة البلدان على تعبئة موارد من مانحين ثنائيين أو متعددي الأطراف. ففي أفريقيا، نظمت أربع موائد مستديرة خلال عام ١٩٩٦ [على سبيل المثال في رواندا، (٦١٧ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة)؛

سيراليون (٢٣٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة)؛ الكونغو (٦١٨ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة)؛ ومنطقة البحيرات الكبرى (٧٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة)].

واستناداً إلى هذه الخبرة، سيكون البرنامج الإنمائي قادراً على دعم جهود الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر من أجل تعزيز تعبئة الموارد عن طريق نهج للتمويل متعدد المصادر.

٦-١-٢ قدرة البرنامج على تعبئة الموارد من أجل التنمية

بالإضافة إلى ترتيبات تقاسم التكاليف، وعمليات المائدة المستديرة، المشار إليها آنفاً، أدت تدخلات البرنامج الإنمائي للمساعدة، في كثير من الحالات، إلى حفز استثمارات المتابعة. ففي عام ١٩٩٥، مثلاً، أدى ٤١ تدخلاً للبرنامج من هذا القبيل، بلغ مجموع قيمتها ١٣٢,٥ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة إلى اجتذاب قرابة ٧,٧ ملياراً من دولارات الولايات المتحدة لاستثمارات المتابعة، مما يظهر قدرة البرنامج الإنمائي على تعبئة الموارد.

ويمكن لقدرة البرنامج على استخدام موارده من عنصر المِنح لتعبئة موارد إضافية من مصادر متنوعة أن تشكل أداة نافعة قيمة تستطيع الآلية العالمية أن تعتمد عليها.

٧-١-٢ خبرة البرنامج في إقامة شراكات بين الفعاليات العامة والخاصة

لقد شارك البرنامج في إقامة شراكات بين الفعاليات العامة والخاصة يمكن أن تكون مفيدة لعمل الآلية العالمية. وتشمل هذه الخبرة، على سبيل المثال، قيام البرنامج ببذل جهود من أجل إنشاء محفل للتنمية والتمويل يجمع بين المهنيين العاملين في مجال التنمية، وكبار الموظفين التنفيذيين بالمؤسسات المالية لبحث السبل التي يمكن بها للاستثمار الخاص أن يعزز التنمية الاجتماعية، كما تشمل اتفاقاً تعاونياً مع مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة - وهو مجموعة من ١٢٠ شركة دولية، وبرنامجاً مشتركاً مع محفل أمير ويلز لقيادة الأعمال، والبنك الدولي، ومعهد التآزر من أجل توثيق 'أفضل الممارسات' في عمليات الشراكة بين الفعاليات العامة والخاصة.

٢-٢ دراية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسألتي التصحر والجفاف وخبراته الأخرى ذات الصلة

١-٢-٢ ما هي خبرة ودراية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسألتي التصحر والجفاف؟

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دراية واسعة بمسألتي التصحر والجفاف وله خبرة فعلية فيهما بفضل عمله السابق والحالي، ويمكنه استخدام هذه الخبرة في مساعدة البلدان النامية المتأثرة في تعبئة الموارد استناداً إلى برامج جيدة التصميم ومبتكرة. وضمن منظومة الأمم المتحدة، أنشئ مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية على وجه التحديد لدعم الجهود القطرية في التصدي لمسألتي الجفاف والتصحر، وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق عمل مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، وغيره

من الكيانات التي يضمها البرنامج (مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية) مساهمات هامة في وضع النموذج الجديد لإدارة الأراضي الجافة. ومكّنت خبرة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية البرنامج من أن يلعب دوراً رائداً في تعزيز ودعم فكرة عقد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر والجفاف، ومن أن يؤدي أيضاً دوراً أساسياً في دعم عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية لمكافحة التصحر.

٢-٢-٢ ما هي خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمل مع الحكومات في إدارة الأراضي الجافة؟

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجود عملي في كافة بلدان العالم النامية التي تعاني من مشكلتي الجفاف والتصحر. وعن طريق شبكة مكاتبه القطرية البالغ عددها ١٣٤ مكتباً، فإن البرنامج على اتصال مباشر ويومي بالحكومات والكيانات التابعة لكل منها في جميع البلدان المتأثرة بالجفاف والتصحر، ولديه معرفة جيدة بإجراءات الحكومات، وهياكلها، وسياساتها، وأولوياتها.

٢-٢-٢ ما هي خبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العمل مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والكيانات

الأخرى؟

للبرنامج سجل راسخ على صعيد العمل مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى على مستوى القاعدة الشعبية، مما يمكنه من دعم الآلية العالمية في مواجهة تحدي تعبئة وتوجيه الموارد لدعم أنشطة مكافحة التصحر على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى خبرات مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، فإن خبرات البرنامج الأخرى في التنمية على الصعيد المحلي في المناطق الجافة، وفي العمل مع منظمات القاعدة الشعبية، تشمل نماذج العمل التالية التي تضطلع بها الكيانات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: يعمل الصندوق مع السلطات المحلية لتوصيل المساعدة المالية إلى المستوى الذي لا يستطيع المانحون الأكبر الوصول إليه. كما يعمل الصندوق بشكل وثيق مع منظمات المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، ويركز على المجالات الرئيسية التالية: '١' المشاريع الاستراتيجية للبنية الأساسية بالاشتراك مع الحكومات المحلية، '٢' الصناديق الإنمائية المحلية لدعم برامج تحقيق اللامركزية عن طريق إنشاء مرافق تمويل لا مركزية تصل إليها تديرها السلطات والمجتمعات المحلية، '٣' الأنشطة الإيكولوجية - الإنمائية لتقديم حوافز للمجتمعات المحلية للاضطلاع بإصلاح إيكولوجي طويل الأجل للأراضي المتردية، و'٤' أنشطة الائتمان والضمان للمساعدة في إزالة الحواجز التي تحول دون وصول الفقراء إلى الائتمان عن طريق صناديق متجددة، ومخططات للائتمانات البالغة الصغر، وتسهيلات ائتمانية إقليمية، واستخدام مخططات الضمان للبنوك التجارية، والوسطاء غير الماليين.

وهناك أمثلة أخرى لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال تشمل: برنامج شركاء في التنمية، الذي يعمل في ٧٣ بلداً، ويقدم دعماً لمبادرات المجتمعات المحلية القائمة على المساعدة الذاتية والتي تشمل أنشطة مدرة للدخل، وتعزيز القدرة المؤسسية للمنظمات غير الحكومية، ولمنظمات المجتمعات المحلية الاستجابة بشكل فعال للاحتياجات الإنمائية الملحة، وتعزيز إقامة الشبكات بين المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين. كما يشمل برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية الذي يعمل في عدد من البلدان يتراوح بين ٥٥ و ٦٠ بلداً، عن طريق المنظمات غير الحكومية، في المقام الأول.

ويمكن للخبرات المتبادلة أن تساعد الآلية العالمية إذا استضافها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواجهة تحدي تعزيز تعبئة الموارد وتوجيهها إلى المستوى المحلي عن طريق المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، وآليات تمويل أخرى.

٣-٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تطبيق مبادئ الشفافية والحياد والعالمية في عملياته

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محايد سياسياً وغير متحيز في تعاونه. ويسعى إلى أداء عمله بطريقة شفافة وقابلة للمساءلة أمام جميع المشاركين فيه، على السواء. وكثيراً ما تلتزم حكومات البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء من البرنامج القيام بدوره "كوسيط أمين".

العالمية: يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمكاتبه القطرية البالغ عددها ١٣٤ مكتباً، في أكثر من ١٧٤ بلداً وإقليماً نامياً. ويقوم باختيار موظفيه من كافة أركان المعمورة، بما في ذلك البلدان النامية.

الشفافية: لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجلس تنفيذي يضطلع بالعمل على نحو وثيق مع المنظمة، ويتفاعل معها بشكل منتظم (عن طريق دوراته الأربع التي تعقد سنوياً، وكذلك من خلال العديد من دوراته غير الرسمية). ولدى البرنامج أيضاً نظام مؤسسي لمراجعة الحسابات سنوياً على أيدي مراجعين خارجيين لعملياته، سواء في المقر أو في الميدان (الأنشطة الأساسية وغير الأساسية) كما يقدم تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

الحياد: يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً هاماً في حوار السياسة العامة بشأن التعاون الإنمائي وتنسيق المعونة، مسهلاً عمل الحكومات المتلقية والحكومات المانحة على السواء. ويتم الاتفاق على المساعدة التي يقدمها البرنامج واستخدام موارده من عنصر المنح وذلك في إطار حوار متبادل مع بلدان البرنامج.

وإذا اختير البرنامج لاستضافة الآلية العالمية، فإنه سيطبق، في دعمه عمل تلك الآلية نفس معايير العالمية والشفافية والحياد.

٤-٢ خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته على دعم البحوث ونقل التكنولوجيا

تتمثل إحدى الوظائف الهامة للآلية العالمية في تسهيل تمويل نقل التكنولوجيا. وإن النجاح في تحقيق أهداف اتفاقية مكافحة التصحر سوف يتطلب أيضاً استحداثات تكنولوجيات مناسبة لحل مشاكل إدارة الأراضي وتعزيز الأمن الغذائي وكفالة أسباب المعيشة المستدامة. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل متعدد الأبعاد في نقل التكنولوجيا ودعم البحوث حسبما سيبين أدناه. وتشمل هذه التجربة مجموعة متنوعة من الأنشطة، كما أن من شأنها أن تمكن البرنامج من تسهيل مهام الآلية العالمية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وأنشطة التمويل المتصلة بها، وتعيين الخيارات التكنولوجية التي يمكن أن تسهم في تحقيق تنمية مستدامة في الأراضي الجافة.

١-٤-٢ تسهيل نقل التكنولوجيا

اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نتيجة لعملية ريو، بعدد من المبادرات في هذا المجال، بما في ذلك إنشاء فريق التكنولوجيا العالمية بغرض المساعدة على صنع منتجات محلية، ومساعدة منظمي المشاريع من القطاع الخاص المحلي، وتعزيز نقل التكنولوجيا بين الجنوب والشمال، وبين الجنوب والجنوب، والشمال والجنوب. وعن طريق هذه الجهود، أقيم عدد من شبكات الخبرة بشأن نقل التكنولوجيا مثل: '١' شبكة نقل التكنولوجيا ومنح التراخيص عن علم: وهي شبكة متاحة لأداء المهام الاستشارية ومهام الوساطة على أساس طوعي؛ '٢' شبكات الأعمال المخصصة: لتسهيل وصول مشاريع البلدان النامية إليها وخلق روابط معها؛ '٣' الهندسة العالمية والبحث والتطوير المحليين: وهي شبكة أكاديمية من المدرسين والأساتذة والمهندسين يمكن أن يقوم البرنامج عن طريقها بتزويد المهام الهندسية والعلمية وغيرها من المهام المتخصصة بما تحتاجه من عاملين؛ و'٤' شبكة مالية: تشمل الخبرة في آليات تمويل القطاع الخاص لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما تقوم به مؤسساتها من أنشطة إنمائية.

ويمكن للآلية العالمية الاعتماد على خبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هذه في إنجاز ولايتها في مجال تسهيل نقل التكنولوجيا.

٢-٤-٢ دعم البحوث الأساسية في مجال الأمن الغذائي والزراعة

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم البحوث الأساسية في مجال الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية على الصعيد الوطني عن طريق مكاتبه القطرية، وعلى الصعيد العالمي باعتباره شريكا في رعاية الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية.

وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم منذ أمد طويل لعمل الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية. ويعود المركز الخاص للبرنامج داخل الفريق الاستشاري إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليس عضواً في الفريق فقط وإنما هو أيضاً أحد مؤسسيه، كما أنه يشارك في رعايته مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي. وقد قدم البرنامج أكثر من ٢٤٠ مليون دولار إلى شبكة الفريق الاستشاري. فعلى سبيل المثال، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لعمليات ICRISAT (الهند) و IITA (نيجيريا)، و CIMMYT (المكسيك)، و ICRAF (كينيا)، و CIAT (كولومبيا)، و ICARDA (سوريا). ومنذ عام ١٩٩٦، يستضيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريق تقدير وتقييم الآثار التابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وهو هيئة جديدة مكلفة بمهمة رصد وتقييم وإبلاغ نتائج برامج الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وما يترتب عليها من آثار بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي للفقراء.

٥-٢ خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته فيما يتعلق باستئصال الفقر

إن استئصال الفقر هو حالياً الهدف رقم واحد ضمن أهداف البرنامج المتعلقة بالمساعدة وهو مهمته الرئيسية. فنسبة تسعة وثلاثين في المائة من الموارد الأساسية للبرنامج توجه مباشرة لاستئصال شأفة الفقر، وتوفير أسباب المعيشة للفقراء. كما يوجه زهاء تسعين في المائة من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة

الإيماني إلى البلدان ذات الدخل المنخفض حيث تعيش الأغلبية العظمى من الفقراء، وتوجه نسبة خمسة وثمانين في المائة إلى البلدان التي يبلغ الناتج القومي الإجمالي للفرد فيها سنويا، ٧٥٠ من دولارات الولايات المتحدة أو أقل من ذلك.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق عمل مكاتبه القطرية وصناديقه الاستثمارية مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بدعم العديد من المشاريع الميدانية التي تتصدى للفقير ومشاكل إدارة الموارد الطبيعية في البلدان النامية المتأثرة بالتصحر والجفاف. ومن بين الأمثلة الإضافية على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة الفقر ما يلي:

١-٥-٢ مساعدة الحكومات في صياغة وتعزيز الخطط والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استجابة للقيمة العالمية للتنمية الاجتماعية، مبادرة استراتيجيات مكافحة الفقر التي تركز على: '١' القيام بعمل دعائي وتوعية الجمهور؛ '٢' "قياس" الفقر ووضع "خارطة" له؛ '٣' وضع أهداف وأرقام مستهدفة وطنية للقضاء على الفقر؛ '٤' استعراض السياسات والميزانيات الوطنية؛ و'٥' إصلاح وتنسيق السياسة العامة والمؤسسات. ومنذ إطلاق المبادرة في آذار/مارس ١٩٩٦، طلب زهاء ٧٠ بلدا المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع وتنفيذ سياسات من أجل استئصال الفقر. كما يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمل هام من أجل تعزيز سبل المعيشة المستدامة، وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الفقراء في بقائهم.

٢-٥-٢ إتاحة وصول الفقراء إلى الائتمان والأصول الإنتاجية عن طريق التمويل البالغ الصغر

لقد بات من المعترف به الآن أن التمويل البالغ الصغر هو عنصر رئيسي لسياسات استئصال الفقر وسبيل هام أمام الفقراء للوصول إلى الأصول الإنتاجية. وتشمل مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التمويل البالغ الصغر ما يلي:

- برنامج البداية الصغيرة، وهو نشاط رائد يشمل منذ البداية ٢٥ بلدا ويستهدف بناء قدرات مؤسسات للتمويل الصغير من أجل تسهيل جهودها في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء. وعلى الصعيد القطري، سيقدم مشروع البداية الصغيرة منحا تتمثل في رأس مال صغير (يصل إلى مليون دولار من أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقطر) إلى عدد يتراوح بين ٥ و ١٠ مشاريع محلية، كما سيقدم مكوّن خدمات تقنية (تبلغ قيمته ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للقطر).

- لدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية خبرة تزيد على ٢٠ عاما في مجال التمويل الصغير ومشاريع التمويل الصغير في أكثر من ٤٠ بلدا - ٧٥ في المائة منها في أفريقيا. وقد التزم الصندوق بتقديم أكثر من ٧٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لعمليات تمويل صغيرة. وقد وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والمصرف الإنمائي لغربي أفريقيا مؤخرا اتفاقا لإنشاء شبك إقليمي للتمويل الصغير في المصرف المذكور، لمساعدة شبكات التمويل الصغير في كل أنحاء غرب أفريقيا.

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سهل تشكيل الائتلاف الدولي بشأن الائتمان الذي ضم ٣٢ من المنظمات غير الحكومية الرائدة عالميا في مجال الأعمال والائتمان الصغير والتي ينتسب إليها أكثر من ٢٠٠ مؤسسة.

وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم قمة الائتمان الصغير التي عقدت في ٢-٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ في واشنطن العاصمة، ولعب دورا محوريا فيها. وقد جمعت القمة بين أكثر من ٥٠٠ ٢ مشترك وأطلقت جهدا عالميا من أجل الوصول الى ١٠٠ مليون من أفقر أسر العالم ، وبوجه خاص الوصول الى النساء، وتقديم الائتمانات من أجل إتاحة فرص العمل الحر، وخدمات مالية وتجارية أخرى بحلول عام ٢٠٠٥.

٣-٥-٢ حملة دعائية دولية بشأن مكافحة الفقر

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحملة دعائية لتركيز الاهتمام على مشاكل الفقر في كافة أنحاء العالم، وزيادة وعي الجمهور، وتعبئة جهود الحكومات والشعوب ومنظماتها للعمل معا من أجل مكافحة آفة الفقر. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عضو مؤسس أيضا للفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء الذي يرمي الى زيادة وصول الفقراء الى الموارد المالية. ومن الأعضاء الآخرين في الفريق الاستشاري، البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومانحون ثنائيون (كندا، وفرنسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية).

وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة الفقر شامل وأساسي، على السواء. وهو ينطوي على أنشطة متنوعة، من العمل الدعائي والعمل الخلفي المتعلق بالسياسات العامة والاستراتيجيات والتدابير القادوة والمؤسسية الى العمل الأمامي الذي يركز على تسهيل وصول الفقراء الى الائتمان والأصول الانتاجية. كما ينطوي على سبل تدخل أخرى. وهذه الخبرة ستكون هامة لعمل الآلية العالمية.

ثالثا - العلاقة مع مؤتمر الأطراف

١-٣ الترتيبات التنظيمية للآلية العالمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١-١-٣ مركز الآلية العالمية ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سيكون للآلية العالمية ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركزا يمكن تحديده بوضوح، ليتمكنها من انجاز ولايتها بشكل فعال، ومن أن تكون مسؤولة أمام مؤتمر الأطراف وفقا للمادة ٢١ (المقرتان ٤ و ٥) من اتفاقية مكافحة التصحر. وستكون الآلية العالمية على صلة كافية بالوحدات الأخرى في البرنامج لاتاحة الفرصة لها للاعتماد الكامل على هذه الوحدات، في أداء مهامها.

٢-١-٢ الترتيبات التنظيمية الداخلية

سيضع برنامج الأمم المتحدة الانمائي أفضل ترتيب ممكن لضمان أن تلقى الآلية العالمية دعماً قوياً ومساعدة كبيرة من جانب مكتب الأمم المتحدة للمنطقة الساحلية السودانية بل وأن تلقى الدعم أيضاً من وحدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي/مرفق البيئة العالمية وشعبة تعبئة الموارد. ولدى انشاء الآلية العالمية، سوف يسترشد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالحاجة الى الابتكار والمرونة بغية تهيئة ظروف مثلى لعمل الآلية العالمية في مجال تعزيز تعبئة الموارد.

وسوف تشمل الوحدات الأخرى ذات الصلة داخل البرنامج لدعم عمل الآلية العالمية ما يلي:

- الصناديق الاستثمارية والبرامج الخاصة الأخرى (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، وقدرات القرن ٢١، ووحدة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية)، للمساعدة في تعزيز عمل الآلية العالمية،
- المكتب الاقليمي والمكاتب القطرية لدعم جهود تعبئة الموارد داخل الأقطار عن طريق عمليات الموائد المستديرة وغيرها، بالإضافة الى بناء الشراكات.

وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، من المتوقع أن يواصل المكتب نشاطه كطليعة للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعمليات برنامج العمل على الصعيد القطري ودون الاقليمي في جميع الأقاليم المتأثرة، ومن المتوقع أيضاً أن تعتمد الآلية العالمية على خبرة البرنامج العريقة بطرائق شتى، وحسبما يكون ذلك مناسباً، في دعم عملها.

٢-٣ طرائق المساءلة أمام مؤتمر الأطراف وتقديم التقارير اليه

سيطبق برنامج الأمم المتحدة الانمائي طرائق لمساءلة الآلية العالمية، تشمل عدداً من الأبعاد:

- ١٠ مساءلة الآلية العالمية أمام مؤتمر الأطراف: ستؤسس الآلية العالمية أنشطتها استناداً الى توجيه استراتيجي اجمالي يصدر عن مؤتمر الأطراف، وستكون الآلية مسؤولة أمام المؤتمر فيما يتعلق بأداء ولايتها.
- ٢٠ مسؤولية برنامج الأمم المتحدة الانمائي تجاه مؤتمر الأطراف: سيني برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتزاماته/تعهداته بموجب أي اتفاق يتم التوصل اليه مع مؤتمر الأطراف فيما يتعلق باستضافة الآلية العالمية. كما سيضطلع البرنامج بالمسؤولية، حسب الاقتضاء، عن وضع ترتيبات لتسهيل الادارة المالية والتنظيم الاداري، وتقديم التقارير عن الموارد (المالية والبشرية) التي يمكن أن تتاح لعمل الآلية العالمية.
- ٣٠ دور المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي: سيجري إطلاع المجلس بشكل كامل على كافة الشؤون المتعلقة بمسؤولية برنامج الأمم المتحدة الانمائي كمضيف للآلية العالمية.

إن ترتيبات تقديم التقارير من قِبَل الآلية العالمية سوف تستند الى الأحكام ذات الصلة من اتفاقية مكافحة التصحر (المادة ٢١، الفقرة ٥ (د)). ومع المحافظة على مبدأ المساواة المتميزة لكيان الآلية العالمية من جهة، ومسؤولية برنامج الأمم المتحدة الانمائي (كمؤسسة مضيئة) من جهة ثانية، يقترح توخيا للبساطة أن يتضمن تقرير الآلية العالمية الى مؤتمر الأطراف بيانا أيضا عن كيفية وفاء برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتزاماته كمضيف.

٣-٣ إجراءات التوصل الى اتفاقات مع مؤتمر الأطراف

إذا عين مؤتمر الأطراف، برنامج الأمم المتحدة الانمائي لاستضافة الآلية العالمية، فإن المسؤول الاداري للبرنامج سوف يتخذ الخطوات التالية للتوصل الى اتفاق مع مؤتمر الأطراف بشأن طرائق استضافة الآلية العالمية:

- ١- إطلاع المجلس التنفيذي على نتيجة مقرر مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بترتيبات استضافة الآلية العالمية..... كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
- ٢- البدء في اعداد مقترح تفصيلي بشأن الترتيبات التي يتوخى اتخاذها بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤتمر الأطراف على النحو المنصوص عليه في اتفاقية مكافحة التصحر تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
- ٣- تعيين ووضع ترتيبات تعاونية مع "كونسورتيوم" صغير لأكثر المنظمات اهتماما/صلة لدعم الآلية العالمية تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
- ٤- تقديم مقترح بمذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤتمر الأطراف بشأن الترتيبات والطرائق اللازمة لعمل الآلية العالمية، والتماس موافقة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي عليها كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

ونظرا للوقت الذي انقضى منذ اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر، يشعر برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن ثمة حاجة ملحة للاسراع بوضع ترتيبات تتيح تشغيل الآلية العالمية. ويوصي برنامج الأمم المتحدة الانمائي بقوة بأن يقوم أول مؤتمر للأطراف بتعيين مسؤولي اتصال مناسبين للتفاوض نيابة عن المؤتمر بشأن انتهاء الترتيبات اللازمة للآلية العالمية مع المنظمة التي تختار لاستضافتها، بحيث يبدأ تشغيل الآلية العالمية في أسرع وقت ممكن.

إن لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بخدمته للمجتمع الدولي التي تعود الى أكثر من ٤٠ عاما، تجارب سابقة كثيرة يمكن الاعتماد عليها، ولديه المرونة التي تتيح له التوصل الى أي اتفاق للوفاء بالاحتياجات المحددة لمؤتمر الأطراف بشأن ترتيبات استضافة الآلية العالمية. وعلى هذا الأساس، فإن برنامج الأمم المتحدة الانمائي سيفعل من ناحيته كل ما في وسعه للتعجيل بالاتفاق مع مؤتمر الأطراف ضمن القواعد والأنظمة الأوسع نطاقا للمنظمة.

رابعاً - الدعم الإداري وأوجه الدعم الأخرى

٤-١- التكاليف المتوقعة للآلية العالمية

من المفترض أن يكون للآلية العالمية هيكل محدود بعدد أولي من الموظفين يتراوح بين ٥ و ٦ موظفين فنيين (وبعض موظفي الدعم) حسبما ذكرت وفود عديدة في لجنة التفاوض الحكومية الدولية، بشكل غير رسمي.

أنشطة بدء التشغيل والتكاليف المتوقعة

نظراً للطبيعة المبتكرة للآلية العالمية، يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكاليف التشغيل المتوقعة ينبغي تقديرها في البداية بالنسبة لسنة العمليات الأولى. وعلى أساس الخبرة المكتسبة اثناء هذه السنة الأولى، يمكن، على أساس طويل الأجل، وضع الميزانية السنوية للآلية العالمية على أساس أرسخ. وتبلغ ميزانية السنة الأولى للآلية العالمية حسب تقديرات البرنامج زهاء ٢,٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة (انظر المرفق ٢).

تمويل أنشطة بدء تشغيل الآلية العالمية

لوفاء بالتكاليف المتوقعة لبدء تشغيل الآلية العالمية في عامها الأول، يقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدابير التالية:

١٠ تقديم مساهمة لمرة واحدة قدرها مليون من دولارات الولايات المتحدة من موارد البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢٠ تقديم تبرعات محددة من الأطراف التي قد ترغب في دعم عملية بدء تشغيل الآلية العالمية؛

٣٠ إن الأطراف قد ترغب في الاتفاق في أول مؤتمر لها على توفير اعتماد لتمويل أنشطة بدء تشغيل الآلية العالمية.

ويقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا النهج لأنه يمكن أن يكون هناك فترة فاصلة كبيرة بين قرار أول مؤتمر للأطراف بشأن اختيار مؤسسة مضيئة، وبدء التشغيل الفعلي لأنشطة الآلية العالمية، بسبب:

- الوقت اللازم لعقد اتفاق رسمي مع مؤتمر الأطراف بشأن طرائق/ترتيبات تشغيل الآلية العالمية،

- الوقت اللازم لوضع خطة عمل واعداد ميزانية،

- التأخير الذي يحدث قبل بدء المساهمات الفعلية في التدفق لتدعيم عمل الآلية العالمية.

التمويل الطويل الأجل للآلية العالمية

يرى برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن المسؤولية عن ميزانية الآلية العالمية ينبغي، أن يضطلع بها، في الأجل الطويل، مؤتمر الأطراف، على أساس أن آلية عالمية تمول بالكامل من قِبَل المنظمة المضيفة لها لن تتمتع بالدرجة الكاملة من الاستقلالية اللازمة لأداء أعمالها. والواقع أن ذلك يمكن أن يؤدي الى "انفكاك" تشغيلي وموضوعي للآلية العالمية عن الهيكل المؤسسي لاتفاقية مكافحة التصحر.

واعتمادا على الصيغة التي يوافق عليها مؤتمر الأطراف لتمويل عمل الآلية العالمية، يمكن وضع ترتيبات مالية تكميلية، بما في ذلك تعبئة الموارد عن طريق تبرعات محددة و/أو ترتيبات لاسترداد التكاليف.

وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي أيضا عددا من المساهمات العينية لدعم عمل الآلية العالمية في الأجل الطويل بما في ذلك ما يلي:

- المساهمة بجزء من وقت عدد من موظفيه الفنيين؛
- تقديم دعم تقني لتصميم آليات مبتكرة للتمويل مثل صناديق التصحر الوطنية؛
- توفير خدمات المكاتب القطرية للبرنامج لدعم بناء الشراكات وتعبئة الموارد من داخل البلدان.

٤-٢ الهياكل الأساسية الادارية والتشغيلية لدعم أنشطة الآلية العالمية

ستستفيد الآلية العالمية في اطار برنامج الأمم المتحدة الانمائي من اية اتفاقات بينه وبين البلدان أو موردي الخدمات (مثل شبكات البيانات، والتراخيص، والعقود، الخ). وإن امكانيات الاستفادة من اتفاقات البرنامج القائمة ستؤمن وفورات الحجم لعمليات الآلية العالمية.

وفيما يلي بعض الهياكل الأساسية الادارية والتشغيلية التي يمكن أن يوفرها البرنامج أيضا لدعم أنشطة الآلية العالمية:

الموقع: سيقترح برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يكون موقع الآلية العالمية في مقره في نيويورك. وسيكون لهذا ميزة القرب من وحدات أساسية عديدة للبرنامج، ومن أمانة مرفق البيئة العالمية، والبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة.

إلا أنه يمكن استكشاف عدة امكانيات/خيارات تتعلق بمواقع أخرى، مثل:

- مكتب الاتصال التابع للبرنامج في جنيف؛
- مكتب الاتصال التابع للبرنامج في بروكسل؛
- مكتب الاتصال التابع للبرنامج في كوبنهاغن؛
- مكتب البرنامج/مكتب متطوعي الأمم المتحدة في بون.

وبغض النظر عن المكان الذي يتفق عليه في النهاية مع مؤتمر الأطراف، سيكون في استطاعة برنامج الأمم المتحدة الانمائي الاعتماد على خدمات الشبكة الكاملة للبرنامج، بما في ذلك المكاتب المذكورة آنفاً، والاستفادة من المزايا التي تقدمها لدعم عمل الآلية العالمية.

المساحة المخصصة للمكاتب: يمكن توفيرها في أي من الأماكن المحددة أعلاه؛

اطار المكاتب القطرية/المرافق الأخرى التي يمكن أن تدعم عمل الآلية العالمية: بما في ذلك ما يلي:

- شبكة المكاتب القطرية البالغ عددها ١٣٤ مكتبا التي تساعد الحكومات في تنفيذ برامج التنمية البشرية المستدامة على الصعيد الوطني، وعن طريق البرامج دون الاقليمية والاقليمية؛
- مراكز التنسيق البيئية في المكاتب القطرية التي يعززها الآن ٤١ مستشارا اضافيا تلقوا تدريباً خاصاً في مجال التنمية المستدامة؛
- برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي بدأ في البرمجة مع مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، وتعيين متطوعين وطنيين لتعزيز عمل هيئات التنسيق الوطنية من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛
- ١٧ مركزاً للموارد دون الاقليمية يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بانشائها لتقديم خدمات مرجعية وخدمات توثيق لـ 'أفضل الممارسات' من أجل دعم مكاتبه القطرية؛
- برنامج الربط الشبكي بشأن التنمية المستدامة الذي يتم في إطاره انشاء و/أو بتعزيز وصلات الانترنت في عدد من البلدان النامية؛

ادارة الاتصالات والمعلومات

- سيتيح برنامج الأمم المتحدة الانمائي تحقيق وفورات حجم فيما يتعلق بالربط الشبكي الالكتروني لكل مكاتبه القطرية، وعن طريق الانترنت مع المنظمات الشريكة الأخرى. وتتوفر لنحو ٧٤ مكتبا قطريا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي اتصالات بالانترنت ومن المتوقع أن يصل عدد هذه المكاتب الى ٩٠ مكتبا في نهاية عام ١٩٩٧. ومن بين تلك البلدان، قام ٣٤

بلدا بادخال صفحات على الشبكة العالمية (Web). كما قُدمت خطط لتحقيق امكانية للاتصال داخل الشبكة ستيح تقاسم المعلومات بين المكاتب القطرية على أساس الوقت الحقيقي.

- نظام تحليل التعاون الانمائي (قاعدة بيانات محوسبة متعددة اللغات عن المعلومات المتعلقة بالتمويل). ولدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي اتفاق تعاوني مع شعبة اعداد التقارير الاحصائية التابعة لادارة التعاون الانمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يمكن للآلية العالمية أن تستفيد منه في عملها المتعلق بجمع المعلومات عن مصادر التمويل.

ولدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي خبرة في اقامة نظم داعمة لمرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال مما يمكن أن يفيد الآلية العالمية.

الدعم بالموظفين والدعم المالي: يتوخى حسبما هو محدد أعلاه.

المسائل الادارية: سوف تُستخدم الهياكل الأساسية للدعم الاداري والادارة المالية لمنظومة برنامج الأمم المتحدة الانمائي سواء في المقر أو على الصعيد القطري لتسهيل عمل الآلية العالمية (السفر، المدفوعات، الخ).

٣-٤ طرائق تزويد الآلية العالمية بالموظفين

يتوخى برنامج الأمم المتحدة الانمائي، كما أشير آنفا، عددا صغيرا من الموظفين الأساسيين للآلية العالمية، حسبما ذكرت وفود عديدة في لجنة التفاوض الحكومية الدولية، ويمكن أن يتضمن هذا العدد ما يلي: '١' رئيس (مدير) للآلية العالمية؛ '٢' اثنين من موظفي تعبئة الموارد (خبير في القطاع الخاص/الاستثمار وأخصائي في ترتيبات التمويل المتعددة الأطراف أو الثنائية)؛ '٣' أخصائي في نظم معلومات الادارة؛ '٤' خبير في الدعاية/العلاقات العامة. كما سيلزم موظفون للدعم. ويمكن شغل هذه الوظائف الأساسية عن طريق:

- التوظيف المباشر؛

- الاعارة من وكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومن منظمات متعددة الأطراف؛

- الاعارة من منظمات ثنائية.

إن مجموعة المهارات اللازمة لمهام الآلية العالمية ستكون متنوعة وستتطور بمضي الوقت. ويقترح البرنامج وضع ترتيبات مبتكرة ومرنة لاتاحة الفرصة للآلية العالمية للحصول على هذه المهارات عن طريق ترتيبات التعاقد القصير الأجل (مثل العقود بمهام محددة المدة) والاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين لتفادي بناء كيان ضخم للآلية العالمية.

وسيعض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا ترتيبات مع أكثر المنظمات اهتماما بعمل الآلية العالمية (مثل المصارف الإنمائية الإقليمية ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، الخ) لتعيين مراكز تنسيق ضمن مؤسساتها بغية إقامة علاقات عمل أوثق معها وتسهيل بناء الشراكة من أجل تعبئة الموارد، لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

خامسا - قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنظيم الآلية العالمية والطرائق التي ستُدعم بها مهامها

١-٥ تعبئة الموارد وتوجيهها

ستتشد الآلية العالمية، في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التشديد اللازم على سبل مبتكرة لتعزيز تعبئة الموارد من أجل دعم عمليات برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية. وسيشمل هذا استحداث آليات وأدوات تمويل جديدة تماما، أو مواءمة واستخدام الأدوات المالية الراسخة لأغراض دعم اتفاقية مكافحة التصحر. وسيقوم البرنامج بوضع وتنفيذ سلسلة من التدابير لتعزيز تعبئة الموارد، بما في ذلك:

(أ) استهداف المصادر والآليات التالية، أولا:

- المساعدة الإنمائية الرسمية: ستظل المساعدة الإنمائية الرسمية في المستقبل المنظور أهم مصدر للتمويل المتعلق باتفاقية مكافحة التصحر على الرغم من ضعف المساعدة الإنمائية الرسمية خلال العقد الماضي، والامكانية المحدودة لحدوث زيادة ضخمة فيها في الأجل القصير. وبعض المصادر الجديدة للتمويل من المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تشمل البلدان المصنعة حديثا:

- القطاع الخاص: إن تدفقات الاستثمار الخاص إلى البلدان النامية تزيد بمقدار خمس مرات عن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي للآلية العالمية أن تعيّن تدابير للحصول على الأموال من موارد القطاع الخاص وتعزيز تدفق هذه الموارد إلى البلدان النامية المتأثرة، ومن داخل هذه البلدان، وأن تساعد في تنفيذ هذه التدابير؛

- مرفق البيئة العالمية: سيستخدم البرنامج خبرته كوكالة تنفيذية لمرفق البيئة العالمية في تعبئة الموارد لأنشطة الأراضي الجافة، وفقا لأحكام اتفاقية مكافحة التصحر؛

- المصادر المحلية: لم يجر تفحص هذا الميدان تفحصا كافيا من أجل دعم الأنشطة الإنمائية. وسيبحث البرنامج عددا من التدابير للمساعدة فيما تقدمه الآلية العالمية من دعم يسهل الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المحلية؛

- المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية: توجّه الآن موارد أساسية من المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق منظمات غير حكومية دولية كبيرة (مثل تعاونية الاغاثة الأمريكية في

كل مكان CARE International، ومنظمة OXFARM، الخ) تعمل لدعم المساعدات قصيرة الأجل المتعلقة بحالات الطوارئ، والمساعدات الإنمائية الطويلة الأجل. وسيساعد البرنامج الآلية العالمية في إقامة شراكات مع هذه المنظمات غير الحكومية لتعزيز تعبئة الموارد.

- **المصارف الإنمائية الاقليمية ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف الأخرى، وهي مصادر هامة للتمويل سيضع البرنامج معها ترتيبات محددة لدعم الآلية العالمية، وتسهيل وصول البلدان النامية المتأثرة إلى مواردها لغرض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.**

- **وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تتوافر لديها موارد قابلة للبرمجة يمكن أن تدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.**

وينبغي التأكيد على أنه يتعين على الآلية العالمية أن تشدد في عملها على دورها المزدوج المتمثل في البحث عن فرص جديدة للحصول على الموارد وتنميتها، وفي العمل كوسيط يضع ترتيبات تسهل الجمع بين المصادر العامة (أي المساعدة الإنمائية الرسمية، والميزانيات الوطنية) والمصادر الخاصة، والموارد المحلية، والموارد الخارجية، بطرق من شأنها أن تؤدي إلى إتاحة الموارد بشكل حقيقي وأساسي للبلدان النامية المتأثرة.

(ب) إن البرنامج سيساعد الآلية العالمية على أن تضع، بالتشاور مع الأطراف المعنية، نهوجا لتسهيل تحقيق أمثل استخدام للموارد القائمة. وبهذا المعنى، سيبادر البرنامج بتقديم مقترحات، وسيقوم مع الشركاء الرئيسيين والبلدان المتأثرة بوضع إطار أمثل استخدام للموارد لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر داخل الأقطار.

(ج) **صناديق التصحر الوطنية،** تتيح فرصة هامة لتعبئة الموارد وتوجيهها إلى المستوى المحلي. ونظرا للجهود التي بذلتها فعلا، بلدان متأثرة كثيرة في إنشاء هذه الصناديق، فإن الآلية العالمية سوف تحتاج إلى اتخاذ تدابير لمساعدة هذه البلدان في جهودها المبذولة لتعبئة الموارد من أجل تكوين رأس مال الصناديق.

وبالإضافة إلى مجموعات الإجراءات الارشادية المبينة آنفا، سيعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على خبرته في تعبئة وتوجيه الموارد من عنصر المنح إلى جميع البلدان النامية المتأثرة للعمل مع هذه البلدان للغايات التالية:

- **اعطاء أولوية لتنمية الأراضي الجافة (في البلدان الشديدة التأثر بالتصحر) وذلك لدى برمجة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛**

- **تعزيز استخدام موارد اساسية من المنح من البرامج لتعبئة موارد اضافية، من مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف أو خاصة أو عامة تستخدم الآليات الراسخة للتمويل المشترك، والتمويل الموازي، وآليات الصناديق الاستثمارية وغيرها.**

ولدى دعم عمل الآلية العالمية في مجال تعزيز تعبئة الموارد، لن يسعى البرنامج فقط إلى تعيين مصادر التمويل، وإنما سيدعم أيضا وضع طرائق/ترتيبات/آليات من شأنها تسهيل الوصول السريع للبلدان المتأثرة إلى هذه الموارد.

٢-٥ جمع المعلومات ونشرها

لدى دعم مهمة الآلية العالمية فيما يتعلق بجمع ونشر المعلومات عن مصادر وأنماط التمويل (من المساعدة الإنمائية الرسمية ومن القطاع الخاص، أو من مصادر خارجية بالإضافة إلى المصادر المحلية). سيسعى البرنامج إلى دعم الآلية العالمية بطريقة عملية المنحى. ويمكن للبرنامج دعم الآلية العالمية بحيث يمكنها مساعدة الحكومات المتأثرة والمنظمات غير الحكومية في تعبئة الموارد عن طريق الاستفادة من المعلومات المقدمة إليها بشأن مصادر التمويل. ويمكن تأمين ذلك، على سبيل المثال، عن طريق عقد حلقات دراسية للتدريب وحلقات عمل بشأن سبل الوصول إلى التمويل من المصادر التي عيّنت، وكذلك توفير الدعم التقني في إعداد طلبات التمويل. كما سيدعم البرنامج الآلية العالمية في وضع طرق مبتكرة لنشر المعلومات المجمعة عن طريق تحديد أهداف عملية وتضمين المعلومات في أشكال يمكن استخدامها والوصول إليها والاستفادة منها (مثل أقراص الحاسوب المضغوطة ذات الذاكرة المقروءة فقط، والملخصات، والرسائل الاخبارية، الخ). وفي إطار البرنامج، سيكون عمل الآلية العالمية في مجال ادارة المعلومات، عملية دينامية تكون فيها احتياجات المتلقين هي القوة الدافعة. لكن الأكثر أهمية هو أن البرنامج سيسهل للآلية العالمية استخدام المعلومات المجمعة في دعم أنشطتها كواسطة/وسيط يسهل الاتصالات بين المنظمات غير الحكومية والحكومات ومصادر التمويل لأغراض تعبئة الموارد.

وعن طريق عمل مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، تتوفر للبرنامج معرفة تفصيلية بعمليات برامج العمل الوطنية ودون الاقليمية في كافة أقاليم العالم. والبرنامج واسع الاطلاع أيضا على تدفقات الموارد إلى البلدان النامية، ولديه هياكل أساسية لجمع المعلومات وتحليلها يمكن مواهقتها لأداء هذه المهمة. كما تتوافر له القدرة على الوصول إلى المعلومات عن مصادر التمويل من القطاع الخاص وكيانات أخرى. وستتيح مواطن القوة هذه للآلية العالمية الاضطلاع بوظيفة تقييم احتياجات البلدان المتأثرة ومواهمة هذه الاحتياجات مع مصادر التمويل القائمة.

ولتسهيل مهمة الآلية العالمية في الاضطلاع بادارة المعلومات، سيقوم البرنامج بروابط وسيضع ترتيبات مع مجموعة متنوعة من الشركاء، بما في ذلك الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر "RIOD" لتعيين سبل يمكن من خلالها مساعدة المجتمع الكبير من المنظمات غير الحكومية الوطنية المشاركة في أنشطة مكافحة التصحر، في تحديد مصادر تمويل لدعم أعمالها.

إن الوجود القطري للبرنامج، ووصوله السريع إلى المعلومات على الصعيدين القطري والدولي، ودرايته بتدفقات المعونة، وبشئى مصادر التمويل، هي عوامل ستوفر أساسا صلبا لعمل الآلية العالمية في هذا المجال.

٣-٥ التحليل وتقديم المشورة، عند الطلب، لتسهيل تعبئة الموارد

يمكن للبرنامج أن يسهل عمل الآلية العالمية في تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية والتحليلية لدعم الجهود المبذولة لتعبئة الموارد، بما في ذلك بشأن:

- مصادر وآليات التمويل لتوجيه الموارد إلى المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية؛
- الاعتماد على خبرات البرنامج كرئيس للفريق المشترك بين الوكالات من أجل صناديق البيئة الذي يضم ممثلي زهاء ٢٠ منظمة تساعد في دعم انشاء هذه الصناديق؛
- إنشاء صناديق التصحر الوطنية وتمويلها وادارتها اعتمادا على خبرات البرنامج في دعم تصميم وانشاء هذه الصناديق في أكثر من ٢٠ بلدا؛
- أساليب وحوافز مبتكرة لتعبئة وتوجيه الموارد.

ويمكن للبرنامج، بالإضافة إلى ذلك، الاعتماد على شراكته مع مختلف المنظمات، لمساعدة الآلية العالمية على الاستفادة من الخبرات القائمة في عدد من المنظمات/المؤسسات، في أداء الدور الاستشاري والتحليلي للآلية. ومن بين هذه المنظمات/المؤسسات منظمات غير حكومية، ومؤسسات للبحوث، ومؤسسات أكاديمية تابعة للقطاع الخاص.

٤-٥ تعزيز الإجراءات التي تؤدي إلى التعاون والتنسيق

يمكن للآلية العالمية عن طريق الأعمال المضطلع بها فيما يتعلق بجمع المعلومات ونشرها والتي جرى تناولها آنفا، أن تقدم مساهمات أساسية في تحسين التنسيق والتعاون فيما بين الأطراف والكيانات الأخرى.

ويمكن للبرنامج عن طريق وجوده القطري القوي أن يسهل بناء الشراكات من خلال تقديم توجيهات مفاهيمية وعملية، ودعم وضع ترتيبات للشراكة ستكون فعالة في دعم التنفيذ، والاسهام في إنشاء وتسيير هذه الآليات.

٦-٥ إطار إقامة علاقات فعالة مع كيانات أخرى

ينبغي التركيز على أنه نظرا للتحدي الهام المتمثل في تعبئة موارد لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، فإن أي منظمة تختار لاستضافة الآلية العالمية سوف يتعين عليها أن تعمل بشكل وثيق مع عدد من الشركاء الرئيسيين. وبهذه الروح، اقترح البرنامج فكرة المشاركة في الاستضافة في الدورة الثامنة للجنة التفاوض الحكومية الدولية التي عُقدت في جنيف في العام الماضي.

وإذا أُختير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لاستضافة الآلية العالمية، فسوف يساعد في تشكيل "كونسورتيوم" صغير من أكثر المنظمات اهتماما، يشمل شركاء (ثنائيين، ومن القطاع الخاص، والحكومات،

والمجتمع المدني/والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية، والأكاديمية ومؤسسات البحوث، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الدولية، الخ). وسيدخل البرنامج في ترتيبات محددة معها من أجل تحديد السبل التي يمكنها بها دعم عمل الآلية العالمية، وكذلك العمل مع هؤلاء الشركاء بحيث تستطيع البلدان النامية المتأثرة أن تصل إلى موارد هذه المنظمات من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

سادسا - خاتمة

ينبغي للآلية العالمية، حسبما ذكر في عدة مناسبات، أن تتخذ تدابير عملية المنحى لتعزيز الاجراءات المؤدية إلى تعبئة الموارد إذا أُريد تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر تنفيذا فعالا. إلا أنه بالنظر الى تنوع مصادر وآليات التمويل، وضخامة الاحتياجات التي يتعين تلبيتها، ونطاق الأعمال على مختلف المستويات، التي تتطلب الدعم، فستواجه الآلية العالمية والمنظمة المضيفة لها بمهمة تنطوي على تحد كبير. وهناك عدد من العوامل الهامة، التي ستلعب بالتالي دورا حاسما في تحديد فعالية عمليات الآلية العالمية. من بينها ما يلي:

- المساندة/الالتزام السياسيان القويان والمستمران من قبل الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، بالاضافة إلى الشركاء الآخرين/الفعاليات الأخرى لدعم أنشطة الآلية العالمية؛
 - الشفافية من جانب جميع الأطراف لتأمين توفر المعلومات وإمكانية الوصول اليها بغية تسهيل مهمة جمع البيانات، وتحليل فعالية المساعدة الحالية، وتوجيه البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى نحو مصادر التمويل القائمة؛
 - التزام جميع الأطراف المشاركة في الآلية العالمية بوضع آليات لشراكات فعالة على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي، والتزام حكومات البلدان النامية المتأثرة بتوفير ظروف "تمكينية" عن طريق اتباع سياسات مناسبة وترتيبات مؤسسية وأطر قانونية لدعم الأعمال على الصعيد المحلي؛
 - قبول مبدأى حياد وعالمية الآلية العالمية (أي دورها كـ "وسيط أمين") في عملياتها لتعزيز تعبئة الموارد لصالح جميع النامية الأطراف المتأثرة؛
 - الالتزام بمنطلق جديد في تصميم البرامج والمشاريع يستند إلى تطبيق جميع الأطراف لعمليات تتسم بالتفاعل من المستوى الأدنى الى المستوى الأعلى، وتقوم على المشاركة من قِبَل جميع الأطراف.
- ومن شأن هذا أن يدعم الآلية العالمية ويضمن فعاليتها ويسهل مهمة المنظمة التي تُختار لاستضافتها.

المرفق ١: دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر أثناء المرحلة الانتقالية

تشكل مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، كما ذكر آنفا، شاغلين مشتركين هامين للبرنامج. فعلى سبيل المثال، بلغ مجموع الموارد الأساسية التي خصصها البرنامج لدعم الأنشطة الانمائية في أكثر من ٧٠ بلدا ناميا متأثرا بالتصحر أكثر من مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦.

ومنذ اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر في حزيران/يونيه ١٩٩٤، كثف البرنامج دعمه للبلدان المتأثرة على النحو المبين أدناه.

الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية/برنامج الأمم المتحدة الانمائي أثناء المرحلة الانتقالية

دعم البرنامج الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر عن طريق برامج الأساسية العادية، ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، على السواء. ومنذ اعتماد اتفاقية مكافحة التصحر، قدم البرنامج عن طريق مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية دعما تقنيا، وماليا حفازا لـ ٣٣ برنامجا قطريا فيما يتعلق بأنشطة تحضيرية شتى. وتشمل البلدان التي أسهمت بالتمويل عن طريق مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية أثناء هذه الفترة: استراليا، والنرويج، وهولندا، ولكسمبرغ، والدانمرك، وسويسرا، وفرنسا، والبرتغال، وايطاليا، الخ. وأسهمت أيضا عدة بلدان نامية: بنن، بوليفيا، ناميبيا، زامبيا، زمبابوي.

١- ففي افريقيا، بدأت عمليات برامج العمل الوطنية في ١٦ بلدا بدعم من مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية/برنامج الأمم المتحدة الانمائي (وهذه البلدان هي اثيوبيا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينافاسو، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، الرأس الأخضر، زمبابوي، السنغال، سوازيلند، كينيا، مالي، ملاوي، موريتانيا، النيجر). ولزيادة تعزيز هذه الجهود، وضع مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية برنامجا يقوم بتمويله بالاشتراك مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة لوضع متطوعي الأمم المتحدة الذين يعيّنون من داخل البلدان في هيئات التنسيق الوطنية في (١٥) بلدا افريقيا مختارا.

٢- وبناء على طلب الحكومات، فإن العمل التحضيري بشأن صناديق التصحر الوطنية المتوخاة قد بدأ أو يجري الاعداد له في أكثر من عشرين بلدا حيث يتلقى دعما حفازا من مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية/برنامج الأمم المتحدة الانمائي في اثيوبيا، وأريتريا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والرأس الأخضر، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، وغانا، وكينيا، ومالي، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، والنيجر.

٣- وعلى الصعيد دون الاقليمي، يقوم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بدعم المنظمات الافريقية دون الاقليمية (اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة

الساحل، والهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف وتحقيق التنمية، ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي، واتحاد المغرب العربي) في وضع نهج لعملية برنامج العمل دون الاقليمي، كما قدم دعماً تقنيا وماليا لتنظيم مشاورات دون اقليمية في الجنوب والغرب الافريقيين. وفي منطقة مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي، دعم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية انشاء نظام دون اقليمي لتبادل المعلومات، بالإضافة إلى نظام لرصد وتقييم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٤- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعلى الصعيد الوطني، قدم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية دعماً تقنيا للأرجنتين والمكسيك وشيلي وبيرو والبرازيل وباراغوي وبوليفيا واكوادور وغواتيمالا وهايتي والجمهورية الدومينيكية في إطار الأنشطة التحضيرية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وعلى الصعيد دون الاقليمي، يقوم المكتب بتقديم دعم تقني ومالي لوضع برنامج دون اقليمي للتنمية المستدامة للأراضي الجافة في غران شاكو يشمل الأرجنتين وبوليفيا وباراغواي. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، يقوم المكتب حالياً بدعم عملية إعداد برنامج دون اقليمي في أمريكا الوسطى، يشمل هايتي والجمهورية الدومينيكية.

٥- وفي آسيا وكومنولث الدول المستقلة، تعاون مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية تعاوناً وثيقاً، على الصعيد الوطني، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمساعدة حكومة منغوليا في تطوير وتحسين برنامج عملها الوطني، وفي تصميم صندوق وطني للبيئة/التصحر. وتجري مناقشات مع الصين وكازاخستان وباكستان لتحديد المجالات التي يمكن فيها للمكتب تقديم الدعم. وعلى الصعيد الاقليمي، قدم المكتب مساعدة للمؤتمر الآسيوي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر (باكستان، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) والى المحفل الأفريقي - الآسيوي لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر (بيجين، آب/أغسطس ١٩٩٦). وشارك المكتب بشكل فعال في المؤتمر الاقليمي الآسيوي بشأن التصحر (نيودلهي، آب/أغسطس ١٩٩٦).

٦- وعلى الصعيد العالمي، شارك المكتب في عدد من المبادرات المتعلقة بموضوع واحد أو المبادرات المتعددة المواضيع والمفيدة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وتشتمل هذه المبادرات على تقديم الدعم في مجالات منها: (أ) استحداث صحيفة منهجية لتقييم مدى التصحر على الصعيد الوطني كمساهمة في العمل بشأن المؤشرات المستدامة الذي تقوم به لجنة التنمية المستدامة؛ (ب) استهلال العمل المتعلق باستحداث أدوات عملية لتصميم نهج قائمة على المشاركة من أجل عمليات برامج العمل الوطنية؛ (د) صياغة مبادرة عالمية لتعزيز قدرة المزارعين على الابتكار فيما يتعلق بإدارة المياه في الأراضي الجافة؛ (هـ) يقوم المكتب بالتعاون مع الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر بدعم تحليل السيناريوهات المقبلة لشبكة معززة للمنظمات غير الحكومية من أجل التنمية المستدامة للأراضي الجافة؛ (و) بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اضطلع المكتب بمبادرة بشأن تقييم ورصد التصحر في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، كما اضطلع مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمانة المؤقتة لاتفاقية مكافحة التصحر، بمبادرة أخرى لخلق قوة دفع جديدة للدعوة من أجل اتفاقية مكافحة التصحر والأراضي الجافة.

تطوير المفاهيم: استنادا الى خبرته الواسعة في مسائل التصحر، قام المكتب خلال المرحلة الانتقالية بالمساعدة في وضع مفاهيم رئيسية تتعلق بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، على النحو الذي تمثله الوثائق/المنشورات المفاهيمية التالية: '١' المبادئ التوجيهية المفاهيمية لعمليات برامج العمل الوطنية ودون الاقليمية. وإن مفهوم المحفل الوطني، الذي كان المكتب أول من اقترحه وهو مفهوم يتبعه الآن جميع الأطراف كآلية مفيدة لبدء التشغيل من أجل بناء الشراكات، لا سيما في افريقيا؛ '٢' ورقات مفاهيم رئيسية، وكتيبات، ومبادئ توجيهية، ومنشورات أخرى عن كيفية انشاء وإدارة صناديق التصحر الوطنية، بما في ذلك منشور تعبئة الموارد لصناديق التصحر الوطنية عن طريق عمليات مبادلة الديون بتحسين البيئة؛ '٣' أدوات ومواد دعائية للشمال والجنوب على السواء؛ '٤' دفاتر معلومات تزود الأطراف بمعلومات مستكملة عن الأنشطة المضطلع بها على كافة الأصعدة، في كافة الأقاليم؛ '٥' منشورات تقنية مثل: سكان المناطق القاحلة والأراضي الجافة: تقييم لمستويات السكان في الأراضي الجافة في العالم، تصدر بالتعاون مع معهد الموارد العالمية؛ '٦' دفاتر معلومات تُعد وتوزع بانتظام على البلدان والشركاء لاستكمال معلوماتهم عن الأنشطة المتعلقة باتفاقية مكافحة التصحر، المضطلع بها على النطاق العالمي.

المرفق ٢ ميزانية ارشادية لبدء تشغيل الآلية العالمية

التكلفة المتوقعة (بدولارات الولايات المتحدة)	أنشطة بدء التشغيل
٢٠٠ ٠٠٠	• الخدمات الاستشارية المستهدفة من أجل خلق فرص مناسبة لعمل الآلية العالمية في تعزيز تعبئة الموارد وفي مهام أخرى
٥٠٠ ٠٠٠	• تقديم الدعم لتنظيم محافل لتعبئة الموارد على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والدولية (٥٠ بلدا، و٦ مناطق دون اقليمية)
٢٠٠ ٠٠٠	• الأنشطة الدعائية والترويجية لدعم تعزيز تعبئة الموارد
٢٠٠ ٠٠٠	• إنشاء قاعدة بيانات والقيام بأنشطة أخرى لدعم جمع ونشر المعلومات عن مصادر التمويل
١٥٠ ٠٠٠	• إجراءات حفازة بشأن نقل التكنولوجيا (جرد التكنولوجيات المتاحة، وتصميم برامج وأنشطة النقل، والتفاوض بشأنها، وتعزيز تبادل الزيارات)
٢٠٠ ٠٠٠	• تقديم الدعم لتعبئة موارد ابتدائية لتكوين رأس مال صناديق التصحر الوطنية
١٠٠ ٠٠٠	• أنشطة لدعم جهود المنظمات غير الحكومية في تعبئة الموارد
٥٠ ٠٠٠	• بناء/دعم "كونسورتيوم" للشراكات لدعم الآلية العالمية
١ ٢٠٠ ٠٠٠	• تكاليف دعم البرامج (أي التزويد بالموظفين، وسائل الاتصال، الحيز المكتبي والمعدات المكتبية)
٢ ٨٠٠ ٠٠٠	مجموع التكاليف المتوقعة
